

Distr.: General  
14 September 2011  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ووفقاً للفقرة ١٤  
من القرار ١٨١٠ (٢٠٠٨)، يشرفني أن أقدم إلى مجلس الأمن تقرير اللجنة بشأن الامتثال  
للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، من خلال تنفيذ متطلباته.

وستكون اللجنة ممتنة لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة، مع  
التقرير ومرفقاته، وتعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باسو سانغكو

رئيس لجنة مجلس الأمن

المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)



## تقرير اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

موجز

قامت اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، منذ أن قدمت تقريرها إلى مجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠٠٨، بتيسير وتوثيق توجه تصاعدي في ما أحرزته الدول من تقدم في تنفيذ تدابير تحول دون حصول جهات فاعلة من غير الدول على أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية ووسائل إيصالها. وقد ساهم عمل اللجنة المذكور في تعزيز أنظمة عدم الانتشار ومكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، وساهم في زيادة قدرة الدول على منع انتقال هذه الأسلحة إلى جهات فاعلة غير حكومية. على سبيل المثال، اعتمد ما لا يقل عن ١٤٠ دولة تدابير تشريعية لحظر انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، مقابل ٦٥ دولة في عام ٢٠٠٦. وارتفع عدد البلدان التي أبلغت عن اعتمادها أطراً قانونية وطنية، تتعلق بتصنيع المواد النووية وإنتاجها، من ٣٢ دولة في عام ٢٠٠٦ إلى ٧١ دولة في عام ٢٠٠٩، وإلى أكثر من ١٢٠ دولة في عام ٢٠١١. كذلك ارتفع إلى حد بعيد، منذ عام ٢٠٠٨، عدد البلدان التي لديها أطراً قانونية تحظر صنع الأسلحة البيولوجية أو اقتناءها أو تخزينها أو تطويرها أو نقلها أو استخدامها. إضافة إلى ذلك، زاد عدد البلدان التي تبغ عن وجود أحكام في أطرها القانونية تحظر إشراك جهات فاعلة غير حكومية في أي أنشطة غير مشروعة ذات صلة بالأسلحة الكيميائية.

وقد أثبتت اللجنة نفسها لاعباً مهماً في الساحة الدولية لعدم الانتشار. فقد واصلت عملها في رفع مستوى الوعي بأهمية القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بفضل إمكاناتها الواسعة النطاق في مجال الاتصال بالدول الأعضاء والحوار معها (بما في ذلك، في الحالات التي توجه فيها الدول دعوات إلى اللجنة، القيام بمزيد من العمل على الصعيد القطري)، وبفضل تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، فضلاً عما تتحلى به من شفافية لدى المجتمع الدولي ككل. وواصلت اللجنة أيضاً العمل مع العديد من المنظمات الحكومية وغيرها، كالوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسامة، وتدمير تلك الأسلحة، من أجل التشجيع على تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على نطاق أوسع. إضافة إلى ذلك، نظم مكتب شؤون نزع السلاح، منذ التقرير الأخير، في سياق الدور الذي يضطلع به في دعم اللجنة، سبع حلقات عمل إقليمية لتعزيز أنشطة التوعية، وتحسين مراقبة الحدود والصادرات، وزيادة المساعدة التقنية والتعاون الإقليمي.

وعلى الرغم من استمرار التحسن في حالة تنفيذ القرار منذ عام ٢٠٠٤، فإن اللجنة تسلم بأن الأعمال التي لا يزال يتعين القيام بها كثيرة، وأن خطورة التهديدات لا تزال كبيرة. فالتنفيذ الكامل للقرار يتطلب جهوداً تبذلها الدول على المدى البعيد لتفي بجميع متطلبات القرار وتوصياته، باتخاذها التدابير الفعالة والمناسبة لظروفها الوطنية. ولتحقيق هذه الغاية، مدد مجلس الأمن ولاية اللجنة لفترة عشر سنوات، وهو يشجع الدول على تقديم الدعم المستمر والفعال للجنة. إضافة إلى ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد، هي والدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وبالتعاون، عند الاقتضاء، مع الأوساط الأكاديمية وقطاع الصناعة والمجتمع المدني، نهجاً طويل الأجل يمكن أن يساهم في تنفيذ القرار (١٥٤٠) (٢٠٠٤) على الصعيد الوطني.

لا يزال هناك دول عديدة تعرب عن حاجتها إلى المساعدة لكي تفي بالتزاماتها بموجب القرار (١٥٤٠) (٢٠٠٤). وتتولى اللجنة تنسيق وتيسير تقديم المساعدة التقنية لتنفيذ القرار، وهي توصي بالمشاركة الفعلية المستمرة، بدعم من خيراتها، في مضاهاة العروض بطلبات المساعدة، بوسائل من قبيل استخدام نماذج المساعدة، وخطط العمل التطوعي، وغير ذلك من المعلومات المقدمة إلى اللجنة، والزيارات القطرية التي تقوم بها بناء على دعوة من الدول. واللجنة تؤمن بأن تنسيق جهود المساعدة هذه، عند الاقتضاء، مع البرامج الوطنية ذات الصلة لبناء القدرات والتنمية، قد يجعل استخدام الموارد المحدودة المتاحة حالياً لتنفيذ هذا القرار أكثر كفاءة وفعالية. ولتحقيق هذه الغاية، شاركت اللجنة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية كالاتحاد الأوروبي، وكذلك الآليات الحكومية الدولية، كمجموعة الثمانية، في التشجيع على زيادة المشاركة في تقديم المساعدة إلى الدول التي هي بحاجة إليها. إضافة إلى ذلك، ولترسيخ الأسس التي تقوم عليها اللجنة في ما تضطلع به من دور بوصفها وسيطاً للمساعدة التقنية، تؤيد اللجنة تقديم مساهمات مالية من خلال الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة لأنشطة نزع السلاح على الصعيد العالمي والإقليمي، لدعم ما تقوم به من أنشطة في هذا الصدد.

غير أن إلقاء نظرة استشرافية بعيدة المدى، لا يقلل من شأن ما تراه اللجنة ضرورة ملحة بأن تتخذ الدول تدابير فعالة ملائمة لمكافحة انتقال الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها إلى جهات فاعلة غير حكومية. وفي هذا الصدد، ترى اللجنة ضرورة أن تعزز قدرتها على تمكين الدول والمجتمع الدولي ككل من تبادل الدروس المستفادة والممارسات الفعالة فيما بينها، ومن تسريع عملية التبادل تلك، حتى يتسنى للدول أن تستغل موارد محدودة على أفضل نحو يلائم ظروف كل منها على وجه التحديد. وتدرك اللجنة أيضاً أن الإرهابيين، والمنظمات الإجرامية، وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول سوف

تكيف استراتيجياتها وتكتيكاتها لتتفادى الإجراءات القانونية وإجراءات الإنفاذ الرامية إلى منع الأنشطة أو مراقبتها، على نحو ما هو مطلوب بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتلك مسألة تتطلب يقظة دائمة من جانب الدول والهيئات التي تعمل على تسهيل هذا العمل، بما في ذلك اللجنة، لإتاحة المرونة المطلوبة لمواجهة تهديدات الانتشار الناشئة أو التكتيكات الجديدة التي تلجأ إليها الجهات الفاعلة من غير الدول. ولهذا الغاية، توصي اللجنة بأن تواصل بانتظام استعراض حالة تنفيذ القرار، وأن تعمل مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بطريقة شفافة وتعاونية تتسم بالحوار وتبادل المعلومات، وأن تتيح فرصاً منتظمة للدول التي ليست أعضاء فيها وللكيانات الأخرى لتعرب للجنة عن وجهات نظرها، بناء على طلب اللجنة. وتحقيقاً لهذه الغاية، مثلاً، لا تزال اللجنة تأخذ في الاعتبار التوجيهات التي يوفرها إطار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

لقد أعربت المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة التي تمثل تقريباً جميع الدول، منذ اتخاذ القرار ١٥٤٠ في عام ٢٠٠٤، عن تأييدها التنفيذ التام للقرار من قبل الأعضاء فيها، وبدأت اتخاذ الخطوات العملية نحو تنفيذ هذا القرار ضمن برامج عملها. وفي حين توصي اللجنة بمواصلة أعمال التوعية لتعزيز فهم القرار، فإنها ترى أيضاً ضرورة أن تركز جهودها باطراد على اتباع السبل والوسائل العملية لمساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

## أولاً - مقدمة

١ - في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٨١٠ (٢٠٠٨)، الذي أكد من جديد قراره ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦)، ويؤيد العمل الذي تقوم به اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ("اللجنة") ويمدد ولاية اللجنة لفترة ثلاث سنوات حتى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١١. وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٩٧٧ (٢٠١١)، الذي يمدد ولاية اللجنة لفترة عشر سنوات.

٢ - تنص الفقرة ١٠ من القرار ١٨١٠ (٢٠٠٨) على أن تواصل اللجنة تكثيف جهودها لتعزيز التنفيذ الكامل من جانب جميع الدول للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتنص الفقرة ١٤ على أن تقدم اللجنة إلى مجلس الأمن تقريراً عن الامتثال للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من خلال تنفيذ متطلباته.

٣ - وهذا التقرير مقدم وفقاً لذلك، وهو يغطي الفترة الممتدة من ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١١.

## ثانياً - تنظيم العمل

٤ - في أعقاب اتخاذ القرار بتمديد ولاية اللجنة، واصل السفير خورخي أوربينو، كوستاريكا، الذي انتخبه مجلس الأمن في ٣ كانون الثاني ٢٠٠٨، عمله رئيساً للجنة، مع تولي ممثلي إندونيسيا وكرواتيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مهام نواب الرئيس في عام ٢٠٠٨، وتولي ممثلي كرواتيا والمكسيك والمملكة المتحدة هذه المهام في عام ٢٠٠٩. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، انتخب مجلس الأمن السفير كلود هيلر، المكسيك، رئيساً للجنة. وظلت المملكة المتحدة نائبا للرئيس، في حين حل لبنان وتركيا محل كرواتيا والمكسيك نائبين للرئيس.

٥ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، انتخب مجلس الأمن السفير باسو سانغكو، جنوب أفريقيا، رئيساً للجنة. وظلت المملكة المتحدة ولبنان نائبين للرئيس، في حين حلت البرتغال محل تركيا نائبا للرئيس.

٦ - ووفقاً للفقرة ٤ من القرار ١٦٧٣ (٢٠٠٦)، واصل الخبراء تقديم المساعدة إلى اللجنة. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أبلغ الأمين العام رئيس مجلس الأمن عن تعيين ثلاثة خبراء ملء الشواغر الموجودة في الفريق المؤلف من ثمانية خبراء. ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير التكوين الحالي لفريق الخبراء.

٧ - وواصل موظف أقدم للشؤون السياسية في إدارة الشؤون السياسية، يساعده موظفون آخرون في تلك الإدارة، عمله أميناً للجنة، في حين واصل مكتب شؤون نزع السلاح تقديم الدعم الفني واللوجستي للجنة.

٨ - وقد عقدت اللجنة، منذ تمديد ولايتها في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ما مجموعه ٢١ جلسة رسمية و ٣٦ جلسة غير رسمية، فضلاً عن عدد من المشاورات غير الرسمية. وعملاً بالتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية المتعلقة باستعراض عام ٢٠٠٩ الشامل لحالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، عقدت اللجنة، منذ عام ٢٠١٠، اجتماعات شهرية منتظمة أتاحت اتباع نهج أكثر تنظيمًا في أداء عملها، وشمل ذلك عقد جلسات إحاطة منتظمة قدمها منسقو الأفرقة العاملة التابعة للجنة بشأن مجالات عمل كل منها، وهو ما رفع إنتاجيتها وكفاءتها بوجه عام. واتضح أن عقد اجتماعات منتظمة مفيد جداً في إبقاء عمل لجنة نشطاً ومنظماً.

٩ - وعند بدء برنامج العمل الثامن للجنة في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أنشأت اللجنة أربعة أفرقة عاملة لتتناول ما يلي: (أ) الرصد والتنفيذ على الصعيد الوطني؛ (ب) تقديم

المساعدة؛ (ج) التعاون مع المنظمات الدولية، ومنها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ بشأن مكافحة الإرهاب؛ (د) الشفافية والتوعية الإعلامية. وقد عقدت الأفرقة العاملة ٣٦ اجتماعاً منتظماً للنظر في مختلف المسائل المتصلة بتنفيذ القرارين، وتقديم المساعدة، والتعاون، والشفافية. وكانت الأفرقة العاملة مفيدة في النهوض بمختلف أنشطة اللجنة.

١٠ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ٢٦ أيار/مايو و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ١١ أيار/مايو و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، واصل رئيس اللجنة، هو ورئيسا لجنتي مجلس الأمن المنشأتين عملاً بالقرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٢٦٧ (١٩٩٩)، إطلاع مجلس الأمن في جلسات مفتوحة عقدت بشأن ما تحرزه اللجان المعنية من تقدم في تنفيذ ولاياتها، وبشأن التعاون المستمر بين هذه اللجان. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أطلع السفير حورخي أوربينا، رئيس اللجنة المنتهية ولايته، مجلس الأمن بشأن أنشطة اللجنة أثناء فترة ولايته. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أطلع السفير كلود هيلر، رئيس اللجنة المنتهية ولايته، مجلس الأمن بشأن أنشطة اللجنة خلال فترة ولايته، بعد تقديم تقريره في جلسة الإحاطة المشتركة.

١١ - ووفقاً للفقرة ٩ من القرار ١٨١٠ (٢٠٠٨)، اعتمدت اللجنة برنامج عملها التاسع الذي يغطي الفترة من ١ شباط/فبراير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، والذي قُدم إلى مجلس الأمن برسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، موجهة من رئيس اللجنة. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أفاد رئيس اللجنة بصدور الموافقة على تمديد برنامج عمل اللجنة التاسع ليشمل الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١١.

١٢ - وترد في المرفق الثاني قائمة الوثائق ذات الصلة بعمل اللجنة.

### ثالثاً - استعراض شامل لحالة التنفيذ

١٣ - في القرار ١٨١٠ (٢٠٠٨)، الذي مدد ولاية اللجنة حتى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، طلب مجلس الأمن إلى اللجنة أن تنظر في إجراء استعراض شامل لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ("الاستعراض الشامل").

١٤ - وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أفاد رئيس اللجنة بأن اللجنة وافقت على إجراء استعراض شامل لحالة تنفيذ القرار، يشمل عقد اجتماعات مفتوحة للجنة بدءاً من

٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تدعى إليها جميع الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

١٥ - وبتنظيم هذا الحدث تكون اللجنة قد أتاحت للمرة الأولى، منتدى لجميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية تتشاطر فيه تجاربها وتعبّر عن آرائها بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

١٦ - ووفقاً لتقرير اللجنة بشأن الطرائق التي يمكن اتباعها للنظر في إجراء استعراض شامل، وفقاً للفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٨١٠ (٢٠٠٨)، فقد كان الغرض من الاستعراض أن يتناول المجالات الثلاثة التالية: تقييم تطور المخاطر والتهديدات، ومعالجة مسائل حاسمة محددة، وتحديد نُهج جديدة ممكنة من أجل تنفيذ القرار.

١٧ - وقد اتبع الاستعراض نهجاً مواضيعياً، تضمّن عقد دورة حوارية بشأن عناصر محددة، شملت ما يلي:

(أ) تقييم أثر القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بسبل من بينها التدابير التي اتخذت بعد اتخاذ القرار؛

(ب) تقييم ما إذا كانت الدول قد اضطلعت بتدابير منبثقة عن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بسبل من بينها سن عقوبات جنائية أو مدنية ملائمة على ارتكاب انتهاكات لقوانين وأنظمة الرقابة على الصادرات، وإنفاذ تلك العقوبات؛

(ج) إجراء تحليلات إقليمية للتنفيذ، مع إيراد بعض الأمثلة على الممارسات وعمليات تقاسم الخبرات المتبعة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(د) توليد أدوات جديدة، من قبيل مبادئ توجيهية بشأن مناولة طلبات المساعدة، واستحداث وسائل عملية من أجل معالجة "الثغرات" التي تُصادف على النحو الأكثر شيوعاً في التنفيذ؛

(هـ) القيام، حسب الاقتضاء، بتقييم أثر تدابير التنفيذ الوطنية على الأفراد وعلى معايير الإجراءات القانونية الواجبة؛

(و) تحليل عمل اللجنة وتحديد السبل الممكنة لزيادة فعالية الأنشطة التي تقوم بها؛

(ز) تقييم القوائم القائمة، لا سيما مصفوفة اللجنة، على ضوء المعلومات التي تم

جمعها من أجل تقرير عام ٢٠٠٦ و عام ٢٠٠٨ (S/2006/257 و S/2008/493)؛

(ح) وضع منهجيات من أجل تحسين فعالية التعاون مع فرادى الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والترتيبات المتعددة الأطراف التي تتولى الرقابة على الصادرات، والكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وتقييم مستوى التعاون بين اللجنة واللجنتين المنشأتين عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١).

١٨ - وللتحضير للاجتماع المفتوح لإجراء الاستعراض الشامل، طلبت اللجنة من خبراءها إعداد ورقات معلومات أساسية فنية تتناول العناصر الواردة أعلاه.

١٩ - وقد أوضحت الدول، خلال الاستعراض الشامل، أنها بذلت جهوداً جديرة بالتنويه من أجل تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) منذ اتخاذه، وأنها ستواصل القيام بذلك. وأقرت الدول بقيمة عمل اللجنة وبال الحاجة إلى التخطيط لتنفيذ القرار على المدى الطويل، وناقشت التحديات التي لا تزال تواجه في تنفيذ القرار.

٢٠ - وفي الاستعراض الشامل أبرزت مجموعة من التوصيات كي تنظر فيها اللجنة في عملها المقبل وولايتها المقبلة. وتتناول هذه التوصيات أساساً قدرة اللجنة على جمع معلومات بشأن حالة تنفيذ القرار؛ وعلى تعزيز دورها بوصفها مركزاً لتبادل المعلومات، في مضاهاة طلبات الحصول على المساعدة بعروض تقديم المساعدة؛ ووضع ترتيبات تعاونية رسمية وغير رسمية مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة؛ وتيسير مشاطرة المعلومات المتعلقة بالممارسات الجيدة والدروس المستفادة ووضع المعايير وتنفيذها. وفي إطار القيام بهذه الأنشطة، أوصى الاستعراض الشامل بأن اللجنة بإمكانها تعزيز الأساس المقرر والمعتاد لعملها، مع إمكانية مشاركة خبراء وطنيين من أماكن إقامتهم في بلدانهم، حسب الاقتضاء؛ ومواصلة تنظيم أنشطة للاتصال بالجمهور والمشاركة فيها من أجل التوعية بمتطلبات القرار، وتشجيع الدول على تنفيذه؛ وتعزيز الجهود التي تبذلها اللجنة لحل مشكلة الدول التي لم تقدم تقارير، بسبل من بينها، حسب الاقتضاء، تقديم مساعدة حسب الأولوية إلى تلك الدول.

٢١ - ورحبت الدول بالنهج التعاوني والشفاف الذي تتبعه اللجنة، وأقرت بأنه عامل هام في زيادة مستوى الحوار والتعاون. وقد أوصى بأن تواصل اللجنة العمل بهذه الطريقة، بسبل من بينها ممارسة تنظيم أنشطة للاتصال بالجمهور وزيادة تفاعل اللجنة مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بسبل من بينها، حسب الاقتضاء، عقد اجتماعات مفتوحة.

٢٢ - وترد كافة التوصيات التي خلص إليها الاستعراض الشامل في الوثيقة الختامية<sup>(١)</sup>.

(١) متاح على الموقع [www.un.org/sc/1540/comprehensive\\_review.shtml](http://www.un.org/sc/1540/comprehensive_review.shtml).

## رابعاً - الإبلاغ وتجميع المعلومات

٢٣ - باعتماد القرار ١٨١٠ (٢٠٠٨) في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أكد مجلس الأمن مجدداً قراراته بشأن متطلبات القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ودعا مرة أخرى الدول التي لم تكن قدمت بعد تقريرها الأول بشأن الخطوات التي اتخذتها أو تعتزم اتخاذها، إلى تقديم ذلك التقرير إلى اللجنة دون مزيد من الإبطاء. وأقر رئيس اللجنة وأعضاؤها بالجهود التي تبذلها الدول والمجموعات أو المنتديات الدولية أو الحكومية الدولية، من قبيل الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة الدول الثماني، من أجل تعزيز وتيسير عرض أول تقرير للدول التي لم تكن قد قدمت تقريرها بعد.

٢٤ - ويشجع القرار ١٨١٠ (٢٠٠٨) الدول أيضاً على إعداد خطط عمل موجزة على أساس طوعي لتحديد أولوياتها وخططها لتنفيذ الأحكام الرئيسية من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتقديم تلك الخطط إلى اللجنة. وحتى الآن، قدم كل من الأرجنتين، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية خطط العمل الخاصة بها.

٢٥ - وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، عقد رئيس اللجنة مشاورات غير رسمية دعي إليها كافة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة التي لم تقدم تقاريرها، ويبلغ عددها ٢٨ دولة، وحضرها ١٢ دولة من بين هذه الدول. وشجع الرئيس الدول التي لم تقدم تقاريرها على أن تقدم تقريرها الأول، وأن تبلغ اللجنة بأسباب تأخرها. وأشار أيضاً إلى أن بإمكان اللجنة أن تقدم المساعدة في إعداد التقرير الأول.

٢٦ - وجددير بالذكر أن الخبراء قاموا، بموافقة اللجنة، بإعداد مصفوفات تضم جميع الدول التي لم تقدم تقارير، وأحالوها إلى تلك الدول كي تستعرضها، في محاولة لتيسير تقديم التقرير الأول لكل منها.

٢٧ - وشجعت الدول أيضاً على تقديم تفاصيل بشأن الخطوات التي اتخذتها أو التي تعتزم اتخاذها من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وعلى أن تدرج، حسب الاقتضاء، معلومات بشأن إجراءات التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى، وبشأن الممارسات الوطنية وأي تدابير أخرى قد تكون اتخذت في سبيل تحقيق تلك الأغراض.

٢٨ - تلقت اللجنة، منذ تقريرها الأخير الصادر في عام ٢٠٠٨، ما مجموعه ١٣ تقريراً من التقارير الأولى: وردت من إثيوبيا، وأفغانستان، وبوتان، وتوغو، والجمهورية الدومينيكية، ورواندا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، والسودان، وغابون، والكاميرون، وكوت ديفوار، وملديف. وقدمت أيضاً كل من ألمانيا، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيرلندا،

وباكستان (إضافتان)، والبرتغال، وبنغلاديش، ورومانيا، وطاجيكستان، وفرنسا، وفنلندا، وقطر، وكندا، وكوبا، والمملكة العربية السعودية، والهند، معلومات إضافية إلى اللجنة.

٢٩ - ويبلغ عدد الدول التي قدمت تقارير ١٦٨ دولة. ومنها ١٠٥ دول قدمت معلومات إضافية. ولم تقدم ٢٤ دولة تقريرها الأول بعد إلى اللجنة. وفي عام ٢٠٠٤، قدم الاتحاد الأوروبي تقريرا، على أساس أن يقرأ بالاقتران مع التقارير الوطنية للدول الأعضاء فيه (انظر المرفق الثالث (أ))<sup>(٢)</sup>. وعند موافقة اللجنة، وبموافقة الدول، نشرت التقارير على الموقع الإلكتروني للجنة.

### خامسا - تنفيذ متطلبات القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

٣٠ - تلاحظ اللجنة إجمالا أن عدد التدابير التي اتخذتها الدول بحلول عام ٢٠١١ قد ازداد مقارنة بالاستنتاجات التي توصلت إليها في عام ٢٠٠٨. ويعرض المرفق الرابع، على سبيل المثال، رؤية بيانية لعدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حسب عدد خانات البيانات في مصفوفة اللجنة التي كان للدول المبينة فيها تدابير محددة في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠٠٨<sup>(٣)</sup>. وكما تبين المخططات، فقد انخفض عدد الدول التي كانت لديها تدابير في ٣٠ خانة أو أقل من ٦٣ دولة إلى ٢١ دولة، ولدى ٤٢ دولة من تلك الدول تدابير سارية على أكثر من ٣٠ خانة من خانات البيانات. وارتفع متوسط عدد التدابير الموجودة لدى الدول الواردة في خانات البيانات هذه، خلال عام ٢٠١١، إلى ١٢٨ تدبيرا بعد أن كان ٩٣ تدبيرا في عام ٢٠٠٨. ويدرس النص الوارد أدناه الاستنتاجات المتعلقة بالالتزامات التي تفرضها فقرات القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

### ألف - الفقرة ١ والمسائل المتصلة بها

٣١ - قرر مجلس الأمن بموجب الفقرة ١ من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، "أن تمتنع جميع الدول عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للأطراف الفاعلة من غير الدول التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ومنظومات إيصالها، أو اقتناء هذه الأسلحة

(٢) حين تستعرض اللجنة حالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تأخذ في اعتبارها تقارير الدول الأعضاء ومصفوفاتها.

(٣) تستند المخططات إلى المعلومات التي قامت اللجنة بتجميعها بالنسبة لـ ٣١٣ خانة من بين خانات البيانات البالغ عددها ٣٨٢، الموجودة في مصفوفة اللجنة المتعلقة مباشرة بتدابير التنفيذ. وتستثنى الخانات البالغ عددها ٣١٣ خانة كافة الخانات المشار إليها بأنها "تدابير أخرى"، والخانات التي تتناول البيانات العامة ومراكز المعاهدات، والخانات المتعلقة بالمساعدة.

ونظم إطلاقها أو صنعها أو احتيازها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها". واستنادا إلى البيانات المستقاة من مصنفات اللجنة، أعربت ١٢٩ دولة حتى الآن، عن التزامها بعدم تقديم أي دعم إلى جهات فاعلة من غير الدول للقيام بهذه الأنشطة في مقابل ١٠٥ دول في عام ٢٠٠٨.

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، دعا مجلس الأمن، في الفقرة ٨ من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، جميع الدول إلى الترويج لتحقيق انضمام عالمي إلى المعاهدات المتعددة الأطراف التي هي أطراف فيها والتي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية وإلى التنفيذ الكامل لهذه المعاهدات.

٣٣ - وقرر مجلس الأمن أيضا ألا يفسر أي من الالتزامات المنصوص عليها في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). مما يتعارض مع حقوق والتزامات الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية، وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية، وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية) أو بما يغير تلك الحقوق والالتزامات، أو بما يغير مسؤوليات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

٣٤ - واعتبارا من ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، صارت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أطرافا في صك واحد على الأقل من الصكوك الدولية أو المتعددة الأطراف ذات الصلة بوجه خاص بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (انظر المرفق السادس عشر).

## باء - الفقرة ٢

٣٥ - لكن أشكال الحظر المتعلقة بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها المبينة في الفقرة ٢ من القرار لا تنعكس جميعها، بالضرورة، في التشريعات المحددة المعمول بها حالياً. وحتى في حال التزام دولة ما بعدم امتلاك تلك الأسلحة، فإن منع جهات من غير الدول من احتياز أسلحة من هذا القبيل يبقى واجبا على جميع الدول التي قد تنقصها التشريعات الكافية. وتتضمن بعض الدساتير بنوداً عامة تجعل من الالتزامات التعاهدية الدولية ذات الصلة، في مجال عدم الانتشار، قوانين ذاتية التنفيذ. وتتناول هذه الصكوك الدولية بوجه رئيسي الالتزامات بين دولة وأخرى. وتركز متطلبات القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الجهات من غير الدول، وهي تحتاج عادة إلى تشريعات تكميلية محددة، ولا سيما لتجريم ضلوع هذه الجهات في الأنشطة المحظورة. وتركز القوانين الجنائية لكثير من الدول على تجريم الأنشطة الإرهابية، أو لا تجرم سوى بعض الأنشطة التي يقضي القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بأن تحظرها الدول.

وعلاوة على ذلك، تنص القوانين المشار إليها على تجريم هذه الأعمال في حال وجود نية في ارتكاب عمل إرهابي، في حين أن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لا يقتصر على النوايا الإرهابية.

٣٦ - وعززت اللجنة، بتنفيذها الفقرة ١٠ من القرار ١٨١٠ (٢٠٠٨)، التوعية، لدى الدول، بالعوامل المذكورة أعلاه، لتبلي "جميع جوانب" التزاماتها بموجب الفقرتين ٢ و ٣ من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ففي عام ٢٠٠٨، أبلغت ٦٣ دولة عن وجود تدبير واحد لديها على الأقل لتجريم ضلوع جهات من غير الدول في الأنشطة المحظورة. وعند المقارنة، تشير البيانات حالياً إلى أن تدابير كهذه باتت موجودة لدى ١٦٦ دولة. وفي هذا الصدد، تشكل خبرات المنظمات الدولية المتخصصة ذات الصلة، كالوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في مجال تقديم المساعدة التشريعية المعدّة خصيصاً لدولها الأعضاء المعنية، بناءً على طلبها، إسهاماً هاماً لهذه المنظمات في تيسير تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وآليات الإبلاغ والشفافية التي تشنّها المنظمات الدولية المتخصصة ذات الصلة أهمية أيضاً.

٣٧ - واعترف الاستعراض الشامل لعام ٢٠٠٩ بالعدد الكبير للتدابير التي اتخذتها الدول من أجل تنفيذ التزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، لكنه حدّد بعض المجالات التي اتخذت الدول بشأنها تدابير أقل، مثل الأسلحة البيولوجية، ومنظومات الإيصال، وقوائم المراقبة الوطنية، وإمكانيات الحصول على المواد ذات الصلة، وتمويل أنشطة الانتشار المحظورة أو غير المشروعة.

٣٨ - وتردّ في الجدول ١ أدناه مقارنة لعدد الدول الأعضاء التي اتخذت تدابير لتلبية الالتزامات الثمانية الأولى من الفقرة ٢ من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلقة بمختلف أنواع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية (وتردّ مقارنة الالتزامات المتبقية في الفقرة ٢ في جزء لاحق من النص). ومن الواضح أن عدد الدول التي بات لديها تدابير لحظر الأسلحة الكيميائية يفوق عدد تلك التي تملك تدابير لحظر الأسلحة النووية أو البيولوجية. ويلاحظ بهذا الصدد زيادة في الأرقام الواردة في كل فئة من الفئات الكيميائية، باستثناء النقل.

## الجدول ١

مقارنة عدد الدول التي اتخذت تدابير بموجب الالتزامات الواردة في الفقرة ٢ (التدابير القانونية/الإنفاذ)<sup>(٤)</sup>

| الالتزام        | الأسلحة النووية | الأسلحة الكيميائية | الأسلحة البيولوجية |
|-----------------|-----------------|--------------------|--------------------|
| الصنع/الإنتاج   | ٩٢/١١٥          | ١٢٣/١٣٥            | ٩٥/١١٢             |
| الاحتياز        | ٨٨/١١٢          | ١٢١/١٣٨            | ٩٥/١١٢             |
| الامتلاك        | ٩٥/٨٠           | ١١٦/١٠١            | ٨٧/٧٢              |
| التكديس/التخزين | ٥٧/٥٢           | ١٠٣/١٣٤            | ٧٠/١٠٣             |
| التطوير         | ٤٧/٤٥           | ٩٥/١٢٩             | ٦٥/٩٨              |
| النقل           | ٨٤/٦٠           | ٧٦/٥٠              | ٦٩/٥٢              |
| التحويل         | ٨٣/٧٥           | ١٢٢/١٤٠            | ٨٩/١٠٤             |
| الاستعمال       | ١١٢/١٠٥         | ١٤٠/١٥٠            | ١٢١/١١٥            |
| وسائل الإيصال   | ٣٧/٣٩           | ٤٨/٥٤              | ٤٣/٩٠              |
| الضلع كشرية     | ١٠٢/٩٨          | ١١٩/١١٦            | ١١٠/١٠٦            |
| المساعدة        | ١٠٢/١٠٣         | ١٢٥/١٤٠            | ١١٠/١١٥            |
| التمويل         | ١٢٠/١٢٥         | ١٢٢/١٢٨            | ١١٤/١٢١            |

٣٩ - وجرى تناول الاختلافات القائمة في حالة تشريعات التنفيذ الوطنية ضمن فئات الأسلحة الثلاث ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة بالقياس إلى عام ٢٠٠٨، في الأبواب الفرعية التالية:

## ١ - الأسلحة النووية

٤٠ - تشير بيانات اللجنة، عند مقارنتها بنتائجها لعام ٢٠٠٨، إلى حدوث زيادة في عدد الدول التي سنتت تشريعات وطنية تغطي متطلبات القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) فيما يتعلق بالأسلحة النووية ووسائل إيصالها. فعلى سبيل المثال، بات لدى ١١٥ دولة، حتى الآن، إطار قانوني وطني لحظر صنع/إنتاج الأسلحة النووية من جانب الجهات من غير الدول، مقابل ٩٧ دولة في عام ٢٠٠٨. وبات لدى ٩٢ دولة أحكاماً لتجريم صنع/إنتاج الأسلحة النووية من جانب الجهات من غير الدول، مقابل ٧٦ دولة في عام ٢٠٠٨. وما زال استعمال

(٤) تعكس الأرقام الواردة في العواميد عدد الدول الأعضاء التي لديها إطار قانوني وطني وتدابير قائمة للإنفاذ، باستخدام بيانات من المصفوفات التي وافقت عليها اللجنة.

الأسلحة النووية وصنعها/إنتاجها واحتيازتها من جانب الجهات من غير الدول يُعد من الأنشطة التي ينطوي حظرها على أعلى درجة من العقوبة.

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة أنه ما زال ضرورياً بذل المزيد من الجهود من جانب عدد كبير من الدول لإنفاذ أشكال الحظر في مجال الأسلحة النووية فيما يتعلق بالجهات من غير الدول.

٤٢ - وترد في المرفق السادس تفاصيل عن التنفيذ الوطني لأشكال الحظر المتعلقة بالأسلحة النووية.

## ٢ - الأسلحة الكيميائية

٤٣ - تلاحظ اللجنة أن ١٣٥ دولة، حتى الآن، اعتمدت تشريعات وطنية لمنع الجهات من غير الدول من صنع أو إنتاج أسلحة كيميائية، مقابل ١٠٥ دول في عام ٢٠٠٨. وبات لدى ١٢٣ دولة أحكام قائمة لتجريم صنع أو إنتاج الأسلحة الكيميائية من جانب الجهات من غير الدول، مقابل ٩٦ دولة في عام ٢٠٠٨.

٤٤ - وفيما يتعلق بنقل الأسلحة الكيميائية، ثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية في ضوء انخفاض عدد الدول - ٥٠ دولة - التي أبلغت عن اتخاذها تدابير مناسبة، وهو عدد يمثل مع ذلك زيادة على الدول البالغ عددها ٣١ دولة المشار إليها في تقرير عام ٢٠٠٨.

٤٥ - وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن بذل جهود إضافية لا يزال ضرورياً لإنفاذ أشكال الحظر في مجال الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بالجهات من غير الدول. لكن اللجنة أشارت إلى أن لدى ١٤٧ دولة تديراً واحداً على الأقل لإنفاذ أشكال الحظر الرئيسية الثمانية، مقابل ٩٦ دولة في عام ٢٠٠٨.

٤٦ - وترد في المرفق السابع تفاصيل عن التنفيذ الوطني لأشكال الحظر المتعلقة بالأسلحة الكيميائية.

## ٣ - الأسلحة البيولوجية

٤٧ - تلاحظ اللجنة من خلال بيانات عام ٢٠١١ أن ١١٢ دولة باتت تملك إطاراً قانونياً وطنياً لحظر صنع أو إنتاج الأسلحة البيولوجية، مقابل ٨٦ دولة في عام ٢٠٠٨. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠١١، اعتمدت ٩٥ دولة تدابير إنفاذ متصلة بصنع أو إنتاج أسلحة بيولوجية، مقابل ٨٣ دولة في عام ٢٠٠٨.

٤٨ - وتلاحظ اللجنة أنه ما زال ضرورياً بذل جهود إضافية لإنفاذ أشكال الحظر في مجال الأسلحة البيولوجية فيما يتعلق بالجهات من غير الدول. وبحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، اعتمدت ١٣٣ دولة تدابير إنفاذ متصلة بصنع تلك الأسلحة أو اقتناؤها أو امتلاكها أو تكديسها أو تطويرها أو تحويلها أو نقلها أو استعمالها، مقابل ٧٦ دولة مشار إليها في تقرير عام ٢٠٠٨.

٤٩ - وترد في المرفق الثامن تفاصيل عن التنفيذ الوطني لأشكال الحظر المتعلقة بالأسلحة البيولوجية.

#### ٤ - وسائل إيصال الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية

٥٠ - تلاحظ اللجنة أنه ما زال ضرورياً بذل جهود إضافية لإنفاذ أشكال الحظر في مجال وسائل إيصال الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية فيما يتعلق بالجهات من غير الدول. ومنذ عام ٢٠٠٨، سُجلت زيادة في عدد الدول التي أبلغت عن اتخاذ تدابير لتنفيذ متطلبات القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن وسائل الإيصال. أما بالنسبة لفئات الأسلحة الثلاث، فقد بات لدى ٣٩ دولة تشريعات إطارية متعلقة بمتطلبات وسائل إيصال الأسلحة النووية، مما يمثل زيادة بمقدار ٩ دول قياساً بعام ٢٠٠٨؛ وبات لدى ٥٤ دولة تشريعات إطارية بشأن الأسلحة الكيميائية، مما يمثل زيادة بواقع ٨ دول قياساً بعام ٢٠٠٨؛ وبات لدى ٩٠ دولة تشريعات إطارية بشأن الأسلحة البيولوجية، مما يمثل زيادة بمقدار ١٣ دولة قياساً بعام ٢٠٠٨.

٥١ - وعلى نحو ما هو مبين في المرفق التاسع، تُظهر تدابير الإنفاذ تحسناً أقل بالقياس إلى أشكال الحظر التشريعية الأساسية، وفي حالة وسائل إيصال الأسلحة البيولوجية، سُجل انخفاض من ٤٥ دولة في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٣ دولة. أما بالنسبة لوسائل إيصال الأسلحة النووية، فلقد تضاعف مرتين عدد الدول التي لديها تدمير قائم بهذا الصدد، ليلعب ٣٧ دولة، فيما تضاعف عدد الدول ثلاث مرات فيما يتعلق بوسائل إيصال الأسلحة الكيميائية، ليلعب ٤٨ دولة.

#### ٥ - الضلوع كشريك في أنشطة محظورة متصلة بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية أو المساعدة على ارتكابها أو تمويلها

٥٢ - تلاحظ اللجنة أن ٩٩ دولة اعتمدت تدابير لحظر الضلوع كشريك في أنشطة محظورة متصلة بالأسلحة النووية، واعتمدت ١٠٣ دول تدابير لحظر تقديم المساعدة على ارتكاب تلك الأنشطة، مقابل ٥٨ و ٦٧ دولة على التوالي في عام ٢٠٠٨ (بات لدى

١٠٢ دولة تدابير إنفاذ في ما يتعلق بالضلع كشرية وفي ما يتعلق بتقديم المساعدة على ارتكاب تلك الأنشطة، مقابل ٧٢ و ٧٤ دولة على التوالي في عام ٢٠٠٨). وبالمثل، اعتمدت ١١٦ دولة و ١٤٠ دولة، على التوالي، تدابير تشريعية تحظر الضلع كشرية في ارتكاب أنشطة محظورة متصلة بالأسلحة الكيميائية أو تقديم المساعدة على ارتكابها، مقابل ٦٩ دولة و ٩٧ دولة على التوالي في عام ٢٠٠٨ (وبات عدد الدول التي لديها تدابير إنفاذ ذات صلة ١١٩ دولة و ١٢٥ دولة على التوالي، مقابل ٨٤ دولة و ٨٨ في عام ٢٠٠٨). وبالإضافة إلى ذلك، بات لدى ١٠٦ دول و ١١٥ دولة، على التوالي، تدابير تشريعية سارية تحظر الضلع كشرية في ارتكاب أنشطة محظورة متصلة بالأسلحة البيولوجية أو تقديم المساعدة على ارتكابها مقابل ٦٤ دولة و ٧٥ دولة، على التوالي، كانت لديها تدابير تشريعية في عام ٢٠٠٨ (وهناك ١١٠ دول تفرض عقوبات على الضلع كشرية في ارتكاب أنشطة محظورة، وعلى تقديم المساعدة على ارتكابها) مقابل ٧٨ دولة و ٧٩ دولة، على التوالي.

٥٣ - ووجدت اللجنة أن هناك عدداً متزايداً من الدول التي بات لديها هذا النوع من التدابير بشأن أنواع الأسلحة الثلاثة مجتمعةً قياساً بالبيانات المتوفرة في تقرير اللجنة لعام ٢٠٠٨. وتستخدم دول كثيرة تشريعات مكافحة الإرهاب المعمول بها حالياً لتجريم الضلع كشرية في الأنشطة المحظورة فيما يتعلق بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية أو المساعدة على القيام بها، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والنووية، في حين اعتمدت دولاً أخرى أحكاماً تشريعية جديدة وفقاً لالتزاماتها بصفتها أطرافاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تشمل حظر مساعدة الجهات من غير الدول. ودمجت دول كثيرة في قوانينها المحلية أشكال الحظر الواردة في الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل وفي الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، بأن أدرجت بندا ذاتي التنفيذ في دساتيرها، علاوة على عملية التصديق.

٥٤ - وتلاحظ اللجنة أنه ما زال ضرورياً بذل جهود إضافية لحظر أنشطة تمويل الانتشار. وتلاحظ اللجنة أن ١٢٥ دولة و ١٢٨ دولة و ١٢١ دولة، على التوالي، اتخذت تدابير تشريعية لحظر تمويل الأنشطة المحظورة المتعلقة بالأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، ووسائل إيصالها، مقابل ٦٦ دولة و ٧١ دولة و ٦٤ دولة، على التوالي، في عام ٢٠٠٨. أما فيما يتعلق بتدابير الإنفاذ، فلقد اعتمدت ١٢٠ دولة و ١٢٢ دولة و ١١٤ دولة، على التوالي، تدابير من هذا القبيل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مقابل ٧٨ دولة و ٨٧ دولة و ٧٥ دولة، على التوالي، وقت تقديم تقرير عام ٢٠٠٨. وهذا يؤكد الاتجاه المشار إليه في عام ٢٠٠٨ بشأن الزيادة السريعة في عدد الدول

التي اتخذت خطوات كهذه. وفي كثير من الحالات، استخدمت الدول تشريعات إنفاذ قائمة لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال لتجريم تمويل الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية ووسائل إيصالها. ودمجت دول كثيرة في قوانينها المحلية أشكال الحظر الواردة في الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، بأن أدرجت بندا ذاتي التنفيذ في دساتيرها، علاوة على عملية التصديق. وأبلغت دول كثيرة اللجنة بأنها اتخذت خطوات من خلال المشاركة، على أساس طوعي، في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال، وفي مشروع تصنيف أنماط تمويل الانتشار التابع لها، أو في هيئات إقليمية، مشاهمة لفرقة العمل.

### جيم - الفقرة ٣ (أ) و (ب)

٥٥ - لاحظت اللجنة، منذ تقريرها لعام ٢٠٠٨، أن زيادة طرأت على عدد الدول التي اتخذت خطوات لوضع ومواصلة تنفيذ تدابير فعالة مناسبة لحصر المواد المتصلة بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وتوفير الحماية المادية لها، كما يتضح من الجدول ٢ أدناه.

#### الجدول ٢

مقارنة عدد الدول التي تطبق تدابير في ما يتعلق بالالتزامات الواردة في الفقرة ٣ (أ) و (ب) من المنطوق بشأن حصر المواد المتصلة بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وتأمينها وتوفير الحماية المادية لها (تدابير الإطار/الإنفاذ القانوني)<sup>(١)</sup>

| الالتزام      | الأسلحة النووية | الأسلحة الكيميائية | الأسلحة البيولوجية |
|---------------|-----------------|--------------------|--------------------|
| حصر الأسلحة   |                 |                    |                    |
| الإنتاج       | ٧٣/١٦٤          | ٨٩/٩٧              | ٦٢/٦١              |
| الاستعمال     | ٧٣/١٦٥          | ٨٦/٩٦              | ٦٣/٦٢              |
| التخزين       | ٧١/١٦٥          | ٩٢/٩٧              | ٦١/٦١              |
| النقل         | ٧٢/٨٧           | ٧٣/٧٨              | ٥٧/٦٠              |
| تأمين الأسلحة |                 |                    |                    |
| الإنتاج       | ٧٢/٨١           | ٦٩/٧٤              | ٦٢/٦٠              |

(١) تبين الأرقام الواردة في الجدول عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي يطبق فيها إطار قانوني وطني وتدابير للإنفاذ، وذلك باستخدام بيانات من المصفوفات التي أقرتها اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠.

| الالتزام                | الأسلحة النووية | الأسلحة الكيميائية | الأسلحة البيولوجية |
|-------------------------|-----------------|--------------------|--------------------|
| الاستعمال               | ٨١/٩٠           | ٧٢/٧٣              | ٦٧/٦٤              |
| التخزين                 | ٨٠/٨٩           | ٧٨/٨١              | ٧٢/٦٨              |
| النقل                   | ١٠٠/١٠١         | ٨١/٨٠              | ٧٨/٧٣              |
| الحماية المادية للأسلحة |                 |                    |                    |
| الحماية                 | ٦١/٧٤           | ٤٥/٥٣              | ٣٥/٤٦              |

٥٦ - تتناول الأبواب الفرعية التالية الفوارق في حالة تشريعات التنفيذ الوطنية في المواد الداخلة في فئات الأسلحة الثلاث مقارنة بعام ٢٠٠٨.

#### ١ - المواد المتصلة بالأسلحة النووية

٥٧ - تلاحظ اللجنة أن زيادة طرأت منذ تقرير عام ٢٠٠٨ على التدابير المحددة بشأن حصر المواد المتعلقة بالأسلحة النووية وتأمينها. كما تلاحظ اللجنة أن الدول قد اتخذت تدابير في الإطار التشريعي أكثر من التدابير التي اتخذتها في مجال الإنفاذ. وفيما يتعلق بالمواد ذات الصلة بالأسلحة النووية، فإن ما لا يقل عن ١٦٤ دولة اتخذت تدابير إدارية قانونية تشمل حصر الإنتاج و/أو الاستعمال و/أو التخزين بالمقارنة مع ١٥٤ دولة فعلت ذلك في عام ٢٠٠٨. وبحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، اتخذت ٧١ دولة على الأقل تدابير للإنفاذ في هذه المجالات، بالمقارنة مع ٤٩ دولة فعلت ذلك في عام ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بحصر نقل المواد ذات الصلة بالأسلحة النووية، حُدثت أيضا ٧٨ دولة على أنها اتخذت تدابير، بالمقارنة مع ٥٨ دولة فعلت ذلك في عام ٢٠٠٨.

٥٨ - ووصل عدد الدول التي حُدثت على أنها اتخذت تدابير لتأمين إنتاج مواد متصلة بالأسلحة النووية و/أو باستخدامها و/أو تخزينها و/أو نقلها إلى ٨١ و ٩٠ و ٨٩ و ١٠١ دولة على التوالي، بالمقارنة مع ٦٢ و ٧٢ و ٧٣ و ٩١ دولة في عام ٢٠٠٨. وبحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، وصل عدد الدول التي اعتمدت تدابير إنفاذ لتأمين إنتاج هذه المواد و/أو استعمالها و/أو تخزينها و/أو نقلها إلى ٧٢ و ٨١ و ٨٠ و ١٠٠ دولة على التوالي، بالمقارنة مع ٥٦ و ٦٤ و ٦٥ و ٨٢ دولة في عام ٢٠٠٨.

٥٩ - وفي مجال تدابير الحماية المادية للمواد الداخلة في تركيب الأسلحة النووية، تلاحظ اللجنة أن ٧٤ دولة اتخذت تدابير تشريعية بالمقارنة مع ٦١ دولة اتخذت تدابير في عام ٢٠٠٨ و ٦١ دولة أصبح لديها تدابير إنفاذ معمول بها، بالمقارنة مع ٤٨ دولة كان لديها مثل هذه التدابير في عام ٢٠٠٨.

٦٠ - وتشير اللجنة أيضا إلى أن ٥٣ دولة حددت بأنها اتخذت تدابير، إما في شكل تشريع أو إنفاذ، فيما يتعلق بالتحقق من موثوقية الأفراد، بالمقارنة مع ٣٦ دولة فعلت ذلك في عام ٢٠٠٨.

٦١ - وترد في المرفق العاشر تفاصيل الإنفاذ على الصعيد الوطني في ما يتعلق بالمواد المتصلة بالأسلحة النووية بشأن الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من الفقرة ٣ من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

## ٢ - المواد المتصلة بالأسلحة الكيميائية

٦٢ - تلاحظ اللجنة، فيما يتصل بحصر المواد المتصلة بالأسلحة الكيميائية، أن ٩٦ دولة على الأقل قد اعتمدت تدابير في مجال الإطار القانوني تشمل الإنتاج و/أو الاستعمال و/أو التخزين بالمقارنة مع ٦٤ دولة فعلت ذلك في عام ٢٠٠٨. وبحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، اتخذت ٨٦ دولة على الأقل تدابير للإنفاذ في هذه المجالات، بالمقارنة مع ٥٢ دولة فعلت ذلك في عام ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بحصر نقل المواد المتصلة بالأسلحة الكيميائية، فإن ٧٨ دولة قد حددت أيضا بأنها اعتمدت تدابير في مجال الإطار القانوني و ٧٣ دولة اعتمدت تدابير في مجال الإنفاذ بالمقارنة مع ٤٩ و ٣٨ دولة اعتمدت على التوالي مثل هذه التدابير في عام ٢٠٠٨. ويصل عدد الدول المحددة على أنها اتخذت تدابير الإطار القانوني لتأمين إنتاج مواد متصلة بالأسلحة الكيميائية وباستعمالها وتخزينها ونقلها إلى ٧٤ و ٧٣ و ٨١ و ٨٠ دولة على التوالي، بالمقارنة مع ٦٠ و ٦٢ و ٦٩ و ٦٩ دولة في عام ٢٠٠٨. ويصل عدد الدول المحددة على أنها اتخذت تدابير الإنفاذ لتأمين إنتاج المواد المتصلة بالأسلحة الكيميائية وباستعمالها وتخزينها ونقلها إلى ٦٩ و ٧٢ و ٧٨ و ٨١ دولة على التوالي، بالمقارنة مع ٤٥ و ٤٩ و ٥٦ و ٦٥ دولة في عام ٢٠٠٨.

٦٣ - وفي مجال تدابير الحماية المادية المتعلقة بالمواد المتصلة بالأسلحة الكيميائية، تلاحظ اللجنة أن ٥٣ دولة تطبق إطارا قانونيا بالمقارنة مع ٣٧ دولة أخذت تطبيقه في عام ٢٠٠٨. وبحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، تلاحظ اللجنة أن ٤٥ دولة قد طبقت تدابير الإنفاذ، بالمقارنة مع ٢٧ دولة أخذت تطبيقها في عام ٢٠٠٨.

٦٤ - وترد في المرفق الحادي عشر تفاصيل الإنفاذ على الصعيد الوطني للأسلحة الكيميائية بشأن الفقرة ٣ (أ) و (ب) من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

## ٣ - المواد المتصلة بالأسلحة البيولوجية

٦٥ - تلاحظ اللجنة، فيما يتعلق بحصر المواد المتصلة بالأسلحة البيولوجية، أن ٦١ دولة على الأقل قد اعتمدت تدابير الإطار القانوني التي تشمل الإنتاج و/أو الاستخدام و/أو التخزين بالمقارنة مع ٣٨ دولة اعتمدها في عام ٢٠٠٨. وبحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، اعتمد ما لا يقل عن ٦١ دولة تدابير التنفيذ في ثلاثة مجالات، بالمقارنة مع ٣٦ دولة اعتمدت مثل هذه التدابير في عام ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بحصر نقل المواد المتصلة بالأسلحة البيولوجية، فإن ٦٠ دولة حُدِّدت أيضا بأنها اعتمدت تدابير الإطار القانوني، بالمقارنة مع ٣٩ و ٣٥ دولة اعتمدها على التوالي في عام ٢٠٠٨. ووصل عدد الدول المحددة بأنها اتخذت تدابير الإطار القانوني لتأمين إنتاج المواد النووية المتصلة بالأسلحة البيولوجية وباستعمالها وتخزينها ونقلها إلى ٦٠ و ٦٤ و ٦٨ و ٧٣ دولة على التوالي بالمقارنة مع ٥٣ و ٥٥ و ٦٠ و ٦٨ دولة في عام ٢٠٠٨. ووصل عدد الدول المحددة بأنها اتخذت تدابير إنفاذ لتأمين إنتاج المواد المتصلة بالأسلحة البيولوجية وباستعمالها وتخزينها ونقلها إلى ٦٢ و ٦٧ و ٧٢ و ٧٨ دولة على التوالي، بالمقارنة مع ٤٤ و ٤٣ و ٥٠ و ٦٩ دولة في عام ٢٠٠٨.

٦٦ - وتلاحظ اللجنة أن ٧٥ دولة اعتمدت تشريعات بالمقارنة مع ٦٦ دولة فعلت ذلك في عام ٢٠٠٨، وأن ٥٧ دولة اتخذت تدابير إنفاذ، بالمقارنة مع ٤٦ دولة فعلت ذلك في عام ٢٠٠٨، لترخيص استعمال المواد المتصلة بالأسلحة البيولوجية وترخيص المنشآت والكيانات العاملة في مجالها على أنها أنشطة يسمح بتنفيذها تحقيقاً لأغراض أكاديمية أو تجارية أو صناعية أو ذات صلة بالصحة العامة. وإضافة إلى ذلك تنظم ٤٧ دولة ضمن إطارها التشريعي أنشطة الهندسة الوراثية التي تتعلق بالمواد المتصلة بالأسلحة البيولوجية مقابل ٣٧ دولة نظمت مثل هذه الأنشطة أثناء فترة إعداد تقرير عام ٢٠٠٨.

٦٧ - وترى اللجنة نموا متواصلا في عدد الدول التي لديها تدابير لتوفير الحماية المادية للمواد المتصلة بالأسلحة البيولوجية، إلى جانب عدد يصل إلى ٤٦ دولة اتخذت تدابير تشريعية، بالمقارنة مع ٣٩ دولة في عام ٢٠٠٨، وأن ٣٥ دولة اتخذت تدابير تنفيذ بالمقارنة مع ٢٥ دولة فعلت ذلك في عام ٢٠٠٨. ومع أن ذلك قد يدل على زيادة الوعي لدى الدول بالخطر المحتمل من جراء حدوث تسرب عرضي لمواد داخلية في تركيب أسلحة بيولوجية، فإن اللجنة تلاحظ أن لدى ٣٢ دولة تدابير تشريعية تطبق للتحقق من موثوقية الأفراد الذين يتعاملون مع مواد حساسة، بالمقارنة مع ٢٥ دولة فعلت ذلك في عام ٢٠٠٨.

٦٨ - رغم الزيادة التي حدثت، منذ صدور تقرير عام ٢٠٠٨ في عدد الدول التي تبين مصفوفاتها أحكاما تتعلق بفرض عقوبات جنائية أو إدارية هدفها إنفاذ تدابير لحصر المواد المتصلة بالأسلحة البيولوجية وتأمينها، فإن هذا العدد لا يزال يشكل أقلية.

٦٩ - وترد في المرفق الثاني عشر تفاصيل عملية التنفيذ على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالمواد المتصلة بالأسلحة البيولوجية الواردة في إطار الفقرة ٣ (أ) و (ب) من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

## دال - الفقرة ٣ (ج) و (د)

### ١ - عمليات المراقبة الحدودية لمكافحة انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية

٧٠ - بما أن التزامات مراقبة الحدود المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ٣ من منطوق القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تثير مسائل مهمة بشأن دور سلطات الحدود وإنفاذ القانون، فقد أفاد عدد من الدول بأن هذه السلطات تسهم الآن في تنفيذ سياسات وطنية هامة، مثل التصدي لخطر انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، بما في ذلك التصدي للجهات الفاعلة من غير الدول. ومنذ تقرير عام ٢٠٠٨، أخذت الدول تعتمد بصورة متزايدة سياسات متكاملة لإدارة الحدود، بما فيها عمليات هدفها التعامل مع حاملي النقديّة.

٧١ - وتصدت دول عديدة لخطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وبوسائل إيصالها وبما يتصل بها من مواد، الذي تسببه الجهات الفاعلة من غير الدول، وكان ذلك بتسجيل معلومات دقيقة قبل تحميل المواد للشحن؛ وإنشاء نظام لتقييم المخاطر يتعلق تحديدا بوضع ضوابط على المستعمل النهائي؛ وباستخدام تكنولوجيا تسمح بإجراء تفتيش من دون تدخل أو اللجوء إلى التفتيش المادي للشحنات؛ وبوضع ترتيبات طوعية مع أصحاب الأعمال التجارية لتشجيع الامتثال مدعوما بتشريعات وقواعد تنظيمية حسب الاقتضاء (انظر أيضا الفقرتين ٨٩ و ٩٠ أدناه). وتشمل المصفوفات التي أعدتها اللجنة معلومات عن التدابير المتعلقة بقدرات الدول التشريعية والتنفيذية على أن تمنع، من خلال الضوابط الملائمة، تدفق مواد داخلية في تركيب الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية عبر حدودها. وقد حددت اللجنة ١٦٣ و ١٦٦ و ١٦٧ دولة على أنها دول لديها إطار تشريعي يقترن بضوابط حدودية و/أو جمركية ذات صلة بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية على التوالي وبوسائل إطلاقها والمواد المتصلة بها، بالمقارنة مع ١١٤ و ١١٨ و ١٢٠ دولة على التوالي كان لديها ذلك في عام ٢٠٠٨.

٧٢ - توفير الدعم التقني لسلطات الحدود أمر مهم لضبط عمليات النقل الدولي للمواد المتصلة بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وتلاحظ للجنة من البيانات الواردة في المصنوفات أن زيادة كبيرة طرأت على عدد من الدول التي قدمت الدعم التقني لسلطاتها الحدودية، مثل معدات الكشف وتيسير الوصول إلى المختبرات الوطنية والاطلاع على قواعد البيانات الدولية وبرامج الحاسوب ذات الصلة، حيث ازداد من ٨٦ دولة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٣٢ دولة، وقت إعداد هذا التقرير.

#### (أ) الرقابة المتعلقة بالسمسرة

٧٣ - على الرغم من أن الفقرة ٣ (ج) من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تتضمن إشارة خاصة إلى "السمسرة غير المشروعة"، فإن القرار يدع للدول الأعضاء مسألة وضع تعريف لـ "السمسرة". وترى اللجنة فيما يتعلق بالسمسرة بالمواد المتصلة بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، أن ٧٤ و ٧٨ و ٧٦ دولة على التوالي، اعتمدت تدابير تشريعية بالمقارنة مع ٥٩ و ٦١ و ٥٨ دولة اعتمدت مثل هذه التشريعات في عام ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بتدابير الإنفاذ، فإن ٦٨ و ٧٣ و ٧١ دولة على التوالي تطبق مثل هذه التدابير، بالمقارنة مع ٥٠ و ٤٨ و ٤٧ دولة على التوالي طبقتها في عام ٢٠٠٨.

#### (ب) الرقابة المتصلة بالنقل والخدمات المالية للصفقات التجارية

٧٤ - ترى اللجنة أن عدد الدول التي تطبق تدابير لمكافحة تمويل الصفقات التجارية غير المشروعة ذات الصلة بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وبوسائل إطلاقها والمواد الداخلة في تركيبها قد ازداد منذ عام ٢٠٠٨ من ٢٩ إلى ٤٩ دولة. وتمارس الدول بعض المراقبة على تمويل هذه الأنشطة، ولا سيما فيما يتصل بتشريعاتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وقد ازداد عدد الدول التي لديها تدابير لمنع توفير خدمات النقل لتلك الصفقات غير المشروعة بالمقارنة مع نتائج عام ٢٠٠٨، ولكن يبقى هذا العدد منخفضاً بوجه عام. وفيما يتعلق بخدمات النقل، تفرض ٤٣ دولة ضوابط بالمقارنة مع ٢٣ دولة فرضتها في عام ٢٠٠٨.

#### ٢ - الرقابة على الصادرات

٧٥ - لتنفيذ متطلبات القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، قامت الدول باستكمال إطارها التشريعي ونُظِم الإنفاذ لديها من أجل تعزيز قدرتها على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد. ومن شأن اتخاذ تدابير فعالة لمراقبة الصادرات في ما يتعلق بالتجارة بالمواد ذات الاستخدام المزدوج أن يجد احتمالات

تحويل خط سير تلك المواد واحتيازها على نحو غير مشروع من جانب جهات من غير الدول.

٧٦ - ويشارك مختلف الجهات الفاعلة، بما فيها الجمارك، في تنفيذ وإنفاذ التشريعات المتعلقة بالرقابة على الصادرات، وتقوم بذلك، في بعض الحالات، من خلال آليات راسخة للتنسيق المشترك بين الوكالات. وبالإضافة إلى ذلك، وجهت الدول جهودها نحو فرض عقوبات مناسبة وفعالة على انتهاكات لوائح الرقابة على الصادرات. وبالنسبة لأنواع الثلاثة من المواد، أي، النووية والكيميائية والبيولوجية، فقد اعتمدت ١٢٤ دولة، و ١٣٠ دولة، و ١٢١ دولة على التوالي تدابير تشريعية أو تدابير للإنفاذ، مقارنة بـ ٧٦ دولة، و ٧٧ دولة، و ٧١ دولة على التوالي في تقرير عام ٢٠٠٨. وأفادت بعض الدول عن اعتمادها نظاما لإدارة المخاطر وهو ما ترى أنه نهج سليم لإجراء رقابة على المواد المتصلة بهذه الأسلحة.

#### (أ) إصدار التراخيص

٧٧ - تتطلب الرقابة على السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج أيضا تعاونًا وثيقًا بين السلطات التي تُصدر التراخيص وسلطات إدارة الحدود، وذلك لإجراء عمليات تقييم متسقة وآنية للمخاطر المتعلقة بعمليات التصدير والنقل العابر وإعادة الشحن وإعادة التصدير المقترحة، أو لرصد المعاملة التجارية.

٧٨ - وفيما يتعلق بعملية تنفيذ إجراءات إصدار التراخيص، يواجه بعض الدول التحدي المتمثل في تكوين "قدرة على التشغيل المشترك للاتصالات"، أي القدرة على تتبع إقرارات التصدير من خلال نظم المعلومات الحاسوبية المختلفة التي تحتفظ بها سلطات إصدار الترخيص والإدارات الجمركية.

٧٩ - وتلاحظ اللجنة أن العديد من الدول اتخذت، منذ عام ٢٠٠٨، خطوات كبيرة نحو تنفيذ إجراءات إصدار التراخيص، في ما يتعلق بتصدير المواد المتصلة بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ونقلها العابر، وإعادة شحنها، وإعادة تصديرها، واستيرادها، بما في ذلك إنشاء سلطات وطنية لإصدار التراخيص وعمليات مراجعة التراخيص داخل الحكومة.

٨٠ - وتلاحظ اللجنة، بالإضافة إلى ذلك، أن ٩٠ دولة أفادت بأن لديها أحكاما بشأن إصدار تراخيص تتعلق بمواد متصلة بالأسلحة النووية، مقابل ٧٦ دولة في عام ٢٠٠٨، وأن ٩١ دولة، أفادت أن لديها أحكاما بشأن إصدار تراخيص تتعلق بالمواد المتصلة بالأسلحة الكيميائية، مقابل ٧٧ دولة في عام ٢٠٠٨، في حين أفادت ٨٧ دولة، بأن لديها أحكاما

بشأن إصدار تراخيص تتعلق بالمواد المتصلة بالأسلحة البيولوجية مقابل ٧١ دولة في عام ٢٠٠٨، (المرفقات من الثالث عشر إلى الخامس عشر).

#### (ب) تدابير المراقبة المتصلة بجوانب المعاملات التجارية خلاف تراخيص التصدير

٨١ - لقد أدخل العديد من الدول، في جانب أساسي من جوانب عملياتها المتعلقة بإصدار التراخيص، نُظْمًا للمراقبة الشاملة على أصناف غير محددة، وإن كان بإمكانها رغم ذلك، أن تسهم كثيرا في برامج الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ووسائل إيصالها، بناء على مخاوف تتعلق بالمستخدم النهائي أو الاستخدام النهائي المحتمل لتلك السلع أو الخدمات أو التكنولوجيات.

٨٢ - وبالنسبة لتلك الدول، فإنه عندما لا يكون الترخيص مطلوباً، ولكن المصدر يُدرك أن القصد من الأصناف ذات الاستخدام المزدوج، التي لم ترد في قائمة الحظر والتي صدر تصريح بتصديرها، هو استخدامها في أغراض الانتشار، فإن المصدر مُلزم بإبلاغ السلطات المسؤولة عن إصدار التراخيص بذلك. وتنطبق عملية مشابهة إذا قامت السلطات بإبلاغ المصدر بأن الأصناف مخصصة لأغراض الانتشار، أو قد يكون القصد منها استخدامها في أغراض الانتشار. وقد وجدت اللجنة أن ٧٣ دولة حتى الآن اتخذت الخطوات اللازمة لتنفيذ العمليات المتعلقة بالمستخدم النهائي، وأن لدى ٦١ دولة أيضا بعض نُظْم الرقابة الشاملة، على نحو ما هو مفصل في المرفقات من الثالث عشر إلى الخامس عشر، مقابل ٦١ دولة و ٥٤ دولة، على التوالي، في عام ٢٠٠٨.

#### (ج) المراقبة المتعلقة بوسائل الإيصال

٨٣ - يرد في المرفق التاسع ذكر لتدابير التنفيذ الوطنية التي تناولتها الفقرتان الفرعيتان (ج) و (د) من الفقرة ٣ من القرار، المتصلة بمراقبة الحدود والصادرات، فيما يتعلق بوسائل الإيصال وما يتصل بها من مواد. ويبلغ عدد الدول التي لديها تدابير مراقبة من هذا النوع في مجالات الأسلحة الثلاثة ما يلي: هناك تشريعات إيطارية في ٦٦ دولة مقارنة بـ ٥٩ دولة في عام ٢٠٠٨، وتفرض ٥١ دولة عقوبات مدنية أو جنائية مقارنة بـ ٤٠ دولة في عام ٢٠٠٨. وتشير هذه الأرقام إلى حدوث تحسن في حالة تنفيذ هذا الالتزام.

## هاء - الفقرتان ٣ (د) و ٦

## ١ - قوائم المراقبة

٨٤ - أقر مجلس الأمن، في كل من الفقرتين ٣ (د) و ٦ من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بأهمية استعمال قوائم المراقبة الوطنية لدى تنفيذ تدابير مراقبة الحدود والصادرات. وفي عام ٢٠٠٨ أفادت ٦٩ دولة و ٨٠ دولة و ٦٧ دولة على التوالي بأن لديها قوائم بالمواد المعنية المتصلة بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، الخاضعة للمراقبة. وبالمقارنة مع ذلك، تشير البيانات المتاحة حاليا إلى أن لدى ٧٩ دولة، و ٨٥ دولة و ٧٢ دولة على التوالي قوائم مراقبة من هذا القبيل.

٨٥ - وأفادت الدول بأنها ترى أن هناك حاجة، القيام، على أساس منتظم، بمواصلة استكمال قوائمها المتعلقة بالسلع الخاضعة للمراقبة، بعد وضع تلك القوائم. وبناء على البيانات الواردة في المصفوفات، وجدت اللجنة أن ٦٣ دولة قامت باستكمال قوائمها الوطنية الخاصة المتعلقة بالمراقبة، مقارنة بـ ٥١ دولة في عام ٢٠٠٨.

## ٢ - المراقبة المتصلة بالتكنولوجيات

٨٦ - يشكل تعاضم إمكانية الحصول على التكنولوجيا التي يمكن استخدامها في أنشطة الانتشار تحديات كبيرة أمام النظم الحالية لمراقبة الصادرات، التي استندت فيها الدول بشكل تقليدي إلى تدفقات المواد عبر الحدود الوطنية المادية. وقد كيفت عدة دول نظمها السابقة بغرض تنفيذ سياسات وممارسات فريدة تكفل إدارة وإنفاذ فعالين للمراقبة المفروضة على تدفق التكنولوجيا.

٨٧ - وتتبع اللجنة على الأقل ثلاثة مؤشرات تبيّن كيف قامت الدول بهذه التكييفات، وهي: إدراج تكنولوجيات، علاوة على سلع، في قوائم الأصناف الخاضعة للمراقبة؛ وتغطية عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا ضمن نظم المراقبة لديها؛ وفرض مراقبة على تدفق المعلومات إلى رعايا أجناب موجودين ضمن نطاق حدود الدولة (أي أنها تعتبر من الصادرات). وأحد الأمثلة على أحد أنواع نقل المعلومات التي يقع ضمن جميع الفئات المذكورة أعلاه، هو تقديم تدريب عملي أو تعليمات، بأشكال مختلفة منها الشكل الإلكتروني، "لصنع" أو "استخدام" أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها. وقد وجدت اللجنة أن ٧٣ دولة أدرجت تكنولوجيات ضمن قوائم المواد الخاضعة للمراقبة مقارنة بـ ٦٢ دولة في عام ٢٠٠٨؛ وأن لدى ٦٦ دولة تدابير ضمن نظم المراقبة لديها لتغطية عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا مقارنة بـ ٤٦ دولة في تقرير عام

٢٠٠٨؛ وأن لدى ٤٧ دولة تدابير لمراقبة تدفق المعلومات إلى الرعايا الأجانب مقارنة بـ ١٨ دولة في عام ٢٠٠٨.

٨٨ - ويرد في المرفقات من الثالث عشر إلى الخامس عشر بيان لحالة التنفيذ على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالمواد المتصلة بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية بموجب الفقرة ٣ (ج) و (د) من المنطوق.

## سادسا - التوعية لدى قطاع الصناعة والجمهور

٨٩ - تساعد برامج التوعية الفعالة على توعية الشركات والأفراد المشتغلين بالتجارة والجامعات ومراكز البحث والتطوير. بمسؤولياتهم، بما في ذلك مسؤولياتهم في إطار النظام الوطني لمراقبة الصادرات، وبالعقوبات التي تُفرض على المخالفات. وقد ذُكر عدد من الدول في تقاريرها أن التوعية ينبغي أن تسعى أيضا إلى تعزيز ممارسات الامتثال داخليا التي تتضمن عمليات تحقق يقوم بها قطاع الصناعة بشأن المستخدمين النهائيين وبشأن الاستخدامات النهائية التي تثير القلق. وبالإضافة إلى ذلك، أشار بعض الدول إلى عناصر أخرى ذات صلة بوجود نظام فعال للمراقبة الداخلية على الصادرات.

٩٠ - ومن شأن إقامة علاقة قوية مع قطاع الصناعة أن تعمق الوعي في قطاع الصناعة بالحاجة إلى "معرفة العميل" وبالتصرفات المشبوهة في عمليات الشراء. ويمكن أن يقود ذلك ممثلي قطاع الصناعة إلى إبلاغ موظفي إنفاذ القانون بتلك الشواغل. ويشير بعض الدول إلى أن توافر هذه المعلومات، إضافة إلى نظام إدارة المخاطر الذي تطبقه أجهزة مراقبة الحدود والجمارك، أثبتا أهميتهما البالغة في الإنفاذ الفعال لتدابير مراقبة الحدود والصادرات، وفي الإنفاذ الفعال لنظام إدارة المخاطر الذي تطبقه أجهزة مراقبة الحدود أو الجمارك.

٩١ - وتعترف اللجنة بأن التفاعل مع المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال التواصل مع الأوساط الأكاديمية وقطاع الصناعة، يمكن أن يساعد الدول على تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد ساهمت اللجنة في رفع الوعي وفي استحداث طرق مناسبة للعمل مع قطاع الصناعة ومع الجمهور، وإعلامهما، بشأن الالتزامات المستمدة من القوانين ذات الصلة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) التي اعتمدها الدول. وشجعت اللجنة أيضا الدول على تعزيز الحوار والتعاون مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وقطاع الصناعة لمواجهة التهديد الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد.

٩٢ - وتقوم اللجنة برصد التقدم المحرز في مجال التفاعلات مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وقطاع الصناعة، وتقوم ببيان ذلك التقدم في مصفوفة القرار ١٥٤٠. وقد أفيد بأن ثلاثاً وثمانين دولة بذلت بعض الجهود للاتصال بقطاع الصناعة، مقارنة بـ ٧٤ دول في عام ٢٠٠٨، في حين أفيد بأن ٧٤ دولة بذلت جهوداً مماثلة لإعلام عامة الجمهور بضرورة الإسهام في عمل الحكومات الرامي إلى منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ووسائل إيصالها، ومنع الأنشطة غير المشروعة في مجال المواد المتصلة من قبل جهات من غير الدول ومنع وقوع تلك المواد في أيدي تلك الجهات، مقارنة بـ ٦٠ دولة في عام ٢٠٠٨.

### سابعاً - تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات

٩٣ - من شأن تحديد الممارسات الفعالة والناجعة المتعلقة بتبادل الخبرات أن يُعزز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وأن يُحسّن نوعية التدابير التي تتخذها الدول ويحافظ على مواردها، ويمكن أن يمنع الازدواجية غير الضرورية في الجهود. ومن شأن اعتماد سياسات أكثر فعالية أن تجتذب مزيداً من الدعم الدولي الضروري لبناء القدرات، الذي يحتاج إليه معظم الدول، بل والأرجح أيضاً أن تجتذب الدعم المحلي، الذي يتوقف عليه تنفيذ القرار.

٩٤ - ولتيسير تبادل الخبرات، أعدت اللجنة قائمة بأمتثلة ذات صلة قد ترغب الدول في الرجوع إليها في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وترد مجموعة الممارسات المتعلقة بتبادل الخبرات في المرفق السادس عشر.

٩٥ - وإذا ما وضعنا في الاعتبار أن التنفيذ يتوقف على تقديرات الدول على الصعيد الوطني في ما تستنبطه من سياسات فعالة ومناسبة في هذا الصدد، فهناك عدة أمور تحد من فائدة تبادل الخبرات، منها عدم توفر القدرات أو الموارد. وقد أظهرت نتائج الاستعراض الشامل بشكل جلي بأن تنفيذ القرار لا يزال يجري في ظل ظروف متباينة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وفي معرض استعراض عملية تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، لوحظ أن بعض الدول تواجه ظروفاً أكثر ملاءمة لتنفيذ القرار مما يواجه غيرها من الدول.

٩٦ - لقد اعتُمد العديد من الاتفاقيات أو البروتوكولات ذات الصلة، أو دخل حيز التنفيذ، منذ صدور تقرير عام ٢٠٠٨ (انظر المرفق السادس عشر). وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدخلت بعض الهيئات الدولية ما لا يقل عن ٢٣ من المعايير، أو القوانين، أو المبادئ التوجيهية، أو الممارسات المماثلة ذات الصلة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، منذ عام ٢٠٠٨، وهي مدرجة أيضاً في المرفق السادس عشر.

٩٧ - وتؤكد اللجنة أنها لا تقر بالمعلومات المبينة في المرفق السادس عشر، ولكنها توفر هذه المعلومات خدمة للدول لتيسير جهودها الرامية إلى تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرفق لا يشكل مجموعة شاملة من الأمثلة، وتتطلع اللجنة إلى تسلم ما تقترحه، أي دولة أو هيئة حكومية دولية من إضافات أو تعديلات أو إلغاءات.

٩٨ - وفي حين يتضمن المرفق السادس عشر العديد من الأمثلة ذات الصلة بتبادل الخبرات فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فإن هذه الأمثلة لا تغطي الالتزامات الواردة في القرار جميعها. ولكن بإمكان اللجنة أن تبلي بأن العديد من المنظمات أو الهيئات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أصبحت أكثر انخراطاً في التصدي لهذه الثغرات في البنية الأساسية التقليدية لعدم الانتشار، ومن الأمثلة على ذلك، الاهتمام المتزايد الذي تبديه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأمن المنشآت الكيميائية، أو الاهتمام الذي يبديه الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية بشأن النظر في تقديم المساعدة. وستواصل اللجنة المساهمة في هذا العمل والتشجيع على بذل مزيد من الجهود عن طريق المساعدة على تحديد هذه الثغرات.

## ثامنا - الدعوة والحوار

٩٩ - قرر مجلس الأمن، في القرار ١٨١٠ (٢٠٠٨)، ضرورة أن تضاعف اللجنة جهودها لتعزيز تنفيذ جميع الدول للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بالكامل، بطرق منها التوعية والحوار. وتشمل أنشطة التوعية المبينة أدناه الفترة الممتدة منذ تقديم آخر تقرير عام ٢٠٠٨.

١٠٠ - وتشارك اللجنة في أربع فئات رئيسية من أنشطة التوعية في مختلف المناطق، وكذلك في مقر الأمم المتحدة، وهي كما يلي:

(أ) الحلقات الدراسية وحلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية التي ينظمها مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛

(ب) حلقات العمل المواضيعية التي ترعاها الدول الأعضاء وتنظم بالتعاون مع اللجنة ومكتب شؤون نزع السلاح وتركز على تنفيذ فقرات مختارة من منطوق القرار ١٥٤٠؛

(ج) حلقات العمل الاستراتيجية المشتركة المتعلقة بإعداد التقارير، التي يرعاها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتُنظَّم بالاشتراك مع الخبراء الذين يساعدون اللجنة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)؛

(د) المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي تعقدها المنظمات الدولية والإقليمية و دون الإقليمية، والدول، والمنظمات غير الحكومية، التي تركز على مختلف جوانب تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

١٠١ - وترد في المرفق السابع عشر قائمة بفعاليات التوعية التي شاركت اللجنة أو خيراؤها فيها.

١٠٢ - وينبغي التأكيد على أن الحوار، ولا سيما مع الدول المشاركة، يشكل جزءاً لا يتجزأ من حلقات العمل وغيرها من أنشطة التوعية، الأمر الذي يمكن من تحقيق تفاعلات مباشرة بغية تيسير تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وبالإضافة إلى ذلك، يجري رئيس اللجنة وأعضاؤها وخيراؤها بشكل منتظم حوارات مع البعثات الدائمة للدول الأعضاء تحقيقاً لأغراض منها على وجه الخصوص تشجيع الدول على تقديم تقريرها الأول، إن لم تكن قدتمت بعد، وتيسير تقديم معلومات إضافية ومناقشة عمليات التنفيذ وتوفير المساعدة.

١٠٣ - وكما هو موضح في الفرع العاشر - ألف أدناه، فإن العلاقة مع المنظمات الدولية والإقليمية مهمة في جهود التنفيذ، وليس أقلها في تعزيز برنامج التوعية التابع للجنة. وكان العدد الأكبر من حلقات العمل التي دعيت إليها اللجنة قد رعتها هيئات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية أخرى بما في ذلك على الصعيد الإقليمي. وتُدعى تلك المنظمات أيضاً بانتظام للمشاركة في حلقات العمل التي ينظمها مكتب شؤون نزع السلاح. وإلى جانب التمثيل المتبادل في الاجتماعات وحلقات العمل، فإنها تعمل على توسيع نطاق تعاونهما مع المنظمات الدولية والإقليمية وطابعه.

١٠٤ - وهناك قائمة شاملة لفعاليات التوعية التي شاركت اللجنة فيها منذ عام ٢٠٠٦، متاحة على الموقع الإلكتروني للجنة: [www.un.org/sc/1540](http://www.un.org/sc/1540).

## تاسعا - تقديم المساعدة وبناء القدرات

١٠٥ - دعا مجلس الأمن اللجنة، من خلال القرار ١٨١٠ (٢٠٠٨)، إلى توسيع وتكثيف جهودها الرامية إلى تيسير تقديم المساعدة بسبل مختلفة منها تيسير عملية مضاهاة طلبات الحصول على المساعدة بعروض تقديم المساعدة. واعتمدت اللجنة الإجراءات المنقحة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لتبسيط عملية تقديم المساعدة وتسريعها.

١٠٦ - وفيما يلي موجز للإجراءات المنقحة التي وافقت عليها اللجنة:

- (أ) توثيق الطلب؛
- (ب) يصوغ رئيس اللجنة إشعارا باستلام الطلب؛
- (ج) توزع الأمانة العامة في غضون أسبوعين الطلب على مقدمي المساعدة المحتملين؛
- (د) يُنشر موجز عن الطلب على الموقع الشبكي للجنة، بموافقة الدولة مقدمة الطلب؛
- (هـ) يجري خبراء اللجنة "عملية مضاهاة" غير رسمية بناء على مشورة الدولة مقدمة الطلب؛
- (و) يعمم رئيس اللجنة على أعضاء اللجنة عروض المساعدة المتعلقة بطلب محدد؛
- (ز) يصادق رئيس اللجنة على عروض المساعدة هذه، ويوجه رسالة إلى الدولة صاحبة الطلب يبلغها فيها بهذه العروض.

١٠٧ - ويكمن أحد الجوانب الهامة للإبلاغ عن توفير المساعدة، ومن ثم، الإبلاغ عن المساهمة باعتبارها مقياسا لنجاح التنفيذ، في إجراء المتابعة الذي يقدم بموجبه خبراء اللجنة إحاطة إلى اللجنة بشأن جهود "المضاهاة" كل شهرين، ويوجه رئيس اللجنة رسالة بعد مرور سنة إلى مقدم الطلب يستفسر فيها عما إذا كان الطلب قد استوفي أم لا.

١٠٨ - وقد واصلت اللجنة تشجيع الدول على استخدام مصفوفة اللجنة في إعداد الطلبات والعروض واستخدام نموذج المساعدة على النحو المناسب. ووجهت اللجنة أيضا انتباه الدول المقدمة لطلبات إلى شتى برامج المساعدة التي قد تكون مؤهلة لتلقيها، من قبيل البرامج المقدمة من خلال تيسير مشاركة مقدمي المساعدة في فعاليات التوعية. وواصلت اللجنة أيضا نشر موجز مقتضب عن طلبات المساعدة على موقعها الشبكي، بموافقة الدول المعنية، على نحو ما فعلت بشأن عروض المساعدة. ويتيح هذا لجمهور أوسع من الشركاء المحتملين العلم بوجود هذه الطلبات، مع إتاحة مزيد من المعلومات التفصيلية اللازمة لإجراء مضاهاة بين العروض والطلبات.

١٠٩ - وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠١١، أرسلت اللجنة مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لزيادة الوعي بشأن إجراءاتها التي عززت في الآونة الأخيرة لتجهيز طلبات المساعدة وتشجيع الدول على تقديم أية معلومات مستكملة عن أية طلبات للمساعدة أو عروض للمساعدة قدمت سابقا، وكذلك تقديم أي استكمال لتفاصيل الاتصال مع الدول. وأرسلت مذكرة شفوية مماثلة إلى المنظمات الدولية ذات الصلة.

١١٠ - ومقارنة المعلومات المتعلقة بالمساعدة بالمعلومات التي كانت قد تلقتها لتقريرها لعام ٢٠٠٨، لاحظت اللجنة حدوث زيادة طفيفة في عدد طلبات وعروض المساعدة رغم أنهما كانت أكثر موضوعية من ذي قبل. وتلقت اللجنة طلبات رسمية من أذربيجان، وأرمينيا، وأوغندا، وصربيا، والعراق، وغواتيمالا، وقطر، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومدغشقر، والمكسيك، ومنغوليا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت أيضا طلبات رسمية إلى اللجنة من منظمين إقليميين، وهما الجماعة الكاريبية ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى. وقد عممت اللجنة هذه الطلبات على أكثر من ٤٥ شريكا محتملا لتقديم المساعدة - من الدول والمنظمات الدولية على حد سواء - ورد من أجلها نحو ٢٠ عرضا. وأعربت أربع دول عن اهتمامها بصورة رسمية أو غير رسمية بقيام اللجنة بزيارة قطرية محتملة.

١١١ - وأعدت اللجنة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، قائمة موحدة تضم ٣٩ طلبا للحصول على مساعدة مشفوعة بموجب حالة كل طلب، وذلك لتسهيل إجراء عملية مضاهاة الطلبات بالعروض. وهذه القائمة الموحدة لطلبات المساعدة تشمل أيضا الطلبات الموجهة من خلال التقارير الوطنية أو عن طريق الإحالات من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة أو من المنظمات الدولية. وقد أرسل رئيس اللجنة القائمة الموحدة إلى مجموعة البلدان الثمانية، والاتحاد الأوروبي، وغيرها من مقدمي المساعدة.

١١٢ - ومن إجمالي طلبات الحصول على المساعدة البالغ عددها ٣٩ طلبا والمدرجة على القائمة الموحدة التي وزعتها اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، انطوى ٢٠ طلبا على إقامة مشاريع تدريبية، وارتبط ١٨ منها بالحصول على الخبرة، و ١٥ بالحصول على معدات، و ٨ بإقامة مشاريع للمساعدة العامة، و ٤ بالحصول على التمويل (طلب بعض الدول أنواع متعددة من المساعدة، ولهذا السبب تجاوز العدد الكلي للمشاريع عدد الطلبات المقدمة). وأبلغت الدول اللجنة بأنها تلقت أو قدمت مساعدة ذات صلة مباشرة بما مجموعه ٣٧ طلبا من إجمالي هذه الطلبات البالغ عددها ٣٩ إما عن طريق برامج ثنائية أو متعددة الأطراف أو في إطار الهيئات الدولية، حيث حصلت دولتان إضافيتان على مساعدة غير مباشرة فيما يتعلق بطلبيهما. وتواصل اللجنة توزيع المعلومات عن الطلبات والعروض الجديدة.

١١٣ - وأدمج العديد من المنظمات الدولية المعنية أهداف القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) فيما تبذله من جهود لتقديم المساعدة. وتلاحظ اللجنة بصفة خاصة أن برامج المساعدة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية

الأسلحة البيولوجية، ومنظمة الجمارك العالمية، والاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إما تساهم في الإطار الجامع أو في أهداف القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أو تكملها.

١١٤ - وعملا بالفقرة ١٣ من القرار ١٨١٠ (٢٠٠٨) التي طُلب فيها إلى اللجنة أن تنظر في تحديد خيارات لإنشاء آليات تمويل وجعل الآليات القائمة أكثر فعالية، قدمت اللجنة تقاريرها إلى مجلس الأمن في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩<sup>(٥)</sup>. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت إلى الصندوق الاستئماني العام لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي الذي يديره مكتب شؤون نزع السلاح مساهمات ومنح عديدة مخصصة لدعم الأنشطة الرامية إلى تشجيع وتيسير تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

١١٥ - وهناك عدد من المجالات التي أعربت الدول بشأنها مرارا عن رغبة واضحة في تقديم المساعدة خلال فعاليات التوعية والتي لا تزال بحاجة إلى موارد مالية إضافية، وتشمل ما يلي:

(أ) تقديم المساعدة إلى الدول في تحديد مجالاتها ذات الأولوية التي تحتاج إلى المساعدة في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما فيها الدول التي تواجه صعوبة في إعداد أو صياغة التقارير عن تنفيذ هذا القرار، وكذلك الدول الأخرى التي تعبر عن الحاجة إلى المساعدة في مجالات محددة؛

(ب) تقديم المساعدة إلى الدول في إعداد التقارير الوطنية، والمعلومات الإضافية، وخطط العمل التطوعي، وطلبات المساعدة من أجل تنفيذ جميع جوانب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويكتسي هذا النشاط أهمية في تيسير التقييم فيما يتعلق ببرامج المساعدة المتعددة الأطراف أو الثنائية ذات الصلة والموجودة بالفعل، وفي تيسير مضاهاة طلبات المساعدة بعروض المساعدة بغية تناول المجالات ذات الأولوية التي حددها الدول.

١١٦ - وناقش الفريق العامل المعني بتقديم المساعدة التابع للجنة الخطوات القادمة الممكنة فيما يتعلق بتقديم المساعدة، وحدد خمسة مجالات رئيسية باعتبارها مجالات يمكن فيها إحراز تقدم (انظر التوصيات الواردة أدناه).

(٥) انظر الوثيقتين S/2009/171 و S/2008/821 المتاحتين على الرابط التالي:

.www.un.org/sc/1540/other\_submission.shtml.

## عاشرا - التعاون

## ألف - التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية

١١٧ - اتصلت اللجنة وفريقها العامل المعني بالتعاون بمختلف المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ودعت ممثليها إلى إحاطة اللجنة بجوانب عملها ذات الصلة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). واستمعت اللجنة إلى إحاطات من الاتحاد الأوروبي وفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، واستمع الفريق العامل المعني بالتعاون التابع للجنة إلى إحاطات من فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، والاتحاد الأوروبي، ورئاسة مدونة لاهاي لقواعد السلوك، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١١٨ - وشارك رئيس اللجنة وبعض أعضائها، في اجتماع حضرته ٢٥ منظمة دولية وإقليمية ودون إقليمية بشأن التعاون في مجال تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عقد في فيينا في ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، واستضافته حكومة النمسا، ونظم مع مكتب شؤون نزع السلاح<sup>(٦)</sup>. وسوف يواصل المكتب تعهد الموقع الشبكي للمؤتمر من أجل تيسير المتابعة المباشرة بطرق منها تبادل المعلومات ذات الصلة.

## باء - التعاون مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

١١٩ - اتخذت اللجنة تدابير طبقا لأحكام الفقرة ١٢ من منطوق القرار ١٨١٠ (٢٠٠٨) لتعزيز التعاون الجاري مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، من قبيل تعزيز تبادل المعلومات، والتنسيق بشأن الزيارات التي

(٦) المنظمات التي شاركت في الاجتماع هي: رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الكاريبية، وفريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والاتحاد الأوروبي، وفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الدول الأمريكية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، ومنظمة التكامل لأمريكا الوسطى، ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة الصحة العالمية.

تُنظَّم إلى البلدان، والمشاركة في حلقات العمل وأنشطة التوعوية، والمساعدة التقنية، والمسائل الأخرى التي تهم جميع اللجان الثلاث.

١٢٠ - وتمثل البيانات المشتركة التي أدلى بها رؤساء اللجان الثلاث بشأن التعاون الجاري بين هذه اللجان الثلاث (اللجان المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ و ١٣٧٣ و ١٥٤٠) أمام مجلس الأمن أداة هامة لإبلاغ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بطريقة شفافة، عن الجهود الرامية إلى تنفيذ الفقرات المتعلقة بالتعاون من قرارات مجلس الأمن ١٨٠٥ (٢٠٠٨) و ١٨١٠ (٢٠٠٨) و ١٩٠٤ (٢٠٠٩). وهذه البيانات المشتركة متاحة على الموقع الشبكي للجنة. وفي الإحاطة المشتركة المفتوحة التي قدمت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ووزع على أعضاء مجلس الأمن للعلم، جدول يبين مجالات التعاون بين فريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وخبراء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وخبراء اللجنة.

١٢١ - ويتجلى أحد العناصر الهامة للتعاون فيما بين اللجان في مشاركة الخبراء في الزيارات التي تُنظَّم إلى الدول الأعضاء وفي المؤتمرات وحلقات العمل ذات الصلة بولايات كل منها.

١٢٢ - وأحاطت اللجان الثلاث علماً بورقة مشتركة عن استراتيجية عامة للمشاركة مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بطريقة منسقة ومتكاملة، وظلت كذلك تشارك في وضع استراتيجية مشتركة بشأن الدول التي لم تقدم تقاريرها. وتعمل أفرقة الخبراء في اللجان الثلاث الآن على إعداد الطرائق المتعلقة بهذه الاستراتيجية المشتركة. وقد استكشفت اللجنة مزيداً من الاستراتيجيات المشتركة الممكنة من قبيل الاستراتيجيات المتعلقة بالمساعدة أو الزيارات القطرية المشتركة.

١٢٣ - ويتعاون خبراء اللجنة مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في إطار الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الدولي التي وضعتها الأمم المتحدة، بطرق منها المشاركة في بعض أنشطة الفرقة.

١٢٤ - وعززت اللجنة أيضاً تعاونها مع اللجان الأخرى العادية من خلال عقد اجتماعات منتظمة بين خبراء من اللجان الثلاث من أجل مناقشة المجالات التي هي موضع اهتمام مشترك. وفي عام ٢٠١٠ عُقدت هذه الاجتماعات في نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر.

١٢٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وجّه رؤساء اللجان الثلاث رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تشدد على الحاجة إلى مكان مشترك تعمل فيه أفرقة الخبراء الثلاثة، على نحو ما طلبه مجلس الأمن في الفقرة ٤٣ من قراره ١٩٠٤ (٢٠٠٩) وأعيد تأكيده في البيان

الرتاسي المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ S/PRST/2010/19. وقد ردت الأمانة العامة للأمم المتحدة على هذه الرسالة.

## حادي عشر - الشفافية

١٢٦ - لا تزال اللجنة تعتبر أن الشفافية جزء لا يتجزأ من عملها، ويتجلى ذلك من خلال إدراجها الشفافية في برامج عملها السابع والثامن والتاسع. بالإضافة إلى ذلك، وأثناء الاستعراض الشامل، حثت اللجنة على زيادة جهودها المفيدة لتحقيق الشفافية والشمولية. وقد أقر بأن هذا النهج سيعزز المزيد من التعاون في عمل اللجنة في المستقبل وفي تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

١٢٧ - واصلت اللجنة، حسب الاقتضاء، اتخاذ عدة تدابير لأغراض الشفافية شملت ما يلي:

(أ) ست إحاطات رسمية مفتوحة قدمها رئيس اللجنة إلى مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٨؛

(ب) مؤتمر صحفي عقده رئيس اللجنة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي كان منتظرا آنذاك؛

(ج) التفاعل مع الجهات الأكاديمية والسياسية والصناعية المعنية، حسب الاقتضاء.

١٢٨ - تحافظ اللجنة على موقعها الإلكتروني باعتباره وسيلة هامة للحفاظ على الشفافية، وتسعى إلى استكماله وزيادة محتواه على نحو متكرر، لكي يكون مصدر معلومات موثوقا به. وقد أضيفت أقسام جديدة إلى الموقع، مثل صفحات تناول الأسئلة المتكررة، وفعاليات التوعية السابقة والقادمة، بما في ذلك معلومات عن المشاركة، ومعلومات جديدة عن الموقع. وتنشر اللجنة معظم المصفوفات على الموقع (١٧٩ مصفوفة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١) كما أقرتها اللجنة ووافقت عليها الدول.

١٢٩ - بالإضافة إلى ذلك، تجري اللجنة أنشطة توعية تهدف إلى نشر الوعي بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وزيادة دعم العالم لصالح القرار باعتباره أداة هامة لتعزيز الأمن الدولي.

١٣٠ - ومن خلال الفريق العامل المعني بالشفافية والتوعية الإعلامية التابع للجنة، تواصلت اللجنة تنقيح استراتيجية للتوعية عن طريق وسائط الإعلام بهدف استخدام موارد الأمم المتحدة وموارد اللجنة بطريقة تتسم بالمنهجية والكفاءة للوصول إلى الجمهور المستهدف والأوسع نطاقاً. وقامت اللجنة، ولا تزال تقوم، باستكشاف الفرص المتاحة لتحسين الوعي

بالالتزامات المنبثقة من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتقاسم المعلومات ذات الصلة بين واضعي السياسات الوطنية، والبرلمانيين، وقطاع الصناعة، والأوساط الأكاديمية، وعمامة الجمهور، حسب الاقتضاء.

## ثاني عشر - الاستنتاجات والتوصيات

### ألف - الاستنتاجات والتوصيات العامة

١٣١ - منذ عام ٢٠٠٤، تقوم اللجنة بتسهيل وتوثيق وجود اتجاه تصاعدي في تقدم الدول في مجال تنفيذ تدابير لمنع الجهات الفاعلة من غير الدول من حيازة أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية ووسائل إيصالها. وقد ساهم عمل اللجنة في تعزيز عدم الانتشار على الصعيد العالمي ونظم مكافحة الإرهاب، وفي تهيئة الدول على نحو أفضل لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جهات فاعلة غير حكومية.

١٣٢ - وترى اللجنة أن إنشاء أفرقة عاملة مع برنامج العمل الثامن في مطلع عام ٢٠٠٩، أثبتت فائدته، وبالإضافة إلى الاجتماعات الرسمية الشهرية التي تعقدها اللجنة بانتظام، ازدادت كفاءة وفعالية وهيكل عمل اللجنة. وينبغي أن يظل الهيكل الحالي لأفرقة العمل يبرز أولويات عمل اللجنة.

١٣٣ - تقدم اللجنة التوصيات التالية:

(أ) لا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وينبغي للجنة أن تواصل تشجيع جميع الدول على تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشكل كامل؛

(ب) ينبغي أن تواصل اللجنة التأكيد على مجالات الإبلاغ، وتقديم المساعدة والتوعية، وينبغي لها أن تضاعف جهودها لتسهيل التنفيذ، وينبغي لها التأكيد على توصياتها الواردة في تقريرها المقدم إلى مجلس الأمن في عام ٢٠٠٨ مع الأخذ في الاعتبار توصيات الاستعراض الشامل؛

(ج) إدراكا لقيمة المساهمات التي قدمها أعضاء اللجنة الحاليون والسابقون من أجل تعزيز القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتماشياً مع الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للاستعراض الشامل لعام ٢٠٠٩، تشجع اللجنة الدول الأعضاء على الاستفادة من هذه المساهمات ومواصلة الاستفادة منها؛

(د) ينبغي أن تواصل اللجنة عقد اجتماعاتها بانتظام وعلى نحو مخطط.

## باء - التنفيذ

١٣٤ - تلاحظ اللجنة أنه، كما هو مبين في المرفقات من الرابع إلى الخامس عشر، وكما هو مبين في الجدولين ١ و ٢ في هذا التقرير، يجب على الدول تحسين حالة التنفيذ. وتلاحظ أيضا أن التنفيذ الكامل، بما في ذلك اعتماد تدابير قانونية على الصعيد الوطني، هي مهمة طويلة الأمد تتطلب بذل جهود إضافية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

١٣٥ - وتظهر التقارير الجديدة والمعلومات الإضافية المقدمة منذ التقرير السابق بوضوح أن الدول لا تزال تتخذ تدابير أكثر شمولاً للوفاء بالتزاماتها بموجب القرار. ولكن نظراً لأن التنفيذ الكامل للقرار هو عملية طويلة الأمد، فيمكن تسهيل التخطيط لهذه العملية بتمديد ولاية اللجنة لفترة أطول مع إجراء استعراضات دورية. وقد مدد القرار ١٩٧٧ (٢٠١١) الذي اتخذته مجلس الأمن بالإجماع في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، ولاية اللجنة لمدة عشرة أعوام مع إجراء استعراض كل خمس سنوات.

١٣٦ - تقدم اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للجنة مواصلة تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من قبل جميع الدول من خلال برنامج عملها، الذي يشمل جميع المعلومات عن حالة تنفيذ جميع جوانب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والتوعية والحوار والمساعدة والتعاون؛

(ب) ينبغي تشجيع الدول، التي لم تقدم بعد أول تقرير لها عن الخطوات التي اتخذتها أو التي تنوي اتخاذها لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على تقديم ذلك التقرير إلى اللجنة من دون تأخير. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تواصل اللجنة توفير خبراتها إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، لتسهيل هذه المهمة؛

(ج) ينبغي تشجيع الدول التي قدمت هذه التقارير على أن تقدم، كلما رأت ذلك مناسباً أو بناء على طلب اللجنة، معلومات إضافية عن تنفيذها للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛

(د) ينبغي للجنة مواصلة تشجيع الدول على أن تقوم، على أساس طوعي، وبمساعدة اللجنة، حسب الاقتضاء، بإعداد موجز ملائم عن خطط العمل التي تحدد أولوياتها وخططها لتنفيذ الأحكام الرئيسية من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتقديم هذه المخططات إلى اللجنة؛

(هـ) وعملا بتوصية الاستعراض الشامل، ينبغي للجنة أن تدرس إمكانية وضع مصفوفة جديدة أو تطوير المصفوفة الحالية خلال فترة لا تتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويمكن أيضا اعتبار أن المدخلات الجديدة تعكس على نحو أفضل التقدم الرامي إلى تنفيذ القرار، أي في مجال المساعدة والتعاون، أو الدروس المستفادة؛

(و) ينبغي للجنة مواصلة مشاركتها بنشاط مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة لتعزيز تبادل الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الفعالة، في المجالات التي يشملها القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بالاعتماد على وجه الخصوص على المعلومات التي تقدمها الدول والأمثلة على تقديم المساعدة الفعالة، وينبغي أن تقيم اتصالات مع الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للتوعية بشأن مدى توافر البرامج التي قد تيسر تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على أن تضع في الاعتبار أن المساعدة المخصصة مفيدة للتنفيذ الفعال للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الصعيد الوطني؛

(ز) ينبغي للجنة أن تشجع الدول على النظر في إنشاء نظام مراقبة، يشمل قوائم مراقبة على الصعيد الوطني، وعلى تعزيز التشريعات الوطنية وعلى الوفاء الكامل بالالتزامات المنصوص عليها في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛

(ح) ينبغي جمع الخبرات من مختلف الإدارات أو الكيانات باعتبار ذلك وسيلة لتبادل الآراء والتوصل إلى فهم أفضل لمتطلبات القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ومعالجة الصعوبات وإيجاد الحلول.

## جيم - التوعية

١٣٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، عُقدت مؤتمرات رئيسية حول القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في كل من أفريقيا وآسيا وكومنولث الدول المستقلة، ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، ومنطقة المحيط الهادئ، ضمت معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى جانب أنشطة التوعية الأخرى. وساهمت هذه المؤتمرات في زيادة نشر الوعي بأهمية القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فضلا عن القرارين ١٦٧٣ (٢٠٠٦) و ١٨١٠ (٢٠٠٨)، ونحو مزيد من التنفيذ الوطني والتعاون الدولي الفعالين.

١٣٨ - ترى اللجنة أن التفاعل مع المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال التواصل مع المؤسسات الأكاديمية وقطاع الصناعة، قد يساعد الدول في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد ساهمت اللجنة في نشر الوعي واستنباط طرائق مناسبة للعمل مع قطاع الصناعة والجمهور بشأن الالتزامات المستمدة من القوانين ذات الصلة بالقرار التي اعتمدها الدول.

كما تشجع اللجنة الدول على تعزيز الحوار والتعاون مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، وقطاع الصناعة لمواجهة التهديد الذي يشكله الاتجار غير المشروع في الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة.

١٣٩ - تقدم اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للجنة، إذا كان للمشاركة أن تنهض عملياً جدول أعمال اللجنة، توصل تنظيم فعاليات الدعوة والمشاركة فيها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وعند الاقتضاء، على الصعيد الوطني لتعزيز تنفيذ الدول للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛

(ب) ينبغي للجنة تقديم واغتنام الفرص المتاحة للتفاعل مع الدول المعنية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة لتعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛

(ج) ينبغي للجنة مواصلة التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي الوقت نفسه مواصلة التركيز على عدم الانتشار؛

(د) ينبغي للجنة تعزيز التعاون الجاري مع لجنتي مجلس الأمن المنشأتين عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وبالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وكذلك مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، مع مواصلة التركيز على عدم الانتشار والتماس توجيهات مجلس الأمن للجان الثلاث بشأن تنسيق الزيارات القطرية المشتركة أو غيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك بغية تحسين تنسيق جهودها؛

(هـ) قد تنظر اللجنة في البحث عن فرص للقيام بأنشطة توعية من خلال قطاع الصناعة ووسائل الإعلام تكمل وتدعم عمل الدول مع الصناعات والمجموعات الصناعية ذات الصلة، والأوساط الأكاديمية، وكذلك مع المجتمع المدني، وبموافقة الدول المعنية، عند الاقتضاء.

## دال - التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة

١٤٠ - عملاً بتوصيات الاستعراض الشامل، وسّعت اللجنة نطاق تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، سعياً منها إلى إشراكها على نحو أكثر فاعلية في التنفيذ العملي للقرار، مع مراعاة قدراتها على تقديم قيمة مضافة ومراعاة القرارات التي اعتمدها مختلف المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية خاصة لتعزيز هذا التنفيذ.

١٤١ - تقدم اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للجنة أن تستكشف، بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، أوجه تآزر بين تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتنفيذ أنظمة عدم الانتشار الأخرى؛

(ب) ينبغي للجنة أن تواصل تكثيف جهودها لتعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وأن ترحب بالدور المهم الذي تؤديه هذه المنظمات ومساهماتها القيمة في تسهيل تعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من قبل الدول الأعضاء. وبهدف تعزيز التنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، ينبغي للجنة أن تتوخى، في جملة أمور، تبادل المعلومات وتشجيع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية على تعيين نقاط اتصال ومنسقين لأغراض تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بالتحديد.

## هاء - الشفافية

١٤٢ - بذلت جهود مختلفة لتعزيز بروز أنشطة اللجنة وشفافيتها. وقدمت الدول معلومات و/أو جمعها خبراء اللجنة في شكل مصفوفات. وبناء على تصديق اللجنة وبموافقة الدول، نشرت التقارير على موقع اللجنة.

١٤٣ - وفي جهود الشفافية تلك، هناك حاجة إلى جعل المعلومات المتعلقة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) متاحة للدول، وحسب الاقتضاء، للمجتمع المدني؛ وكذلك جعل المعلومات المتصلة بالتنفيذ والمساعدة، متاحة على نطاق واسع، وبموافقة الدول، للأطراف المعنية، عند الاقتضاء. ويتم ذلك على أفضل نحو من خلال إجراء استكمالات متكررة ومنظمة للموقع الإلكتروني للجنة، مثل قائمة المصفوفات المعتمدة المستكملة أخيراً، وبمواصلة تطوير قنوات الاتصال الحديثة لتسهيل تبادل المعلومات.

١٤٤ - وترى اللجنة أن وجود استراتيجية شاملة وتطلعية للتوعية عن طريق وسائط الإعلام مهمة للمشاركة الفعالة سواء مع الجمهور العام ومع جمهور بعينه، وينبغي أن تواصل الاستفادة من موارد الأمم المتحدة القائمة.

١٤٥ - تقدم اللجنة التوصيات التالية: ينبغي للجنة أن تبذل جهوداً لتعزيز الشفافية من خلال جملة أمور منها:

(أ) عقد جلسات إحاطة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من قبل الرئيس بمساعدة فريق الخبراء؛

- (ب) نشر المعلومات ذات الصلة عن اللجنة وخبرائها على الموقع الإلكتروني للجنة؛
- (ج) مواصلة استكمال ودعم عمل الدول في مجال التوعية عن طريق الصناعة ووسائل الإعلام؛
- (د) استخدام التكنولوجيا الحالية لإنشاء قنوات اتصال فعالة مع المجتمع المدني، حسب الاقتضاء، من خلال الموقع الشبكي ووسائل الإعلام الأخرى، بغية جعل اللجنة مصدراً شاملاً للمعلومات المتعلقة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة له وأنشطة اللجنة وعملها.

## واو - تقديم المساعدة

- ١٤٦ - لا تزال مسائل المساعدة تحتل مركز اهتمام أنشطة اللجنة. ومن المهم أن تواصل اللجنة، بدعم خبرائها، تيسير مضاهاة طلبات المساعدة بعروض المساعدة.
- ١٤٧ - ناقشت اللجنة المجالات الرئيسية التالية من أجل إحراز التقدم المحتمل: مواصلة تحسين إجراءات المساعدة، وتحديد وتحليل احتياجات المساعدة، ومواصلة تطوير الحوار مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، وحسب الاقتضاء، المنظمات غير الحكومية بشأن المساعدة، وتعزيز قدرة اللجنة وخبرائها على تيسير تقديم المساعدة، وزيادة الوعي بشأن قضايا المساعدة.

### ١٤٨ - تقدم اللجنة التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي للجنة مواصلة تعزيز دورها التنسيقي في تيسير تقديم المساعدة التقنية لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما في ذلك من خلال المشاركة بنشاط، وبدعم من خبرائها، في تيسير عملية المضاهاة بين طلبات المساعدة وعروض المساعدة، من خلال وسائل مثل نماذج المساعدة وخطط العمل التطوعي، والمعلومات الأخرى المقدمة إلى اللجنة، والزيارات القطرية التي تتم تلبية لدعوة من الدول؛

- (ب) وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي تشجيع الدول التي تحتاج إلى المساعدة على تقديم طلب إلى اللجنة، واستخدام نموذج المساعدة للجنة. وينبغي تشجيع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية على إبلاغ اللجنة في المجالات التي تكون قادرة على تقديم المساعدة فيها، وإذا لم تكن قد فعلت ذلك سابقاً، أن تزود اللجنة بنقاط اتصال من أجل المساعدة؛

(ج) ينبغي متابعة الحوار الجاري بين اللجنة والدول بشأن ما ينبغي اتخاذه من أعمال أخرى لتنفيذ القرارين ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨١٠ (٢٠٠٨) بشكل كامل وبشأن تقديم المساعدة التقنية اللازمة والمعروضة؛

(د) ينبغي للخبراء اللجنة مواصلة تقديم تقارير تفصيلية كل شهرين عن الجهود الرامية إلى مطابقة الطلبات المقدمة إلى اللجنة؛

(هـ) ينبغي للجنة مواصلة تحسين إجراءاتها المتصلة بتقديم المساعدة، ولا سيما من خلال وضع توجيهات في مجال السياسات بشأن المساعدة، يكون من شأنها تكميل إجراءات اللجنة الرسمية القائمة وتحديد الخطوات العملية اللازمة للتعامل مع طلبات المساعدة؛

(و) ينبغي للجنة دراسة تعزيز دراستها العامة لأفضل السبل لتلبية احتياجات المساعدة ونظرها فيها. ويمكن أن تساعد مسائل الدراسة العادية الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة في تحديد الاحتياجات من المساعدة، والاتجاهات، والصعوبات التي تواجهها، ووضع استجابات فعالة. كما ينبغي للجنة، بمساعدة خبراءها، تشجيعها على تحديد وتقاسم الممارسات الفعالة، بهدف خلق مجموعة من الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الفعالة. وينبغي تشجيع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية على مشاركة اللجنة في الدروس المستفادة والممارسات الفعالة. وينبغي للجنة أيضا أن تشجع على إجراء زيارات إلى الدول بناء على دعوة منها، باعتبارها وسيلة فعالة للمشاركة في مناقشة مفصلة ومباشرة مع الوكالات ذات الصلة على تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولا سيما على مساعدة الدول في تحديد طبيعة المساعدة التقنية ومستواها التي قد تحتاج إليها من أجل تنفيذ هذا القرار على نحو أفضل؛

(ز) ينبغي للجنة مواصلة تطوير الحوار مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة حول المساعدة. وقد يساعد تطوير شبكة من نقاط الاتصال في مسائل المساعدة في الحفاظ على حوار منتظم لهذه الغاية. ويمكن كذلك تطوير حوار، حسب الاقتضاء، مع المنظمات غير الحكومية المعنية ذات الخبرة المتخصصة في مسائل المساعدة، مع الأخذ في الاعتبار أن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتقديم المساعدة لا يزالان يقعان على عاتق الدول الأعضاء؛

(ح) ينبغي تعزيز قدرة اللجنة وفريق الخبراء التابع لها. وينبغي للجنة أن تواصل تشجيع والاستفادة بشكل كامل من التبرعات المالية لمساعدة الدول في تحديد وتلبية احتياجاتها لتنفيذ القرارين ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨١٠ (٢٠٠٨). وفي هذا الصدد، فإن عقد مؤتمر دولي بشأن تقديم المساعدة بمشاركة اللجنة يشكل إسهاما هاما. وينبغي للجنة أيضا أن

تشجع على عقد اجتماعات منتظمة للجهات المانحة على المستوى الفني. بمشاركة اللجنة إذا لزم الأمر. ويمكنها أيضا أن تستكشف، بشكل مبدئي، إمكانية الاستفادة من معارف الأفراد الآخرين والمنظمات الأخرى (بما في ذلك الخبراء السابقون في الفريق)، ووضع قائمة من الخبرات المتخصصة لمساعدة اللجنة وفريق الخبراء التابع لها في مجال تسهيل تقديم المساعدة؛

(ط) وينبغي أن تواصل اللجنة وخبرائها زيادة الوعي بمسائل تقديم المساعدة، بما في ذلك بواسطة اجتماعات عادية مفتوحة يعقدها رئيس اللجنة وتحديث الموقع الإلكتروني على نحو منتظم.

**Experts appointed to assist the Security Council  
Committee established pursuant to resolution 1540  
during its current mandate**

| <i>Name</i>               | <i>Country</i>  |                  |
|---------------------------|---|------------------|
| Andemicael, Berhanykun*   | Eritrea   |                  |
| Bosch, Olivia*            | United Kingdom of Great<br>Britain and Northern Ireland |                  |
| Cerini, Ana Maria         | Argentina   |                  |
| Cupitt, Richard*          | United States of America                                |                  |
| Howlett, Brad             | Australia   | Until July 2008  |
| Interlandi, Isabella      | Italy   |                  |
| Kasprzyk, Nicolas         | France  | From April 2009  |
| Litavrin, Petr            | Russian Federation                                      | From April 2009  |
| Muhi, Senan               | Iraq  | Until April 2011 |
| Siddharta, Venkatasubbiah | India   | Until April 2009 |
| Slipchenko, Viktor        | Russian Federation                                      | Until April 2009 |

\* At the date of the submission of the report, Richard Cupitt was serving as coordinator. During the period covered in the report, Berhanykun Andemicael and Olivia Bosch have also served as coordinator. Under the current mandate, the coordinator of the Committee experts is designated by election from among the experts.

## Selected documents relevant to the work of the Committee

| <i>Title</i>  | <i>Date</i>      | <i>Document number or website</i>                 |
|---|------------------|---|
| <b>Security Council resolutions</b>   |                  |   |
| Security Council resolution 1540 (2004)   | 28 April 2004    | S/RES/1540 (2004)<br>undocs.org/s/res/1540 (2004) |
| Security Council resolution 1673 (2006)   | 27 April 2006    | S/RES/1673 (2006)<br>undocs.org/s/res/1673 (2006) |
| Security Council resolution 1810 (2008)   | 25 April 2008    | S/RES/1810 (2008)<br>undocs.org/s/res/1810 (2008) |
| <b>Reports of the Committee established pursuant to resolution 1540 (2004)</b>  |                  |   |
| Report of the Committee on compliance with resolution 1540 (2004) through the achievement of the implementation of its requirements   | 30 July 2008     | S/2008/493<br>undocs.org/s/2008/493               |
| Letter dated 26 December 2008 from the Chair of the Committee addressed to the President of the Security Council stating that the Committee had initiated a discussion on options for developing and making more effective the existing funding mechanisms for the implementation of resolution 1540 (2004) | 29 December 2008 | S/2008/821<br>undocs.org/s/2008/821               |
| Letter dated 27 March 2009 from the Chair of the Committee addressed to the President of the Security Council transmitting a paper prepared by the Chair of the Committee on options for developing and making more effective existing funding mechanisms for the implementation of resolution 1540 (2004)  | 1 April 2009     | S/2009/171<br>undocs.org/s/2009/171               |
| <b>Comprehensive review of the status of implementation of resolution 1540 (2004)</b>   |                  |   |
| Letter from the Acting Chair of the Committee addressed to the President of the Security Council informing him/her of the establishment of the working group to consider the possibility of conducting a comprehensive review of the status of implementation of resolution 1540 (2004)                     | 30 January 2009  | S/2009/63<br>undocs.org/s/2009/63                 |
| Letter from the Chair of the Committee to the President of the Security Council transmitting a report on modalities for considering a comprehensive review in accordance with paragraph 8 of Security Council resolution 1810 (2008)  | 27 March 2009    | S/2009/170<br>undocs.org/s/2009/170               |

---

| <i>Title</i>  | <i>Date</i>     | <i>Document number or website</i>   |
|---|-----------------|---|
| Letter from the Chair of the Committee to the President of the Security Council transmitting the final document on the 2009 comprehensive review of the status of implementation of Security Council resolution 1540 (2004): key findings and recommendations | 29 January 2010 | S/2010/52<br><a href="http://undocs.org/s/2010/52">undocs.org/s/2010/52</a> |
| <b>Substantive background papers prepared by the group of experts</b>   |                 |   |
| <a href="http://www.un.org/sc/1540/ComprehensiveReview-OpenMeeting.shtml">www.un.org/sc/1540/ComprehensiveReview-OpenMeeting.shtml</a>  |                 |   |
| <b>Summary records of the open meetings of the Committee for the comprehensive review</b>   |                 |   |
| <a href="http://www.un.org/sc/1540/summaryrecords.shtml">www.un.org/sc/1540/summaryrecords.shtml</a>  |                 |   |
| <b>Programmes of work of the Committee</b>  |                 |   |
| <a href="http://www.un.org/sc/1540/programofwork.shtml">www.un.org/sc/1540/programofwork.shtml</a>  |                 |   |
| <b>Briefings to the Security Council by the Chair of the Committee</b>  |                 |   |
| <a href="http://www.un.org/sc/1540/chairpersonsbriefings.shtml">www.un.org/sc/1540/chairpersonsbriefings.shtml</a>  |                 |   |
| <b>Statements by the Chair of the Committee at outreach events</b>  |                 |   |
| <a href="http://www.un.org/sc/1540/chairpersonsstatements.shtml">www.un.org/sc/1540/chairpersonsstatements.shtml</a>  |                 |   |
| <b>List of matrices as approved by the Committee</b>  |                 |   |
| <a href="http://www.un.org/sc/1540/1540matrix.shtml">www.un.org/sc/1540/1540matrix.shtml</a>  |                 |   |

---

### Member States that had submitted national reports or additional information as at 24 April 2011

| <i>Submitting States</i>              | <i>Date of first report</i> | <i>Submitting States</i>             | <i>Date of first report</i> |
|---------------------------------------|-----------------------------|--------------------------------------|-----------------------------|
| 1. Afghanistan                        | 28 Aug 2008                 | 43. Djibouti                         | 17 Mar 2005                 |
| 2. Albania*                           | 28 Oct 2004                 | 44. Dominica                         | 17 Apr 2008                 |
| 3. Algeria*                           | 10 Nov 2004                 | 45. Dominican Republic               | 7 Dec 2009                  |
| 4. Andorra*                           | 27 Oct 2004                 | 46. Ecuador*                         | 7 Apr 2005                  |
| 5. Angola                             | 27 Oct 2004                 | 47. Egypt*                           | 28 Oct 2004                 |
| 6. Antigua and Barbuda                | 6 Nov 2006                  | 48. El Salvador                      | 28 Sep 2005                 |
| 7. Argentina*                         | 26 Oct 2004                 | 49. Eritrea                          | 22 Jun 2006                 |
| 8. Armenia*                           | 9 Nov 2004                  | 50. Estonia*                         | 29 Oct 2004                 |
| 9. Australia*                         | 28 Oct 2004                 | 51. Ethiopia                         | 7 Mar 2011                  |
| 10. Austria*                          | 28 Oct 2004                 | 52. Fiji                             | 4 Feb 2008                  |
| 11. Azerbaijan*                       | 28 Oct 2004                 | 53. Finland*                         | 28 Oct 2004                 |
| 12. Bahamas                           | 28 Oct 2004                 | 54. France*                          | 28 Oct 2004                 |
| 13. Bahrain*                          | 22 Dec 2004                 | 55. Gabon                            | 24 Jan 2011                 |
| 14. Bangladesh*                       | 27 Jun 2006                 | 56. Georgia*                         | 28 Oct 2004                 |
| 15. Barbados                          | 28 Mar 2008                 | 57. Germany*                         | 26 Oct 2004                 |
| 16. Belarus*                          | 20 Oct 2004                 | 58. Ghana                            | 5 Nov 2004                  |
| 17. Belgium*                          | 26 Oct 2004                 | 59. Greece*                          | 22 Oct 2004                 |
| 18. Belize*                           | 20 Oct 2004                 | 60. Grenada                          | 26 Sep 2005                 |
| 19. Benin                             | 3 Mar 2005                  | 61. Guatemala*                       | 27 Oct 2004                 |
| 20. Bhutan                            | 19 Aug 2009                 | 62. Guyana*                          | 11 Nov 2004                 |
| 21. Bolivia (Plurinational State of)* | 8 Mar 2005                  | 63. Honduras*                        | 20 Jun 2006                 |
| 22. Bosnia and Herzegovina*           | 22 Nov 2004                 | 64. Hungary*                         | 27 Oct 2004                 |
| 23. Botswana                          | 18 Apr 2008                 | 65. Iceland*                         | 28 Oct 2004                 |
| 24. Brazil*                           | 29 Oct 2004                 | 66. India*                           | 1 Nov 2004                  |
| 25. Brunei Darussalam*                | 30 Dec 2004                 | 67. Indonesia*                       | 28 Oct 2004                 |
| 26. Bulgaria*                         | 18 Nov 2004                 | 68. Iran (Islamic Republic of)*      | 28 Feb 2005                 |
| 27. Burkina Faso                      | 4 Jan 2005                  | 69. Iraq*                            | 13 Apr 2005                 |
| 28. Burundi                           | 4 Apr 2008                  | 70. Ireland*                         | 28 Oct 2004                 |
| 29. Cambodia                          | 21 Mar 2005                 | 71. Israel                           | 22 Nov 2004                 |
| 30. Cameroon                          | 8 Sep 2008                  | 72. Italy*                           | 27 Oct 2004                 |
| 31. Canada*                           | 31 Dec 2004                 | 73. Jamaica*                         | 5 Apr 2005                  |
| 32. Chile*                            | 27 Oct 2004                 | 74. Japan*                           | 28 Oct 2004                 |
| 33. China*                            | 4 Oct 2004                  | 75. Jordan*                          | 9 Feb 2005                  |
| 34. Colombia                          | 10 Feb 2005                 | 76. Kazakhstan*                      | 3 Nov 2004                  |
| 35. Costa Rica*                       | 4 Aug 2004                  | 77. Kenya*                           | 20 Jul 2005                 |
| 36. Côte d'Ivoire                     | 12 Mar 2010                 | 78. Kiribati                         | 1 May 2006                  |
| 37. Croatia*                          | 29 Nov 2004                 | 79. Kuwait                           | 31 Mar 2005                 |
| 38. Cuba*                             | 28 Oct 2004                 | 80. Kyrgyzstan*                      | 14 Dec 2004                 |
| 39. Cyprus*                           | 24 Nov 2004                 | 81. Lao People's Democratic Republic | 3 May 2005                  |
| 40. Czech Republic*                   | 27 Oct 2004                 | 82. Latvia*                          | 28 Oct 2004                 |
| 41. Democratic Republic of the Congo  | 24 Apr 2008                 | 83. Lebanon*                         | 20 Oct 2004                 |
| 42. Denmark*                          | 27 Oct 2004                 | 84. Libyan Arab Jamahiriya*          | 12 Apr 2005                 |

| <i>Submitting States</i>                 | <i>Date of first report</i> | <i>Submitting States</i>                                      | <i>Date of first report</i> |
|--|-----------------------------|---|-----------------------------|
| 85. Liechtenstein*                       | 29 Nov 2004                 | 129. Samoa  | 13 Apr 2006                 |
| 86. Lithuania*                           | 27 Oct 2004                 | 130. San Marino   | 13 Dec 2007                 |
| 87. Luxembourg*                          | 29 Oct 2004                 | 131. Saudi Arabia*  | 1 Nov 2004                  |
| 88. Madagascar                           | 27 Feb 2008                 | 132. Senegal  | 31 Mar 2005                 |
| 89. Malaysia                             | 26 Oct 2004                 | 133. Serbia*  | 5 Jan 2005                  |
| 90. Maldives                             | 4 Nov 2008                  | 134. Seychelles   | 7 Apr 2008                  |
| 91. Malta*                               | 20 Oct 2004                 | 135. Sierra Leone   | 17 Dec 2007                 |
| 92. Marshall Islands                     | 23 Nov 2004                 | 136. Singapore*   | 21 Oct 2004                 |
| 93. Mauritius                            | 30 Apr 2007                 | 137. Slovakia*  | 2 Nov 2004                  |
| 94. Mexico*                              | 7 Dec 2004                  | 138. Slovenia*  | 28 Oct 2005                 |
| 95. Micronesia (Federated States of)     | 27 Jun 2008                 | 139. South Africa*  | 31 Jan 2005                 |
| 96. Monaco*                              | 29 Oct 2004                 | 140. Spain*   | 26 Oct 2004                 |
| 97. Mongolia                             | 31 May 2005                 | 141. Sri Lanka*   | 11 May 2005                 |
| 98. Montenegro*                          | 5 Jan 2005                  | 142. Sudan  | 20 Mar 2009                 |
| 99. Morocco*                             | 28 Oct 2004                 | 143. Suriname   | 23 Jan 2008                 |
| 100. Myanmar                             | 6 Apr 2005                  | 144. Sweden*  | 28 Oct 2004                 |
| 101. Namibia*                            | 26 Oct 2004                 | 145. Switzerland*   | 22 Oct 2004                 |
| 102. Nauru                               | 4 Apr 2008                  | 146. Syrian Arab Republic*                                    | 14 Oct 2004                 |
| 103. Nepal                               | 17 Mar 2006                 | 147. Tajikistan*  | 11 Jan 2005                 |
| 104. Netherlands*                        | 28 Oct 2004                 | 148. Thailand*  | 5 Nov 2004                  |
| 105. New Zealand*                        | 28 Oct 2004                 | 149. The former Yugoslav<br>Republic of Macedonia*            | 22 Nov 2004                 |
| 106. Nicaragua                           | 26 Jan 2007                 | 150. Togo   | 8 Jul 2010                  |
| 107. Niger                               | 11 Jan 2008                 | 151. Tonga  | 5 Apr 2006                  |
| 108. Nigeria                             | 28 Oct 2004                 | 152. Trinidad and Tobago                                      | 7 Apr 2006                  |
| 109. Norway*                             | 28 Oct 2004                 | 153. Tunisia*   | 10 Nov 2004                 |
| 110. Oman*                               | 17 Dec 2004                 | 154. Turkey*  | 1 Nov 2004                  |
| 111. Pakistan*                           | 27 Oct 2004                 | 155. Turkmenistan   | 10 Sep 2004                 |
| 112. Palau                               | 10 Apr 2008                 | 156. Tuvalu   | 13 Mar 2007                 |
| 113. Panama*                             | 12 Jul 2005                 | 157. Uganda*  | 14 Sep 2005                 |
| 114. Papua New Guinea                    | 24 Apr 2008                 | 158. Ukraine*   | 25 Oct 2004                 |
| 115. Paraguay*                           | 3 Nov 2004                  | 159. United Arab Emirates                                     | 9 Dec 2004                  |
| 116. Peru*                               | 1 Nov 2004                  | 160. United Kingdom of Great<br>Britain and Northern Ireland* | 29 Sep 2004                 |
| 117. Philippines*                        | 28 Oct 2004                 | 161. United Republic of Tanzania                              | 29 Aug 2005                 |
| 118. Poland*                             | 27 Oct 2004                 | 162. United States of America*                                | 12 Oct 2004                 |
| 119. Portugal*                           | 28 Oct 2004                 | 163. Uruguay*   | 22 Dec 2004                 |
| 120. Qatar*                              | 5 Nov 2004                  | 164. Uzbekistan*  | 15 Nov 2004                 |
| 121. Republic of Korea*                  | 27 Oct 2004                 | 165. Vanuatu  | 22 Feb 2007                 |
| 122. Republic of Moldova*                | 17 Dec 2004                 | 166. Venezuela (Bolivarian<br>Republic of)*                   | 16 Nov 2004                 |
| 123. Romania*                            | 27 Oct 2004                 | 167. Viet Nam*  | 26 Oct 2004                 |
| 124. Russian Federation*                 | 26 Oct 2004                 | 168. Yemen  | 29 Dec 2004                 |
| 125. Rwanda                              | 30 Mar 2011                 | Other submission: European<br>Union                           | 28 Oct 2004                 |
| 126. Saint Kitts and Nevis               | 30 Jun 2008                 |   |                             |
| 127. Saint Lucia                         | 3 Dec 2009                  |   |                             |
| 128. Saint Vincent and the<br>Grenadines | 17 Sep 2008                 |   |                             |

\* States that have provided additional information one or more times on measures taken or planned to be taken to implement resolution 1540 (2004)

**Member States that have yet to submit a report as at  
30 April 2011**

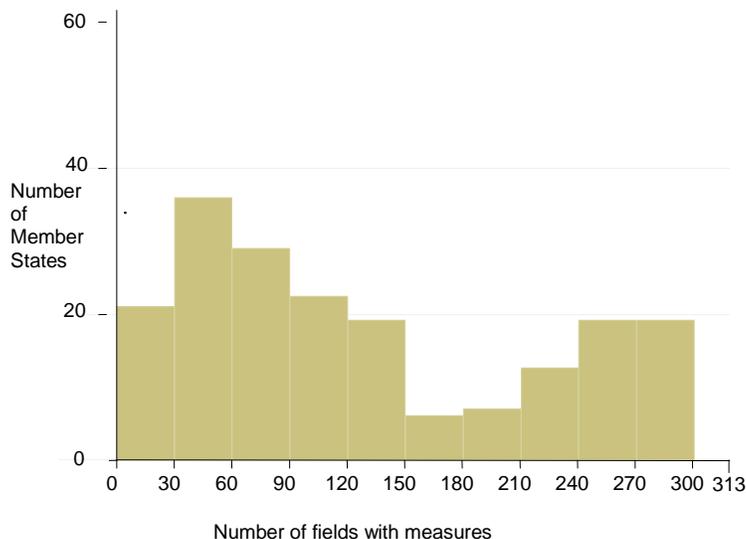
---

*Non-submitting States*

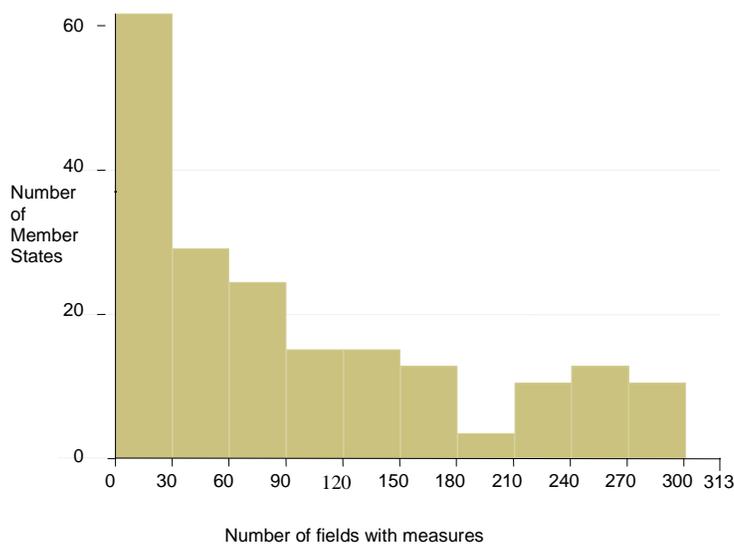
---

1. Cape Verde
  2. Central African Republic
  3. Chad
  4. Comoros
  5. Congo
  6. Democratic People's Republic of Korea
  7. Equatorial Guinea
  8. Gambia
  9. Guinea
  10. Guinea-Bissau
  11. Haiti
  12. Lesotho
  13. Liberia
  14. Malawi
  15. Mali
  16. Mauritania
  17. Mozambique
  18. Sao Tome and Principe
  19. Solomon Islands
  20. Somalia
  21. Swaziland
  22. Timor-Leste
  23. Zambia
  24. Zimbabwe
-

### Total number of matrix data fields with measures in place by Member States 2011\*



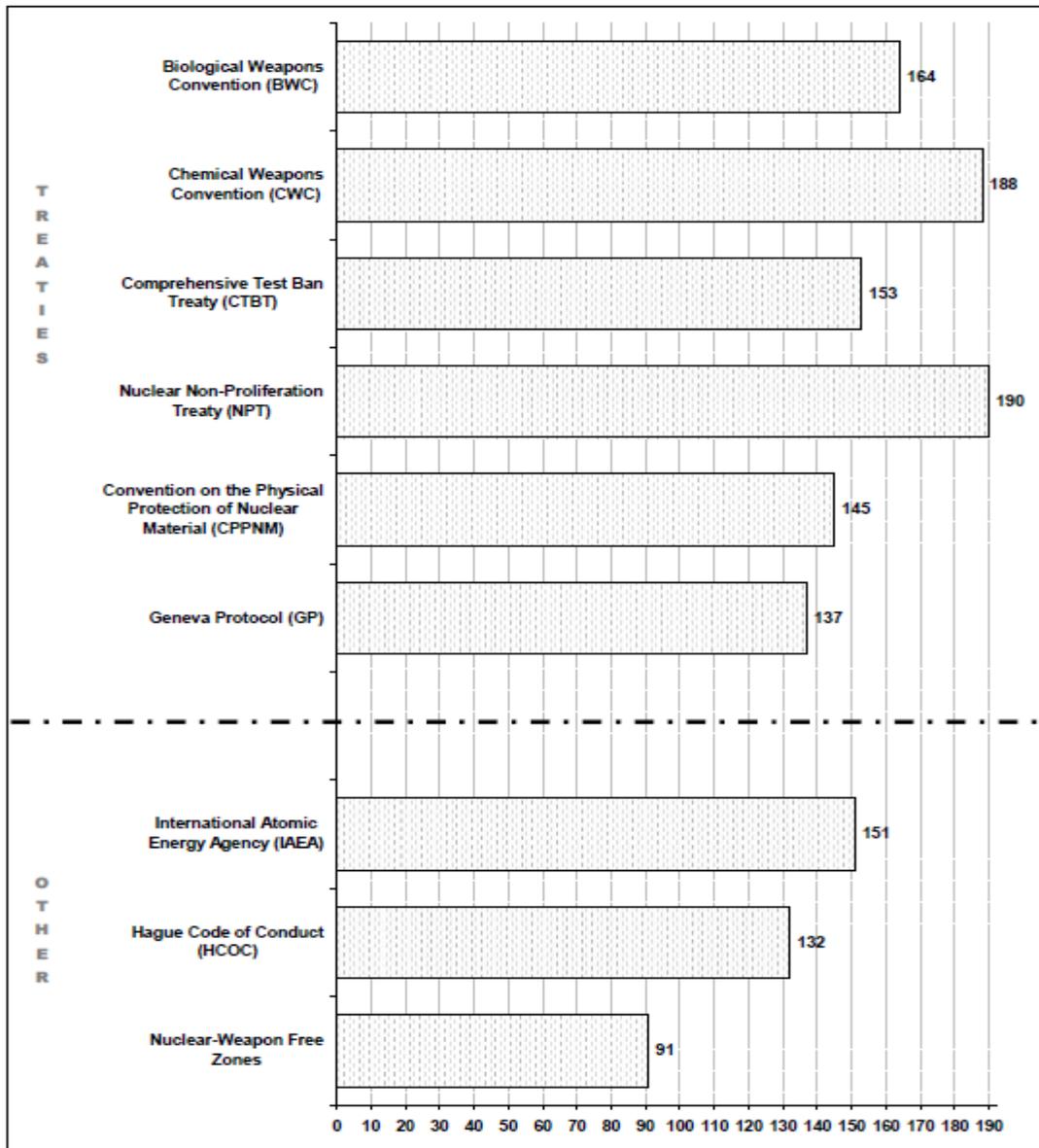
### Total number of matrix data fields with measures in place by Member States 2008\*



\* The charts above are based on information compiled by the Committee for 313 of the 382 matrix fields that pertain most directly to implementation measures. The 313 fields exclude all the fields identified as "other", fields covering general statements and treaty status and the fields on assistance. To assist readers in understanding the charts, for example, in 2008 63 Member States had measures in up to 30 fields, 29 States had measures in from 30 to 60 fields, 23 States had measures in from 60 to 90 fields, etc.

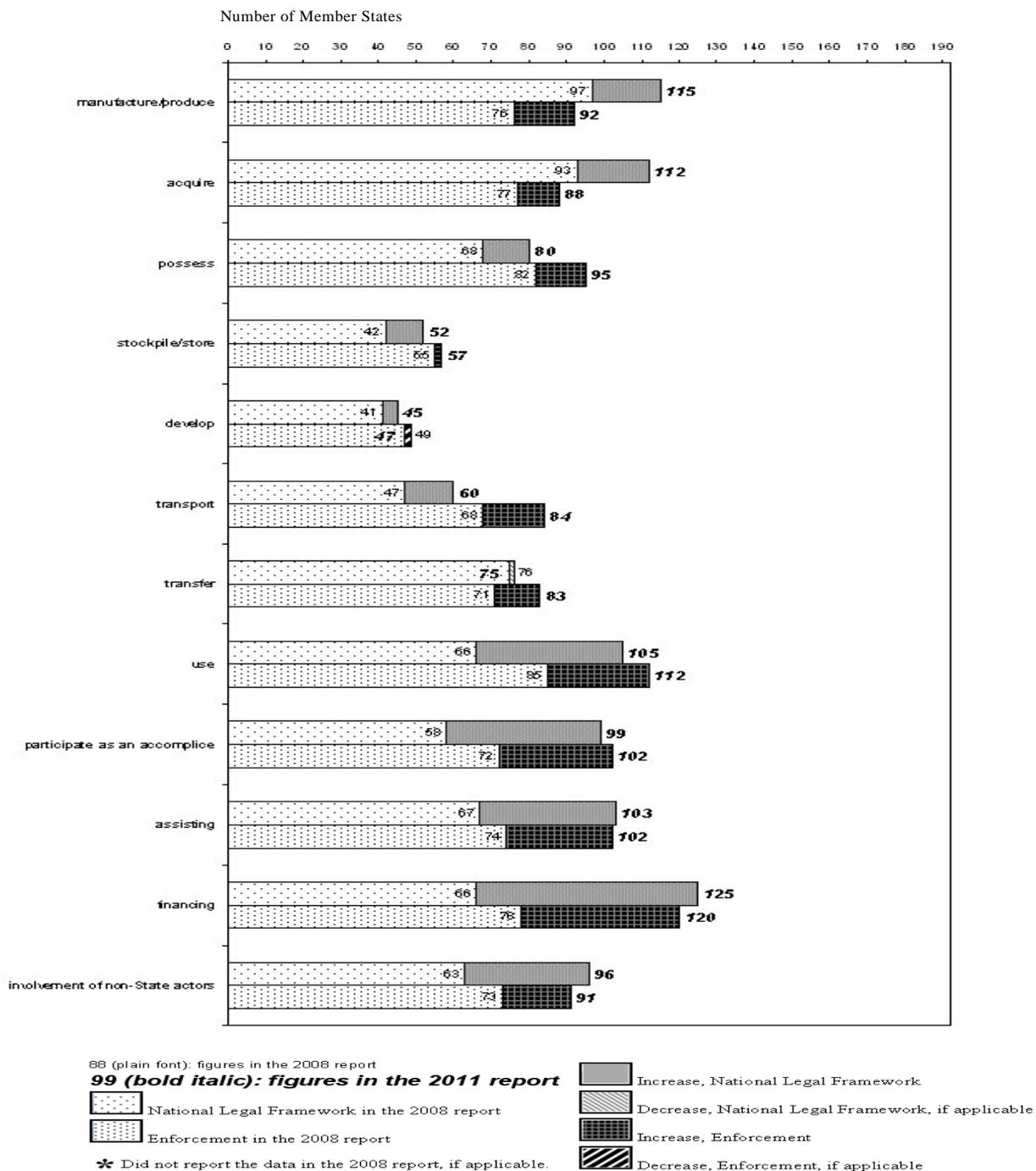
**Adherence by States<sup>1</sup> to non-proliferation treaties, conventions, protocols and other instruments relevant to Security Council resolution 1540 (2004)**

Number of States

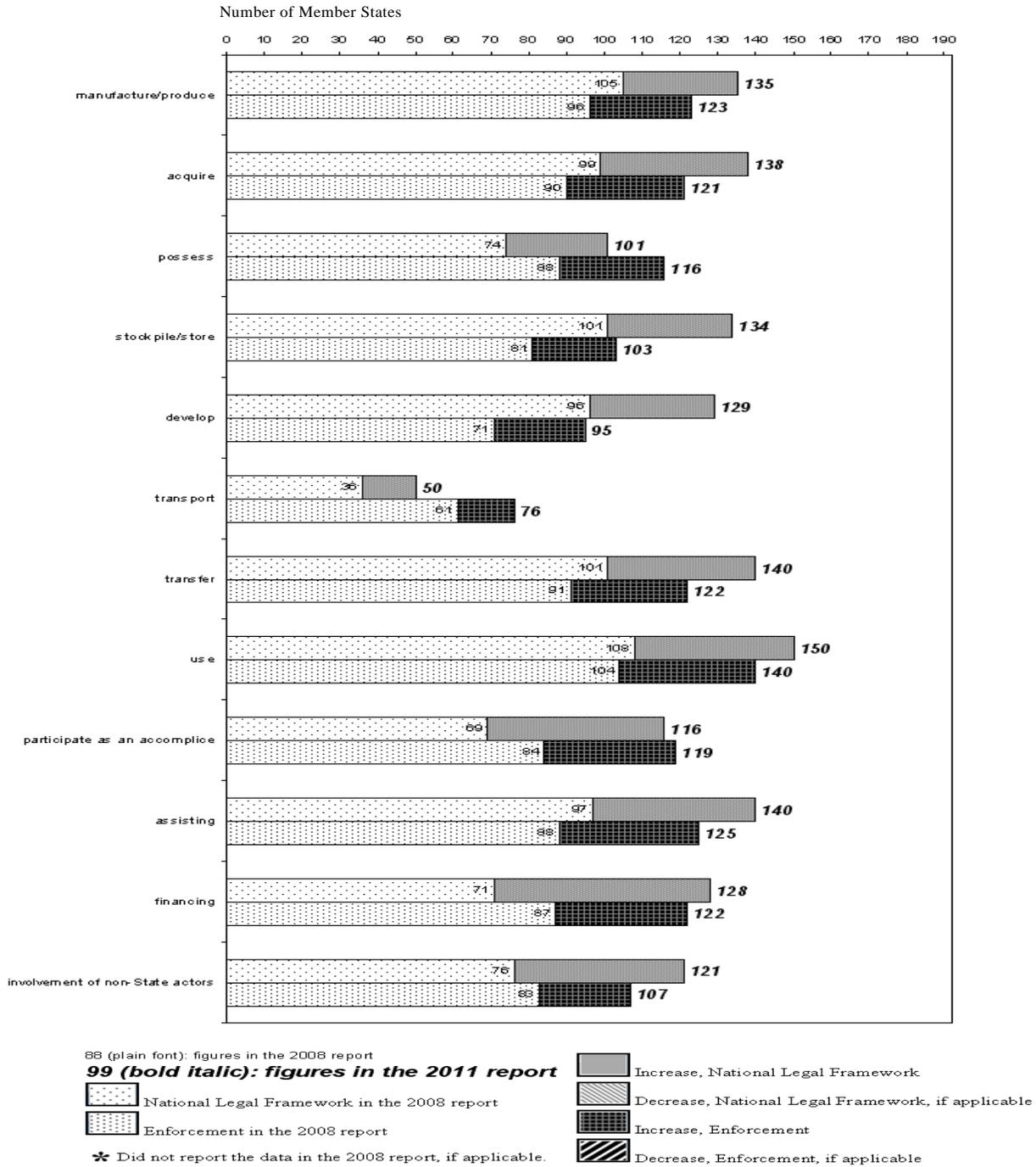


Statistics include States parties that are not Member States of the United Nations. <sup>1</sup>

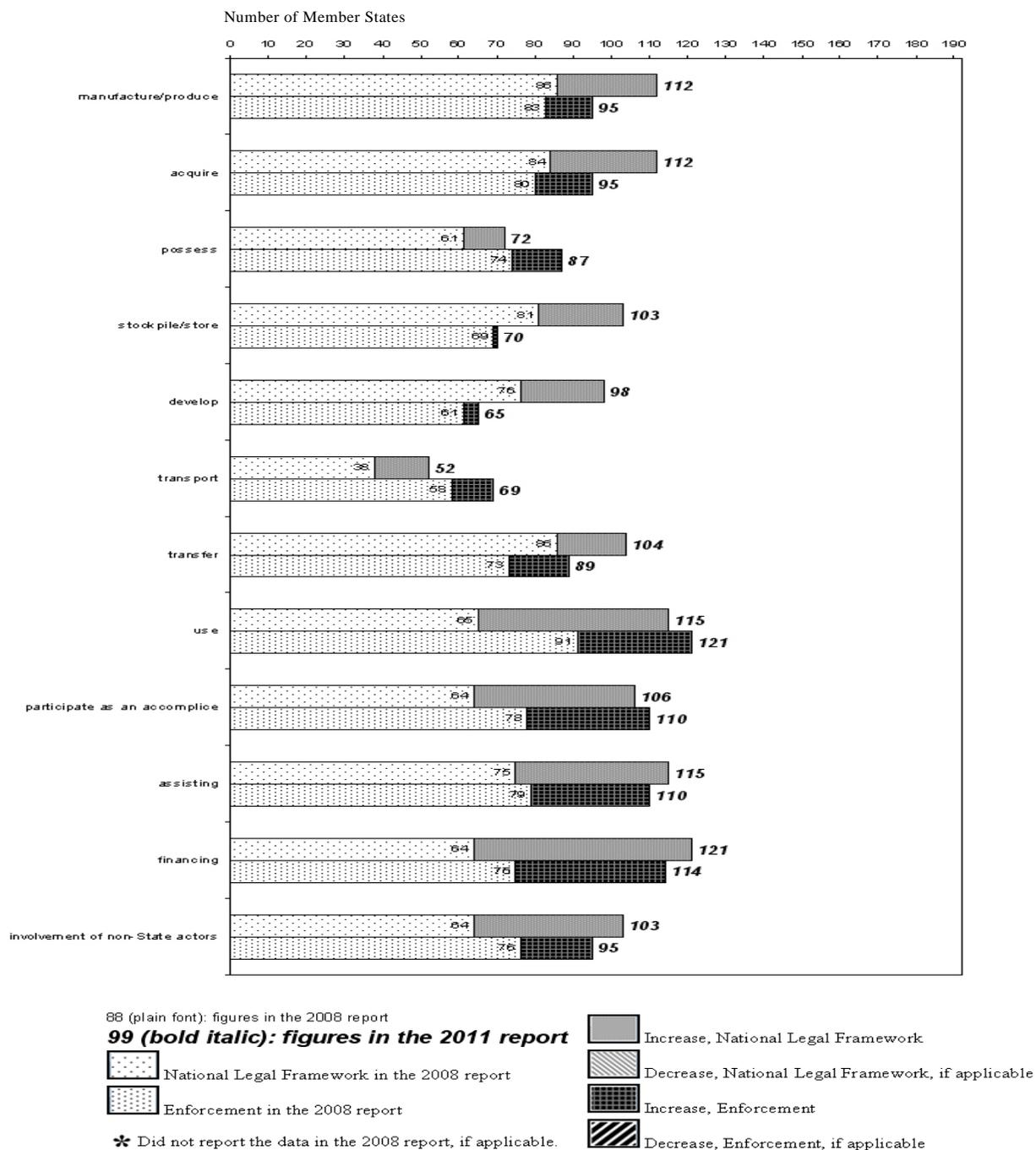
## Status of implementation of resolution 1540 (2004) based on the Committee matrices: comparative information for 2008 and 2011 for 192 Member States — paragraph 2 nuclear weapons



**Status of implementation of resolution 1540 (2004) based on the Committee matrices: comparative information for 2008 and 2011 for 192 Member States — paragraph 2 chemical weapons**



**Status of implementation of resolution 1540 (2004) based on the Committee matrices: comparative information for 2008 and 2011 for 192 Member States — paragraph 2 biological weapons**



**Status of implementation of resolution 1540 (2004) based on the Committee matrices: comparative information for 2008 and 2011 for 192 Member States — paragraphs 2 and 3 means of delivery**

**A. Prohibitions (para. 2)**

(Number of United Nations Member States)

| <i>Weapons category</i> | <i>Legislative framework</i> |             | <i>Enforcement measures</i> |             |
|-------------------------|------------------------------|-------------|-----------------------------|-------------|
|                         | <i>2008</i>                  | <i>2011</i> | <i>2008</i>                 | <i>2011</i> |
| Nuclear                 | 30                           | 39          | 35                          | 37          |
| Chemical                | 46                           | 54          | 45                          | 48          |
| Biological              | 77                           | 90          | 45                          | 43          |

**B. Account for/secure/physically protect (para. 3 (a) and (b))**

(Number of United Nations Member States)

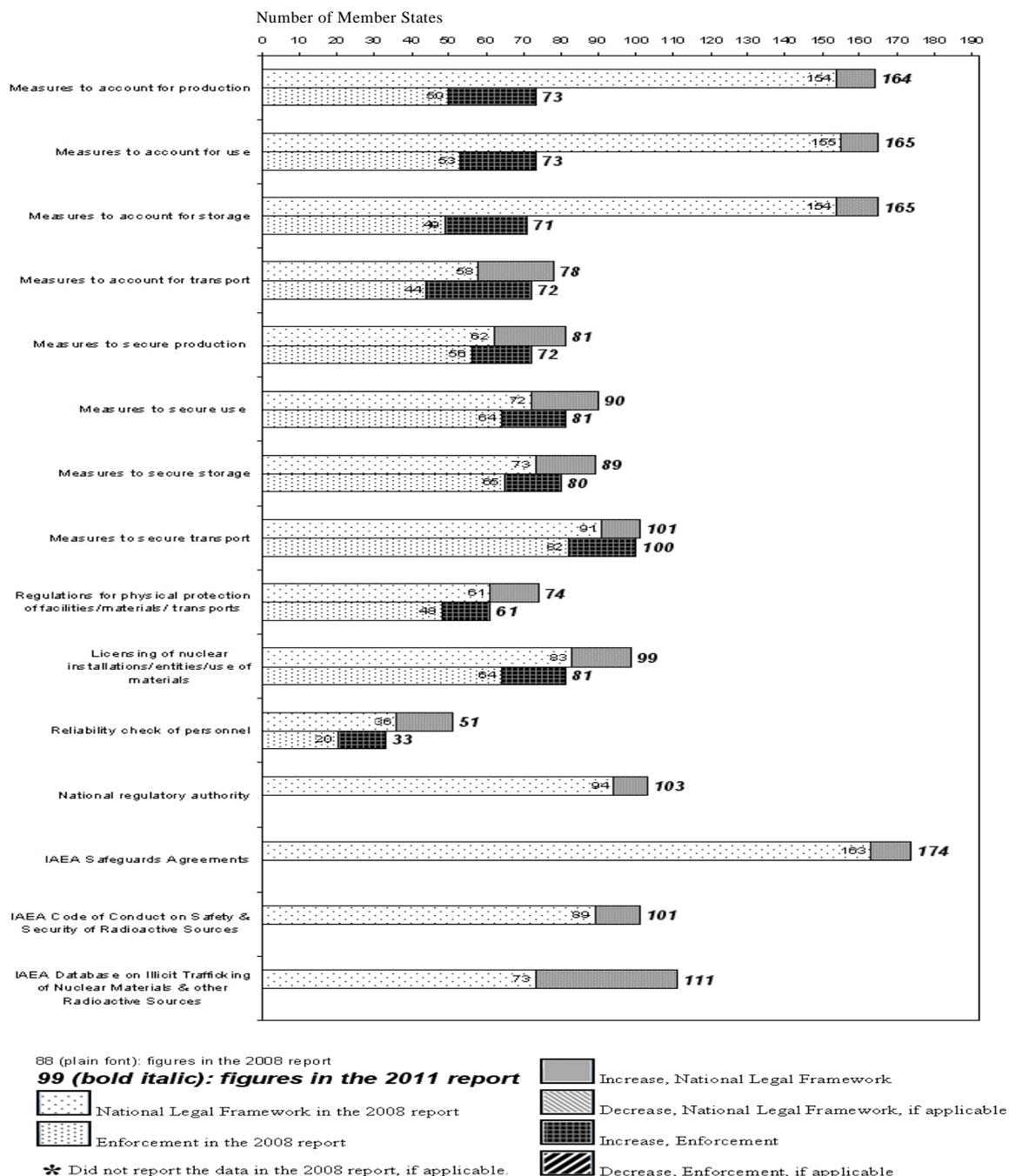
| <i>Weapons category</i> | <i>Legislative framework</i> |             | <i>Enforcement measures</i> |             |
|-------------------------|------------------------------|-------------|-----------------------------|-------------|
|                         | <i>2008</i>                  | <i>2011</i> | <i>2008</i>                 | <i>2011</i> |
| Nuclear                 | 20                           | 27          | 11                          | 14          |
| Chemical                | 22                           | 23          | 15                          | 16          |
| Biological              | 14                           | 14          | 12                          | 14          |

**C. Border and export controls (para. 3 (c) and (d))**

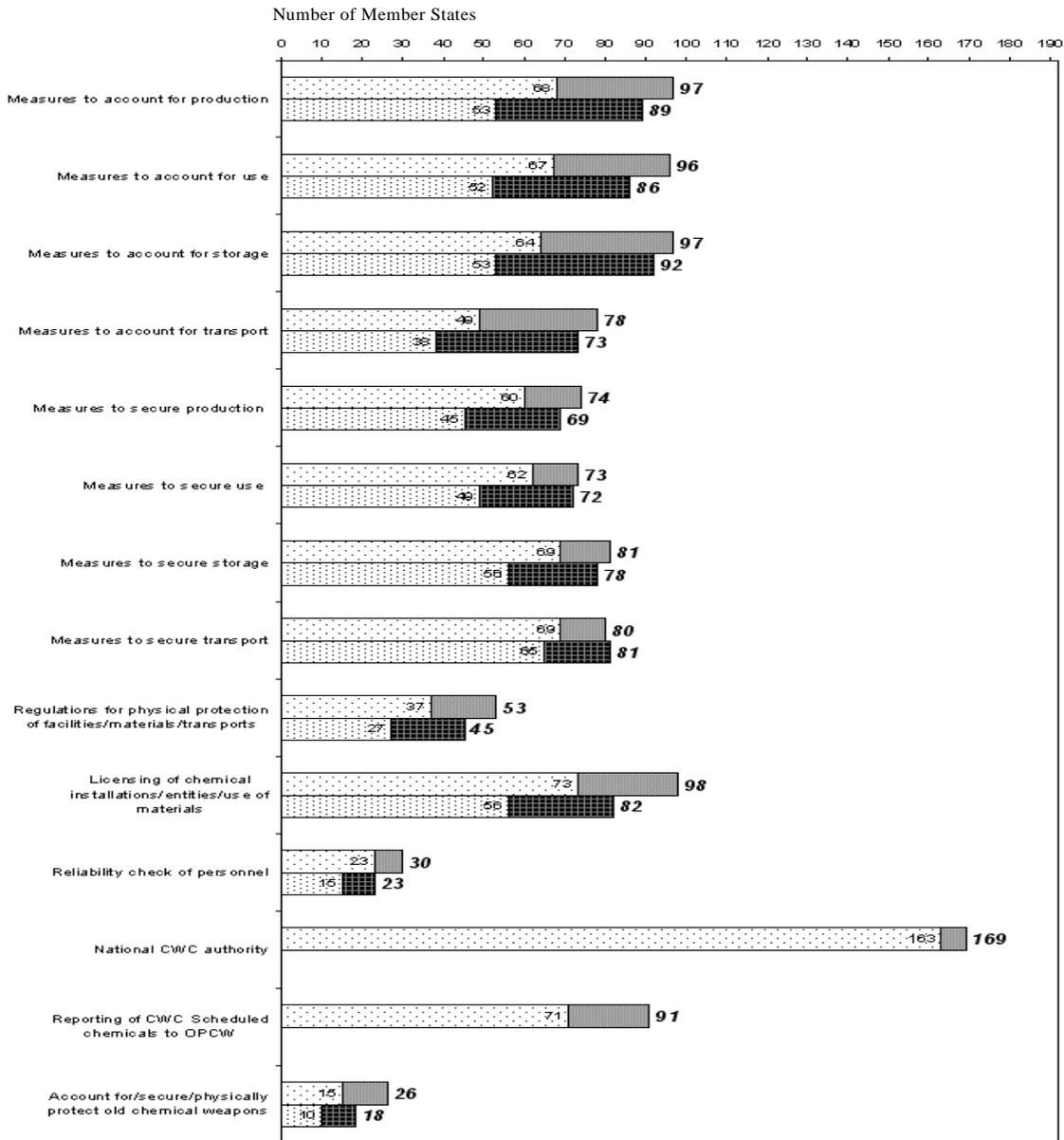
(Number of United Nations Member States)

| <i>Weapons category</i> | <i>Legislative framework</i> |             | <i>Enforcement measures</i> |             |
|-------------------------|------------------------------|-------------|-----------------------------|-------------|
|                         | <i>2008</i>                  | <i>2011</i> | <i>2008</i>                 | <i>2011</i> |
| Nuclear                 | 59                           | 65          | 31                          | 48          |
| Chemical                | 60                           | 64          | 40                          | 48          |
| Biological              | 60                           | 64          | 32                          | 49          |

**Status of implementation of resolution 1540 (2004) based on the Committee matrices: comparative information for 2008 and 2011 for 192 Member States — paragraph 3 (a) and (b) materials related to nuclear weapons**



**Status of implementation of resolution 1540 (2004) based on the Committee matrices: comparative information for 2008 and 2011 for 192 Member States — paragraph 3 (a) and (b) materials related to chemical weapons**



BB (plain font): figures in the 2008 report

**99 (bold italic): figures in the 2011 report**

National Legal Framework in the 2008 report

Enforcement in the 2008 report

\* Did not report the data in the 2008 report, if applicable.

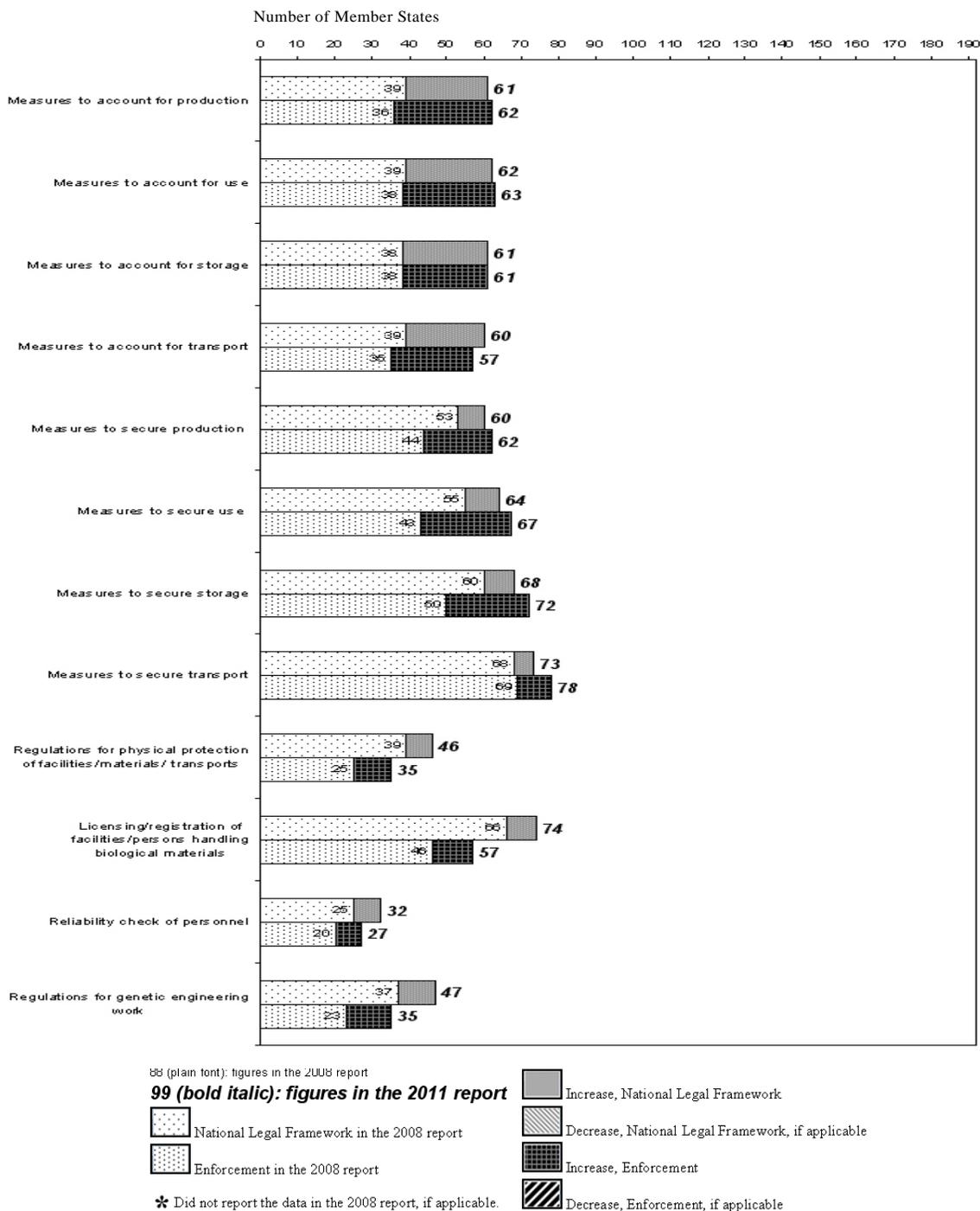
Increase, National Legal Framework

Decrease, National Legal Framework, if applicable

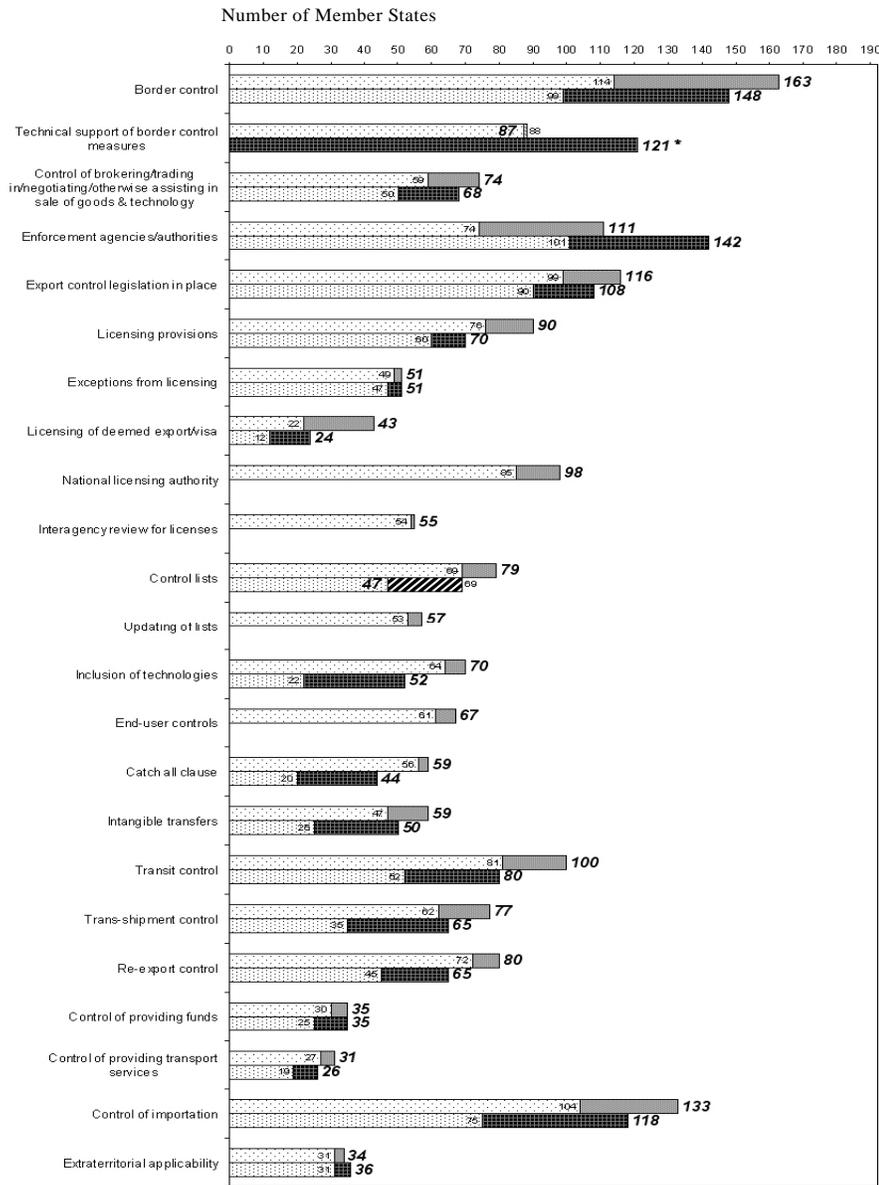
Increase, Enforcement

Decrease, Enforcement, if applicable

**Status of implementation of resolution 1540 (2004) based on the Committee matrices: comparative information for 2008 and 2011 for 192 Member States — paragraph 3 (a) and (b) materials related to biological weapons**



### Status of implementation of resolution 1540 (2004) based on the Committee matrices: comparative information for 2008 and 2011 for 192 Member States — paragraph 3 (c) and (d) materials related to nuclear weapons



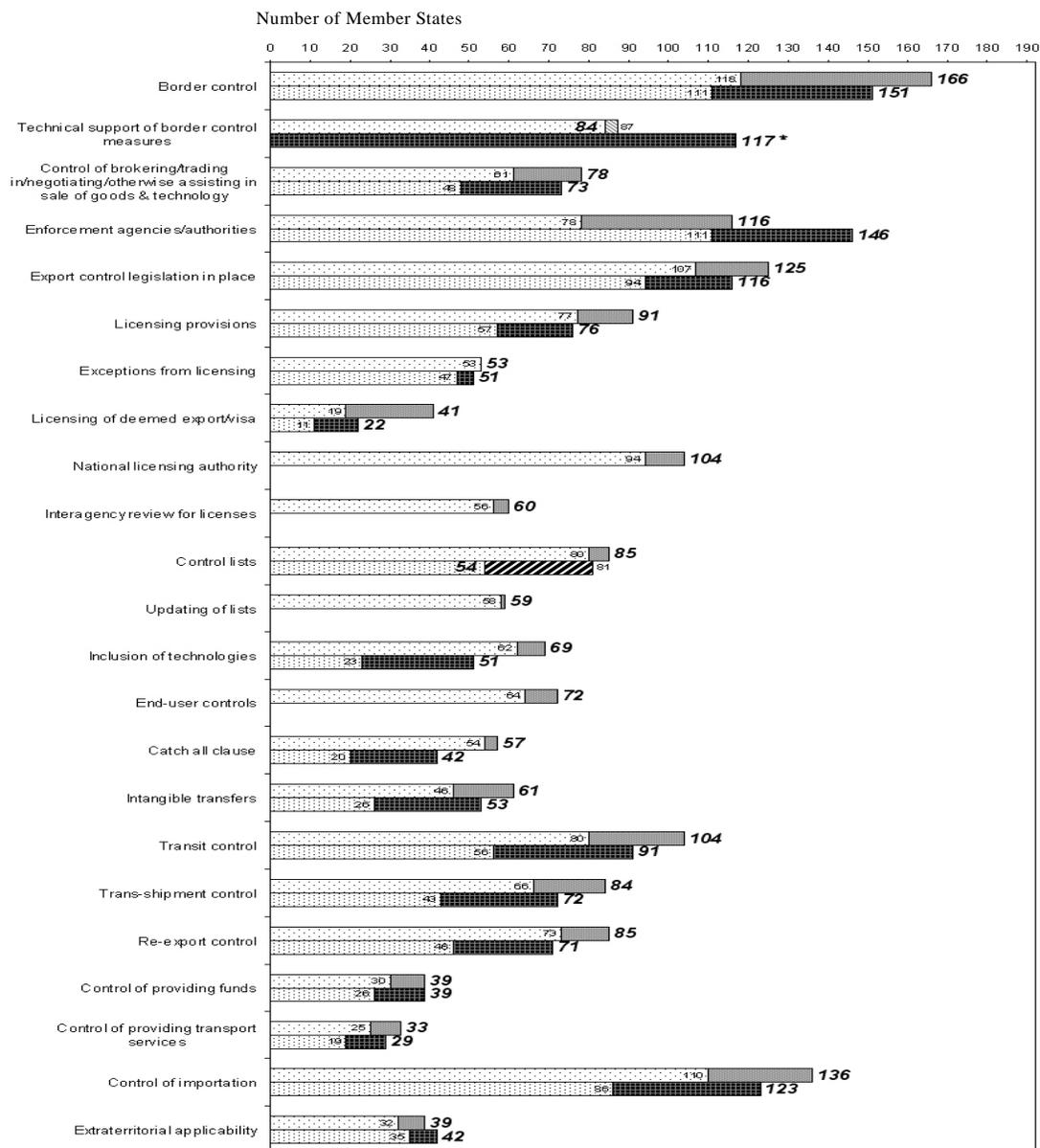
88 (plain font): figures in the 2008 report  
**99 (bold italic): figures in the 2011 report**

National Legal Framework in the 2008 report  
 Increase, National Legal Framework  
 Enforcement in the 2008 report  
 Decrease, National Legal Framework, if applicable  
 Increase, Enforcement  
 Decrease, Enforcement, if applicable

\* Did not report the data in the 2008 report, if applicable.

## المرفق الرابع عشر

## Status of implementation of resolution 1540 (2004) based on the Committee matrices: comparative information for 2008 and 2011 for 192 Member States — paragraph 3 (c) and (d) materials related to chemical weapons



88 (plain font): figures in the 2008 report

**99 (bold italic): figures in the 2011 report**

National Legal Framework in the 2008 report

Enforcement in the 2008 report

\* Did not report the data in the 2008 report, if applicable.

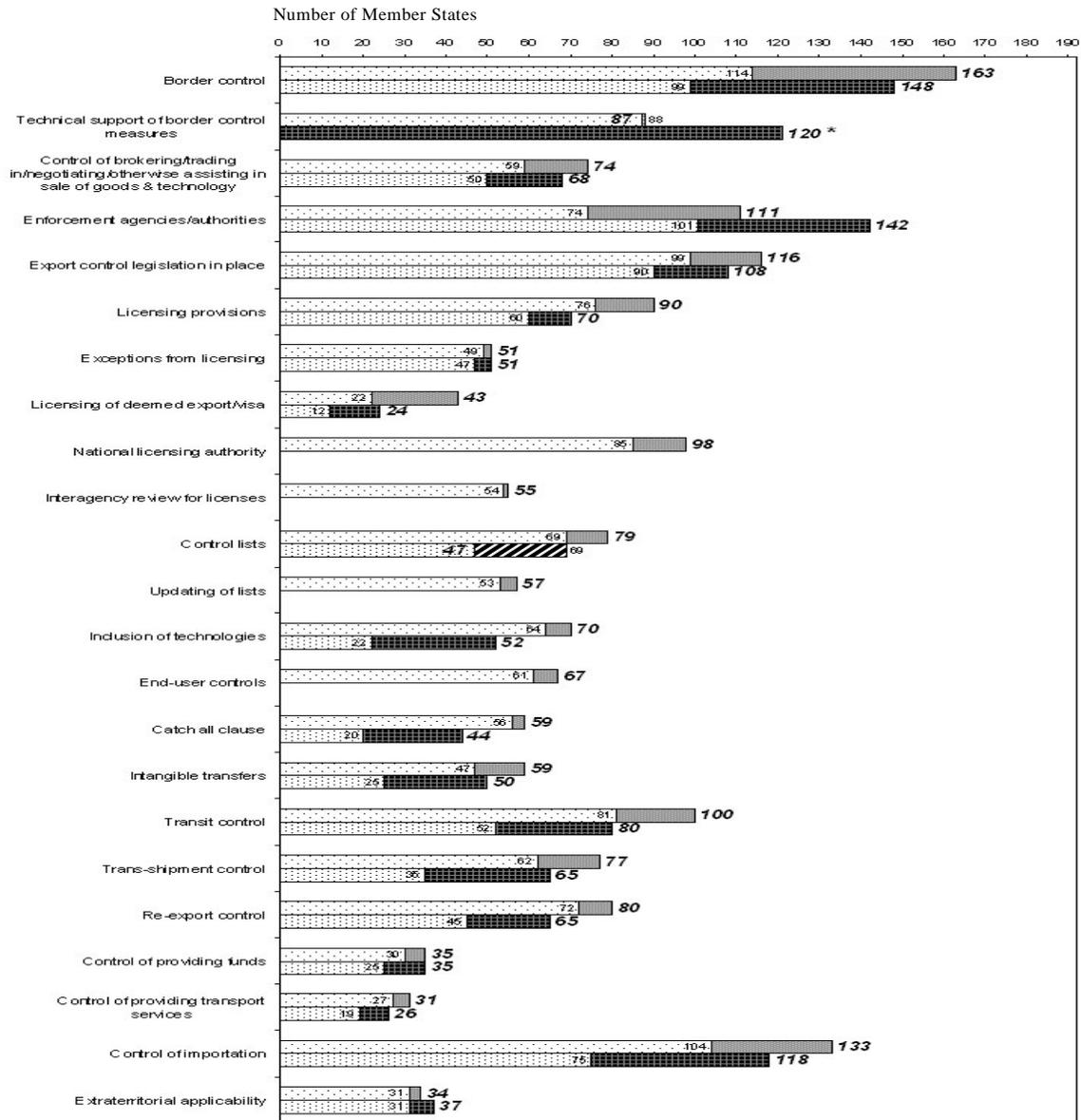
Increase, National Legal Framework

Decrease, National Legal Framework, if applicable

Increase, Enforcement

Decrease, Enforcement, if applicable

### Status of implementation of resolution 1540 (2004) based on the Committee matrices: comparative information for 2008 and 2011 for 192 Member States — paragraph 3 (c) and (d) materials related to biological weapons



88 (plain font): figures in the 2008 report  
**99 (bold italic): figures in the 2011 report**

- National Legal Framework in the 2008 report
- Enforcement in the 2008 report
- Increase, National Legal Framework
- Decrease, National Legal Framework, if applicable
- Increase, Enforcement
- Decrease, Enforcement, if applicable

\* Did not report the data in the 2008 report, if applicable.

**Experience shared and related projects for the implementation of Security Council resolution 1540 (2004): update to annex XVII of the previous report of the Committee established pursuant to resolution 1540 (2004) to the Security Council (S/2008/493)**

1. In paragraph 11 (d) of resolution 1810 (2008) and paragraph 3 of the ninth programme of work of the Committee, the Security Council encourages the Committee to explore experiences shared and lessons learned with States and international, regional and subregional organizations. In compiling this list of shared experiences, the Committee has used the same criteria it used in its 2008 report to identify the most relevant and useful experiences in implementing the resolution. The examples should (a) address at least one common problem related to the implementation of one or more obligation under resolution 1540 (2004), (b) be recognized by an authoritative international body to have been shown to be effective or efficient and (c) have been adopted by a significant number of States. In assembling the list, the Committee used three possible sources: first, those international organizations named in resolution 1540 (2004); second, other international bodies mentioned by States in their national reports; and lastly the Committee drew on its own experience in preparing the matrices for all States for additional potential sources of appropriate experience to share. Many of those other bodies have developed model laws, programmes or practices which form the basis of the experience sharing addressed in the present report.

2. The Committee does not endorse any of the following materials, but provides them as illustrative examples for Member States to consider. As such, the following information does not comprise an exhaustive list and the Committee welcomes suggestions from Member States or intergovernmental bodies for additions, modifications or deletions to these examples.

3. For example, specifically for non-proliferation of nuclear weapons, 189 Member States are parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, 144 Member States have ratified the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material and 45 have ratified the 2005 amendment to the Convention. The universalization of these instruments will strengthen, inter alia, the regime of physical nuclear protection with an enhanced role for IAEA.<sup>1</sup> In addition, 77 Member States are parties to the International Convention for the Suppression of Acts of Nuclear Terrorism, 151 Member States are parties to the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty, while 82 Member States are partners in the Global Initiative to Combat Nuclear Terrorism. For chemical and biological weapons, 185 Member States are parties to the Chemical Weapons Convention and 161 Member States have ratified the Biological Weapons Convention. For means of delivery, 129 Member States subscribe to the Hague Code of Conduct against Ballistic Missile Proliferation. Several international instruments apply to more than one weapons type. Some

---

These examples count only Member States of the United Nations that are parties to these instruments,<sup>1</sup> rather than all States, as in annex V of the present report.

examples include the following: 136 Member States have ratified the 1925 Geneva Protocol for the Prohibition of the Use of Asphyxiating, Poisonous or Other Gases and of Bacteriological Methods of Warfare; 163 Member States have ratified the International Convention for the Suppression of Terrorist Bombings; 171 are parties to the International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism; 155 to the 1988 Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation and 146 to the 1988 Protocol for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Fixed Platforms Located on the Continental Shelf; 19 Member States have ratified the 1988 Protocol to the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation and one or both of the 2005 Protocols to the Convention; and 161 Member States have sent a letter of intent to declare their commitment to the World Customs Organization SAFE Framework of Standards.

4. Notably, the International Conference on Air Law, held in Beijing from 30 August to 10 September 2010, under the auspices of the International Civil Aviation Organization (ICAO), saw the adoption of an updated version of the 1971 Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Civil Aviation with possible complementarities with resolution 1540 (2004).

5. In addition, States in several regions are parties to instruments to create regional weapons-free zones, such as the Treaty for the Prohibition of Nuclear Weapons in Latin America and the Caribbean (Tlatelolco Treaty) (1967); South Pacific Nuclear-Free Zone Treaty (Rarotonga Treaty) (1985); Southeast Asian Nuclear-Weapon-Free Zone Treaty (Bangkok Treaty) (1995); African Nuclear-Weapon-Free Zone Treaty (Pelindaba Treaty) (1996); and the Treaty on a Nuclear-Weapon-Free Zone in Central Asia (2006).

**Resolution 1540 (2004), paragraphs 1 and 2: experience shared and related projects regarding obligations related to nuclear, chemical and biological weapons and their means of delivery**

6. In their national reports to the Committee, States have mentioned practices of interest with regard to paragraph 1 of resolution 1540 (2004), such as the adoption of a national policy framework to guide non-proliferation efforts.

7. Experience shared in this category mainly includes model laws and other measures that have been prepared or gathered under the auspices of IAEA, OPCW, the implementation support unit of the Biological Weapons Convention and other bodies to implement the obligations derived from international instruments relevant to resolution 1540 (2004). Some of the model laws and provisions described in this section are relevant also to the obligations under paragraph 3 of resolution 1540 (2004).

8. The IAEA Office of Legal Affairs offers a compendium of legal instruments on safeguards and non-proliferation, as well as the 2003 IAEA *Handbook on Nuclear Law*. The handbook includes model annotated legal texts relating to nuclear non-proliferation and the penalization of the illicit use or possession of nuclear materials by non-State actors. In 2010, IAEA issued a second volume of the *Handbook on Nuclear Law — Implementing Legislation* that emphasizes legislative drafting, which according to IAEA, “brings together for the first time, in a consolidated form, model texts of provisions covering all aspects of nuclear law”.

9. OPCW has produced a model decree to establish a national authority for implementing the Chemical Weapons Convention, model penal code provisions and a national legislation implementation kit that comes with the text and a section-by-section commentary. In cooperation with the United Nations Institute for Training and Research (UNITAR), OPCW and the Organization of Eastern Caribbean States (OECS) have developed a model act to integrate chemical and pesticide safety and environmental controls with the requirements of the Chemical Weapons Convention.

10. At their Sixth Review Conference the States Parties to the Biological Weapons Convention decided on specific and concrete measures to strengthen the implementation of the Convention, including the creation of an implementation support unit. The unit maintains electronic versions of the confidence-building measures in all official languages and has made them available on its website ([www.unog.ch/bwc](http://www.unog.ch/bwc)), which it continues to develop. The website contains a number of online tools maintained by the unit and a database with details of national measures that might be relevant to the Convention, including a summary of the measures and a link to the full text of the measure where possible ([www.unog.ch/bwc/NID](http://www.unog.ch/bwc/NID)). In addition, several other international bodies have produced guides or similar documents relevant to the Convention. The United Nations Office for Disarmament Affairs has prepared a *Guide to Participating in the Confidence-Building Measures of the Biological Weapons Convention* (December 2009) with the support of the European Union.

11. The International Committee of the Red Cross has drafted a model law (the biological and toxin weapons crimes act) for States with a common law legal framework. In 2010, INTERPOL published the second edition of a reference manual, *Bioterrorism Incident Pre-Planning and Response Guide*, to be used in bioterrorism prevention and preparedness efforts, including legislation, securing the agents, biosafety and biosecurity. INTERPOL is also developing a bioincidents database that will have information on detection devices and stolen or missing biological agents or toxins and is accessible through the I-24/7 communications system.

12. The United Nations Office on Drugs and Crime *Legislative Guide to the Universal Anti-Terrorism Conventions and Protocols* offers commentary and annotated models of legislation to implement all the anti-terrorism conventions. The Office has also published its *Guide for Legislative Incorporation of the Provisions of the Universal Legal Instruments against Terrorism* and has drafted *The Emerging Legal Framework for Combating Nuclear Terrorism*. It also maintains a database ([www.unodc.org/tldb](http://www.unodc.org/tldb)) of pertinent legislation.

13. The Financial Action Task Force (FATF) is reviewing how it may incorporate proliferation financing into its *FATF Recommendations* (which function as de facto standards for FATF jurisdictions and the jurisdictions of the FATF-style regional bodies). The most recent set of 23 policy options under consideration appear in *Combating Proliferation Financing: A Status Report on Policy Development and Consultation* (February 2010).<sup>2</sup> Several of the options address broad legal measures against proliferation financing, including the criminalization of proliferation financing activity and its relationship to mutual legal assistance. In addition, FATF published its June 2008 *Proliferation Financing Report*,<sup>3</sup> a typology study on the

---

See [www.fatf-gafi.org/dataoecd/32/40/45049911.pdf](http://www.fatf-gafi.org/dataoecd/32/40/45049911.pdf).<sup>2</sup>

See [www.fatf-gafi.org/dataoecd/14/21/41146580.pdf](http://www.fatf-gafi.org/dataoecd/14/21/41146580.pdf).<sup>3</sup>

methods and techniques used to finance proliferation, including specific case examples and measures being taken by countries to combat this activity. This is also relevant to the obligations on financing and services for illicit trafficking found in paragraph 3 (d) of resolution 1540 (2004).

**Paragraph 3 (a) and (b): experience shared and related projects regarding accounting, securing and physical protection of nuclear, chemical and biological weapons, their means of delivery and related materials**

14. The practices in these areas involve peaceful use of materials related to weapons of mass destruction as defined in the footnote to resolution 1540 (2004). Resolution 1540 (2004) specifically refers to legal instruments and guidelines regarding accounting for, securing and physical protection of nuclear, chemical and biological items.

15. On accounting for, securing and physical protection of nuclear items, IAEA has an established role in sharing experience. It recognizes a large number of international instruments relevant to nuclear accounting and security, such as the Comprehensive Safeguards Agreements (INFCIRC/153); the *Model Protocol Additional to the Agreement between States and the IAEA for the Application of Safeguards* (INFCIRC/540); the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material and its 2005 Amendment; IAEA guidance (INFCIRC/225/Rev.4 (Corr.)) on the Convention; the *Code of Conduct on the Safety and Security of Radioactive Sources*; and the International Convention for the Suppression of Acts of Nuclear Terrorism (*Nuclear Security — Measures to Protect against Nuclear Terrorism*, GOV/2006/46-GC(50)/13), which also obliges States to take measures to protect nuclear and radioactive material.<sup>4</sup> Furthermore, IAEA specifically recognizes resolution 1540 (2004) as an integral part of the international legal framework on nuclear security that guides its work.<sup>5</sup> IAEA, jointly with the Terrorism Prevention Branch of the United Nations Office on Drugs and Crime, has developed model legal provisions to help States criminalize provisions of the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material and its 2005 Amendment and the International Convention for the Suppression of Acts of Nuclear Terrorism. The United Nations Office on Drugs and Crime has compiled the official documents on the Convention, together with the background materials for the many practices in the Convention, in its *International Law Series No. 2*.<sup>6</sup> The Office has also developed a set of technical assistance tools on implementing international instruments against nuclear terrorism.<sup>7</sup>

16. In 2009, IAEA also adopted its third Nuclear Security Plan covering the years 2010-2013 (GOV/2009/54-GC(53)/18). The Nuclear Security Plan 2010-2013<sup>8</sup> itself

---

See [www.iaea.org/Publications/Documents/Infcircs](http://www.iaea.org/Publications/Documents/Infcircs). The IAEA also conducts regional training programmes on physical protection. <sup>4</sup>

IAEA Nuclear Security Plan 2010-2013 (GOV/2009/54-GC(53)/18). <sup>5</sup>

The Committee on the Safety of Nuclear Installations of the Nuclear Energy Agency has developed practices of interest on nuclear safety issues (see <http://www.oecd-nea.org/pub/policypapers/>). <sup>6</sup>

See [www.unodc.org/unodc/en/terrorism/technical-assistance-tools.html](http://www.unodc.org/unodc/en/terrorism/technical-assistance-tools.html). <sup>7</sup>

See [www-ns.iaea.org/downloads/security/nuclear-security-plan2010-2013.pdf](http://www-ns.iaea.org/downloads/security/nuclear-security-plan2010-2013.pdf). <sup>8</sup>

offers lessons learned on national security for the national, regional and international levels. Among the most pertinent are that: (a) all States need an appropriate and effective nuclear security infrastructure; (b) such an infrastructure should use a multidisciplinary approach that includes legal, human and technical resources and the procedures and functions to coordinate them; (c) the synergies of nuclear security and a nuclear security culture with that of nuclear safety and safeguards can enable the broader use of nuclear energy; and (d) agreements at the regional level and subregional interaction at border points can produce additional options for States for their nuclear security initiatives. For IAEA, the Plan emphasizes the global nature of the threat, the long-term effort and perspective needed to achieve nuclear security and that the production of nuclear security guidance to assist States is a priority. IAEA has already made considerable progress towards this. Since 2008, publications include *Combating Illicit Trafficking in Nuclear and other Radioactive Material*; *Nuclear Security Culture*; *Preventive and Protective Measures against Insider Threats*; *Security in the Transport of Radioactive Material*; *Security of Radioactive Sources*; and *Educational Programme in Nuclear Security*.<sup>9</sup> IAEA is preparing other documents in this series, including *Fundamentals of a State's Nuclear Security Regime: Objective and Essential Elements*.

17. IAEA produces standards on nuclear safety, which it considers as being interlinked with security issues.<sup>10</sup> Consequently, the Agency recommends that security, safety and safeguards be jointly considered in national legislative systems to avoid gaps, inconsistencies and overlaps. Thus it includes, inter alia, the following instruments in its legal framework for nuclear security: the Convention on Nuclear Safety and the Joint Convention on the Safety of Spent Fuel Management and on the Safety of Radioactive Waste Management.

18. In addition, States have promulgated a number of supranational, regional and bilateral cooperation agreements or guidelines for nuclear-related materials. For example, Commission Regulation (European Atomic Energy Community (Euratom)) No. 3227/76 (as amended most recently by Commission regulation (Euratom) No. 302/2005) implements the safeguards system established in the Euratom Treaty, which includes many practices of interest in nuclear accountancy and transfers between States.<sup>11</sup> Similarly, the Brazilian-Argentine Agency for Accounting and Control of Nuclear Materials (ABACC) implements and enforces the Common System for Accounting and Control of Nuclear Materials, the set of safeguard procedures for all the nuclear materials in Argentina and Brazil. The Quadripartite Agreement between ABACC, IAEA and the two national nuclear authorities, along with ABACC bilateral agreements with IAEA, Euratom, the Republic of Korea Institute of Nuclear Non-proliferation and Control and the Agency for the Prohibition of Nuclear Weapons in Latin America and the Caribbean (OPANAL) and

---

Earlier IAEA documents include: *Technical and Functional Specifications for Border Monitoring Equipment* (available on request only), *Nuclear Forensics Support*, *Monitoring for Radioactive Material in International Mail Transported by Public Postal Operators*, *Engineering Safety Aspects of the Protection of Nuclear Power Plants against Sabotage* and *Identification of Radioactive Sources and Devices*.

See, in particular, the IAEA safety standards series.<sup>10</sup>

See [http://europa.eu/legislation\\_summaries/energy/nuclear\\_energy/index\\_en.htm](http://europa.eu/legislation_summaries/energy/nuclear_energy/index_en.htm).<sup>11</sup>

their associated documents, provide useful examples of information-sharing and cooperation and for accounting for and control of nuclear materials.<sup>12</sup>

19. The Chemical Weapons Convention is the basic international legal framework for accounting for, securing and physical protection of materials related to chemical weapons. OPCW has established on its website a legislation database that provides examples of legislation enacted by States parties to implement the Convention, along with examples of model legislation and explanatory documentation. It has also elaborated an implementation kit, the provisions of which could serve as illustration of how legal mechanisms on the national level can implement requirements derived from the Convention. In addition, it has developed a *Handbook on Chemicals* to facilitate the efforts of national authorities, customs authorities and industry to identify individual chemicals covered by the Convention. It incorporates information on all 1,329 scheduled chemicals and riot control agents declared to the Technical Secretariat from 1997 until February 2009. OPCW also works closely with the global chemical industry on safety and security issues, which extends to the Responsible Care® Initiative of the International Council of Chemical Associations.<sup>13</sup>

20. Since 2008, OPCW has focused more on chemical plant security. It has received funding for a project to study safety and security at chemical plants, especially in relation to OPCW efforts to function as a platform for sharing experience and promoting awareness of best practices in chemical safety and security.<sup>14</sup>

21. Some materials produced under the auspices of the United Nations Environment Programme (UNEP) programme on awareness and preparedness for emergencies on a local level (APELL) apply to the security of chemical facilities, which relates to the implementation of resolution 1540 (2004). Some of its publications have a direct relationship with the obligations of the resolution, such as *Storage of Hazardous Materials: A Technical Guide for Safe Warehousing of Hazardous Materials* (Technical Report Series No. 3). The Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) also addresses some issues concerning chemicals, primarily pesticides, such as in its *International Code of Conduct on the Distribution and Use of Pesticides* (revised version).

22. The World Health Organization (WHO) also has a role in developing standards related to the safety and security of chemical weapons-related materials. The WHO *Manual for the Public Health Management of Chemical Incidents* (2009) indicates that the revised International Health Regulations (2005), which came into force in 2007, create a framework for strengthening the capacity of States to detect, assess, notify and respond to public health threats, including those involving chemicals.<sup>15</sup> The manual specifically covers terrorist attacks using chemical (and biological)

---

See [http://www.abacc.org.br/?page\\_id=142&lang=en](http://www.abacc.org.br/?page_id=142&lang=en).<sup>12</sup>

See <http://www.icca-chem.org/en/Home/Responsible-care/>. This programme requires national councils in the participating countries to produce codes and guidance to industry, share information and verify compliance, all of which appear relevant to the implementation of resolution 1540 (2004).<sup>13</sup>

OPCW annual report 2010.<sup>14</sup>

Section 2 on prevention concerning security and physical protection of facilities, available at [www.who.int/environmental\\_health\\_emergencies/publications/Manual\\_Chemical\\_Incidents/en/index.html](http://www.who.int/environmental_health_emergencies/publications/Manual_Chemical_Incidents/en/index.html).<sup>15</sup>

weapons. WHO recognizes that the prevention and mitigation of such attacks will require a multidisciplinary approach.

23. Other conventions, such as the International Labour Organization (ILO) Convention No. 174 (1993) on the Prevention of Major Industrial Accidents, the United Nations *Recommendations on the Transport of Dangerous Goods and the Globally Harmonized System for Classification and Labelling of Chemicals (GHS)*, also relate, if less directly, to the implementation of the resolution. The UNEP *Flexible Framework for addressing Chemical Accident Prevention and Preparedness* and the *Guiding Principles for Chemical Accident Prevention, Preparedness and Response* of the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) also offer useful guidance. For example, the Guiding Principles indicate that restricted access to hazardous chemicals and the drawing up of contingency plans with local security forces be considered general rules to help prevent a deliberate chemical release.

24. States have tabled papers on improving the standards for biological accountancy, security and physical protection in the context of implementing the Biological Weapons Convention. Several key international organizations have begun to develop guidance on topics relevant to the implementation of paragraph 3 (a) and (b) of resolution 1540 (2004). The implementation support unit of the Biological Weapons Convention has contributed to the identification of possible practices of interest by posting on its website laws, decrees and regulations.<sup>16</sup>

25. WHO also has a role in developing standards related to the safety and security of biological materials. It has released the third edition of its *Laboratory Biosafety Manual*, which includes guidance on laboratory biosecurity and regulations for the transport of infectious substances. A chemical and biological weapons working group was established at WHO to better share information, activities and experience. The objective of the working group is to promote a coherent approach and to foster collaboration and coordination among the various sections of WHO which are implementing activities in response to resolution WHA55.16 of 18 May 2002 on the global public health response to natural occurrence, accidental release or deliberate use of biological and chemical agents or radio-nuclear materials that affect health. The second edition of the working group publication, *Health Response to Biological and Chemical Weapons: WHO Guidance* (2004), includes information designed to guide preparedness for and response to the deliberate use of biological and chemical agents that affect health. Furthermore, after 2008 WHO issued an update to the 2002 original guidelines *Terrorist Threats to Food — Guidelines for Establishing and Strengthening Prevention and Response Systems*.<sup>17</sup>

26. The World Organization for Animal Health (OIE) produces a number of codes, guides and manuals to help States detect and prevent the spread of aquatic and terrestrial animal diseases, including many related to biological weapons. OIE assesses gaps in legislation and the capacity of its member States to adhere to these codes and provides assistance in developing appropriate legislation. With its 187 reference laboratories that cover 100 animal and aquatic diseases and alert

---

See [www.unog.ch/80256EE600585943/\(httpPages\)/855B57E1A5D7D60CC12573A6005334F3?OpenDocument](http://www.unog.ch/80256EE600585943/(httpPages)/855B57E1A5D7D60CC12573A6005334F3?OpenDocument).<sup>16</sup>

See [www.who.int/foodsafety/publications/general/en/terrorist.pdf](http://www.who.int/foodsafety/publications/general/en/terrorist.pdf).<sup>17</sup>

systems, it can reach all its members and the public rapidly with appropriate information.

27. The diverse organizations in this field usually build on partnerships between WHO, FAO and OIE. In 2006, for example, this organizational troika established the Global Early Warning and Response System for Major Animal Diseases including Zoonoses (GLEWS), to complement the WHO Global Outreach Alert Response Network (GOARN). The GLEWS Disease Priority List includes many biological weapons-related diseases, such as anthrax, ebola, Marburg virus, Japanese encephalitis, Crimean-Congo hemorrhagic fever, Rift Valley fever, Q fever and tularaemia, among others. GLEWS includes detection and tracking of the deliberate use of such agents and breaches of biocontainment as within its mandate, making it pertinent to implementation of the resolution.

**Paragraph 3 (a) and (b): transportation**

28. The International Maritime Organization (IMO) plays an important role in establishing practices that are of interest to securing transportation of items related to nuclear, chemical and biological weapons. In 2006, the Maritime Safety Committee of IMO issued its *Revised Recommendations on the Safe Transport of Dangerous Cargoes and Related Activities in Port Areas* to match its security provisions with amendments to the International Maritime Dangerous Goods (IMDG) Code and the International Ship and Port Facility Security (ISPS) Code. Part A of the ISPS Code became mandatory in 2004.

29. The two 2005 Protocols to the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation and the 1988 Protocol to the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Fixed Platforms Located on the Continental Shelf, which came into force in July 2010, consider the transport of weapons of mass destruction or related materials to support illicit activities as an offence. IMO has begun work on developing standards and guidance for its members in implementing the protocols.

30. Annex 18 to the Convention on International Civil Aviation covers the safe transport of dangerous goods by air and includes a requirement that such transport follow the *Technical Instructions for the Safe Transport of Dangerous Goods by Air*. The Technical Instructions incorporate a classification system and a list of dangerous goods and procedures for packaging, handling, inspection, notifications relating to such goods, and enforcement and other measures that reflect the recommendations of the Dangerous Goods Panel of ICAO.<sup>18</sup> The International Air Transport Association (IATA) participates in the development of the ICAO Technical Instructions and has its own task force for training personnel on transporting dangerous goods.<sup>19</sup>

31. As with maritime transport, the fundamental international legal framework has changed since 2008 to address the issues of non-proliferation. In September 2010, ICAO adopted the Convention on the Suppression of Unlawful Acts Relating to International Civil Aviation (Beijing Convention) to update the 1971 Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Civil Aviation. Among other

See [www.icao.int/anb/FLS/DangerousGoods](http://www.icao.int/anb/FLS/DangerousGoods).<sup>18</sup>

IATA also has its own annual *Dangerous Goods Regulations Manual* and a *Dangerous Goods Regulations e-List*, [www.iata.org/workgroups/dgb.htm](http://www.iata.org/workgroups/dgb.htm).<sup>19</sup>

things, this Convention uses some of the same provisions as the protocols to the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation to oblige States to cooperate in prosecution of those who contribute to proliferation through illegal transport of nuclear, chemical, biological and radiological material and equipment, provided that the transports are unlawful. As of 24 April 2011, the Convention had 21 signatures.<sup>20</sup>

32. Supranational, regional and subregional bodies also continue to prepare important documents related to implementation of resolution 1540 (2004). In 2009, the European Union adopted a chemical, biological, radiological or nuclear (CBRN) action plan, which aims to develop an all-hazard approach to reduce the threat of and damage from CBRN incidents of accidental, natural or intentional origin, including acts of terrorism. The implementation of this action plan started in 2010 and will be supported by a CBRN advisory group consisting of experts from Member States. At the regional level, the United Nations Economic Commission for Europe (ECE) continues to produce important standards widely recognized at a global level. In 2009, for example, it issued the sixteenth edition of its *Recommendations on the Transport of Dangerous Goods: Model Regulations* with many of these recommendations covering dangerous goods of concern in the implementation of resolution 1540 (2004).<sup>21</sup> Similarly, ECE prompted the development of the European Agreement concerning the International Carriage of Dangerous Goods by Road (ADR), recently consolidated in document ECE/TRANS/185, volumes I and II, and the European Agreement concerning the International Carriage of Dangerous Goods by Inland Waterways (ADN), which came into force in February 2008.<sup>22</sup> ECE is working with the Intergovernmental Organization for International Carriage by Rail (OTIF) to harmonize ADR and ADN with the OTIF *Regulations Concerning the International Carriage of Dangerous Goods by Rail*.

**Paragraph 3 (c) and (d): experience shared and related projects regarding border and export controls for nuclear, chemical and biological weapons, their means of delivery and related materials**

33. In 2005, the Council of the World Customs Organization (WCO) adopted its Framework of Standards to Secure and Facilitate Global Trade (the WCO SAFE Framework of Standards) as a new and consolidated platform to enhance world trade, ensure better security and increase the contribution of customs and trade partners to the economic and social development of States. With its two pillars (customs-to-customs and customs-to-business) the SAFE Framework improves the ability of customs to detect and deal with high-risk consignments, including dual-use items, through controls along the international trade supply chain and facilitates international trade, inter alia, expediting the clearance and release of goods and other benefits to the authorized economic operator. Recognizing that effective capacity-building is an important element in ensuring adoption and implementation of the SAFE Framework, WCO has initiated the Columbus Programme to assist States in implementing the Framework effectively.

See [www2.icao.int/en/leb/List%20of%20Parties/Beijing\\_Conv\\_EN.pdf](http://www2.icao.int/en/leb/List%20of%20Parties/Beijing_Conv_EN.pdf).<sup>20</sup>

See [http://www.unece.org/trans/danger/publi/unrec/rev16/16files\\_e.html](http://www.unece.org/trans/danger/publi/unrec/rev16/16files_e.html).<sup>21</sup>

See [www.unece.org/trans/danger/publi/adr/adr\\_e.html](http://www.unece.org/trans/danger/publi/adr/adr_e.html) and [http://www.unece.org/trans/danger/publi/adn/adn\\_e.html](http://www.unece.org/trans/danger/publi/adn/adn_e.html).<sup>22</sup>

34. WCO intends to continue its development of best practices and guidelines and use its database on global seizures and analysis related to trade in advanced technology. Since 2003, the United Nations Office on Drugs and Crime and WCO have been working on the container control programme with the aim of enhancing port surveillance in developing countries to minimize the risk of maritime containers being exploited and used for transnational organized crime and other forms of fraudulent activity. WCO also hosted the first meeting of the Counter-Terrorism Implementation Task Force working group on border management in 2011, which intends to share best practices and which includes a focus on weapons of mass destruction.

35. Many States have reported the use of national control lists for items relating to weapons of mass destruction and their means of delivery, as well as control lists established under multilateral arrangements. States have also reported implementing aspects of resolution 1540 (2004) through measures adopted in the framework of the Zangger Committee (such as its multilateral nuclear supply principles and the trigger list of nuclear items of proliferation concern) and the Nuclear Suppliers Group (such as the guidelines for nuclear transfers and the guidelines for transfers of nuclear-related dual-use equipment, materials, software and related technology). These lists continue to be revised to meet the threat of proliferation more effectively, such as through the communication in June 2009 from the Chair of the Zangger Committee to the Director General of IAEA.<sup>23</sup> While not recognized by the Committee established pursuant to resolution 1540 (2004), many States also report their adherence to the lists and guidance produced by other multilateral entities. However, identifying the items on these lists remains a challenging task for most border officials and many States have requested a means of correlating tariff classifications — the domain of customs authorities — with that of dual-use items, which many licensing agencies use. Partially in response to this apparent need and these requests, the WCO secretariat has begun assisting the WCO Harmonized System Committee in considering the development of a correlation table that links the export control classification number (ECCN) of dual-use items to specific harmonized system (HS) codes.

36. Several regional bodies have also promoted sharing of experience related to export controls. In 2004, the Asia-Pacific Economic Cooperation (APEC) forum developed its “APEC key elements for effective export control systems” and followed up this document with its report of a survey on current practices related to the key elements in a 2006 meeting of its Counter-Terrorism Task Force. In 2007, members of the Eurasian Economic Community agreed on a mechanism to harmonize their export control systems and implement the agreement on a common order of export control. In addition, OSCE member States have started to prepare a best practices guide, including a chapter on border and export controls, for implementing resolution 1540 (2004).

37. The European Union has a community regime, adopted through Council regulation 428/2009, which entered into force in August 2009, setting up controls on exports, transfer, brokering and transit of dual-use items. EU guidelines for the implementation of the new regulation have been developed, a programme of peer visits has been launched in order to improve the exchange of good practices, an EU

---

See [www.iaea.org/Publications/Documents/Infcircs/2009/infcirc209r2c1.pdf](http://www.iaea.org/Publications/Documents/Infcircs/2009/infcirc209r2c1.pdf).<sup>23</sup>

dual-use training programme has been created and a secure e-system is being finalized for the sharing of information among EU member States, including denials. For goods leaving the customs territory of the European Union or for goods in transit, the European Commission Taxation and Customs Union (DG TAXUD) guidelines for export procedures and exit formalities, which include safety and security data to be lodged electronically in advance with the export customs declaration systems of member States, became mandatory on 1 January 2011. The provision of this pre-declaration data contributes to risk assessments that could be used to combat illicit trafficking in materials related to nuclear, chemical and biological weapons.

38. In addition to the sharing of experience, the comprehensive review of the status of implementation of resolution 1540 (2004) has generated some lessons learned, such as the added value of:

- (a) Export control lists;
- (b) Regional workshops in facilitating regional experience sharing;
- (c) Assistance requests made through regional organizations, or jointly by States that are members of customs unions or free-trade zones;
- (d) Integrating the implementation of the obligations of resolution 1540 (2004) with the pursuit of broader national objectives convergent with the resolution;
- (e) Conducting regular general examinations of the existing requests for and offers of assistance that could lead to the development of more effective matching strategies, especially where it could promote the submission of first reports;
- (f) State interaction with civil society, including through outreach to academia and industry, in implementing the resolution;
- (g) Raising awareness among parliamentarians and other high-level decision makers of the obligations derived from the resolution;
- (h) Creating more formal and informal cooperative arrangements with international, regional and subregional organizations and multilateral institutions to facilitate the sharing of information on good practices and lessons learned, especially in developing and implementing standards and assistance activity.

39. Regarding the last point, Austria, as coordinator of the Committee working group on cooperation convened a meeting in December 2010 of international, regional and subregional organizations and other bodies on cooperation in implementation of the resolution. This event also generated lessons learned, such as the following:

- (a) More clearly connecting with the wider issues of development can facilitate States meeting the obligations of resolution 1540 (2004);
- (b) Resolution 1540 (2004) exists within the context of many conventions, treaties, laws, regulations, standards and practices that were in place prior to its adoption. States might take into account how pre-existing or new instruments, for example the protocols to the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation and the Beijing Convention, could contribute to a more coherent network to combat the threats identified in the resolution;
- (c) The Committee sees that, although the structures may vary according to national conditions, most States recognize that implementing resolution 1540 (2004) requires a multidisciplinary approach. States have reported on the value of creating

new, or adapting existing, intragovernmental processes for its implementation, especially where different dimensions of the resolution intersect;

(d) The diversity of relevant organizations means that several networks for sharing experiences, both formal and informal, exist. States and the Committee could use them, including a network of networks, to facilitate implementation. Even where sharing information poses difficulties, current mechanisms could be used for enhancing the sharing of experience;

(e) Engaging civil society in implementation of resolution 1540 (2004) remains an important yet difficult task for States. States seem willing to share experience in implementing their efforts, but often on an ad hoc basis. In this regard, the Committee is in a good position to facilitate sharing of experience by States in outreach to industry and the public, given its systematic collection of data in these areas;

(f) Although States are requesting assistance in implementing resolution 1540 (2004) and States and relevant international organizations or bodies are offering such assistance, considerable scope remains for sharing experiences on delivering and absorbing such assistance. The Committee has made progress in collating relevant offers of and requests for assistance, but in regard to resolution 1540 (2004), the sharing of lessons learned on how best to deliver or absorb assistance in implementing it is much less developed than in wider development assistance programmes.

## List of outreach activities as at 25 April 2011

### Seminars, workshops and conferences in which the Chair, members and/or experts of the Committee have participated with respect to resolution 1540 (2004)\*

| <i>Title</i>   | <i>Organizer/sponsor</i>   | <i>Date</i>         | <i>Location</i> |
|--|--|---------------------|-----------------|
|  | Organized by the Office for Disarmament Affairs  |                     |                 |
| Workshop on implementing Security Council resolution 1540 (2004) for MERCOSUR States   | Hosted by Brazil; funding from the European Union, Norway and the United States                                  | 24-28 November 2008 | São Paulo       |
| Workshop on implementing Security Council resolution 1540 (2004) for Arab States   | Hosted by Qatar; funding from the European Union, Norway, the United Kingdom and the United States               | 8-11 March 2009     | Doha            |
| Workshop on implementing Security Council resolution 1540 (2004) for Pacific Island States   | Hosted by Vanuatu; funding from the European Union, New Zealand and Norway                                       | 29 April-1 May 2009 | Port-Vila       |
| Workshop on implementing Security Council resolution 1540 (2004) for Central American States   | Hosted by Costa Rica; funding from the European Union, Norway and the United States                              | 8-10 September 2009 | San José        |
| Special session of civil society representatives: "Resolution 1540 (2004): at the crossroads" in conjunction with the meetings of the comprehensive review of the status of implementation of resolution 1540 (2004) | Sponsored by the Office for Disarmament Affairs and co-organized by the Stanley Foundation with a number of NGOs | 1 October 2009      | New York        |
| Workshop on implementing Security Council resolution 1540 (2004) for African States  | Hosted by Egypt; funding from the European Union, Norway and the United States                                   | 7-10 December 2009  | Cairo           |
| Workshop on implementing Security Council resolution 1540 (2004) for South-East European States and consultations with Croatian authorities on implementation of resolution 1540 (2004)                              | Hosted by Croatia; funding from the European Union, Norway and the United States                                 | 14-17, 18 June 2010 | Split           |

\* For further information, see [www.un.org/sc/1540/outreachevents.shtml](http://www.un.org/sc/1540/outreachevents.shtml).

| <i>Title</i>  | <i>Organizer/sponsor</i>   | <i>Date</i>                 | <i>Location</i>                    |
|---|--|-----------------------------|------------------------------------|
| Workshop on implementing Security Council resolution 1540 (2004) for South-East Asian States  | Hosted by Viet Nam; funding from the European Union, New Zealand, Norway and the United States<br><br>Different organizers | 28 September-1 October 2010 | Hanoi                              |
| Legal workshop for small island developing States on the criminal law aspects of countering maritime terrorism in the light of relevant universal instruments                         | United Nations Office on Drugs and Crime/Terrorism Prevention Branch   | 12-17 July 2008             | Vienna                             |
| Workshop on “appropriate effective” material control and accounting and physical protection   | Global Initiative to Combat Nuclear Terrorism and National Nuclear Security Administration                                 | 17-19 July 2008             | Nashville, United States           |
| Biological Weapons Convention meeting of experts and meetings of States parties   | Implementation support unit of the Biological Weapons Convention   | 18-22 August 2008           | Geneva                             |
| Dialogue meetings of the United States National Academy of Science Committee on International Security and Arms Control (CISAC) and the National Institute of Advanced Studies (NIAS) | CISAC and NIAS   | 6-8 October 2008            | Washington, D.C.                   |
| Counter-Terrorism Implementation Task Force (CTITF) retreat   | CTITF  | 13 October 2008             | New York                           |
| Meeting of the working group on terrorism financing and money-laundering  | Financial Action Task Force secretariat  | 13-14 October 2008          | Rio de Janeiro, Brazil             |
| 9th International Export Control Conference   | Croatia and the United States  | 20-22 October 2008          | Cavtat, Croatia                    |
| Joint committee meeting on amending the model counter-terrorism legislation of the Commonwealth of Independent States (CIS)   | CIS Inter-Parliamentary Assembly   | 22-23 October 2008          | St. Petersburg, Russian Federation |
| Conference on coordinating global and regional efforts to combat weapons of mass destruction terrorism  | Ministry of Foreign Affairs of Italy with the Istituto Affari Internazionali   | 24 October 2008             | Rome                               |

| <i>Title</i>  | <i>Organizer/sponsor</i>   | <i>Date</i>         | <i>Location</i>            |
|---|--|---------------------|----------------------------|
| Subregional workshop on the preparation of responses by the East and North African countries  | United Nations Office on Drugs and Crime/Terrorism Prevention Branch, jointly with the 1540 Committee experts, the 1267 Committee monitoring team and the Counter-Terrorism Committee Executive Directorate (CTED) | 11-13 November 2008 | Nairobi                    |
| Regional workshop on the new international instruments against terrorism  | United Nations Office on Drugs and Crime/Terrorism Prevention Branch, in cooperation with League of Arab States  | 18-20 November 2008 | Cairo                      |
| 7th United Nations — Republic of Korea joint conference on disarmament and non-proliferation  | Republic of Korea and the Office for Disarmament Affairs   | 24-26 November 2008 | Jeju, Republic of Korea    |
| National workshop on criminal law aspects of countering nuclear, chemical and biological terrorism in the light of relevant universal instruments | Turkmenistan and United Nations Office on Drugs and Crime/Terrorism Prevention Branch  | 25-26 November 2008 | Ashgabat                   |
| Workshop on capacity-building for national authorities established under the Chemical Weapons Convention  | French Presidency of the European Union, in cooperation with the Technical Secretariat of OPCW   | 1 December 2008     | The Hague                  |
| Resolution 1540 (2004) planning workshop  | United States and Sandia National Laboratories, in cooperation with the United States resolution 1540 (2004) coordinator   | 2 December 2008     | Albuquerque, United States |
| Meeting on support for implementation at the hemispheric level of resolution 1540 (2004)  | Committee on Hemispheric Security of the Organization of American States (OAS)   | 4 December 2008     | Washington, D.C.           |
| OSCE meeting of the Forum for Security Cooperation  | OSCE   | 10 December 2008    | Vienna                     |
| Conference on nuclear non-proliferation at the crossroads   | Wilton Park Conference   | 15-19 December 2008 | Sussex, United Kingdom     |
| National workshop on implementation of Security Council resolution 1540 (2004)  | United States Department of State and James Martin Center for Nonproliferation Studies   | 10-11 February 2009 | Tashkent                   |

| <i>Title</i>  | <i>Organizer/sponsor</i>  | <i>Date</i>           | <i>Location</i>          |
|---|---|-----------------------|--------------------------|
| Ministerial conference on security, drug trafficking, transnational organized crime and terrorism as challenges to development in the Caribbean                             | Dominican Republic and United Nations Office on Drugs and Crime/Terrorism Prevention Branch                                       | 17-20 February 2009   | Santo Domingo            |
| International workshop on implementation of resolution 1540 (2004) at the national level: promotion of best practices and policy and technical coordination and cooperation | The Netherlands Institute of International Relations "Clingendael" and the Verification Research, Training and Information Centre | 26-27 March 2009      | The Hague                |
| International symposium on nuclear security   | IAEA  | 30 March-3 April 2009 | Vienna                   |
| Combined Joint Operations from the Sea Centre of Excellence (CJOS COE) maritime security conference preceded by maritime security operations concept workshop               | CJOS COE  | 30 March-2 April 2009 | Sorrento, Italy          |
| Subregional workshop on the domestic legal implications of Security Council resolutions and financial sanctions against terrorism for Central and South-Eastern Europe      | United Nations Office on Drugs and Crime with the support of OSCE   | 1-2 April 2009        | Bucharest                |
| Seminar entitled "Weapons of mass destruction: can the UN build momentum for disarmament and non-proliferation?"  | International Peace Institute   | 3 April 2009          | Rye Brook, United States |
| Workshop on the Chemical Weapons Convention and the Biological Weapons Convention and their contribution to the non-proliferation of weapons of mass destruction            | Croatia and OPCW  | 4-5 April 2009        | Cavtat, Croatia          |
| Financial Action Task Force (FATF) proliferation financing meeting  | FATF  | 15-16 April 2009      | London                   |
| Workshop on the universality of the Chemical Weapons Convention in the Mediterranean Basin and the Middle East region   | Turkey and OPCW   | 16-17 April 2009      | Istanbul                 |
| Workshop on radiological material security and safety in the Pacific  | New Zealand   | 28 April 2009         | Port-Vila                |

| <i>Title</i>   | <i>Organizer/sponsor</i>  | <i>Date</i>      | <i>Location</i>             |
|--|---|------------------|-----------------------------|
| 11th Oceania Customs Organisation annual conference of customs heads   | Oceania Customs Organisation  | 4-8 May 2009     | Port-Vila                   |
| Discussion events on resolution 1540 (2004) and current policy direction   | Stanley Foundation in collaboration with the Henry L. Stimson Center  | 7 May 2009       | Washington, D.C.            |
| Subregional workshop on counter-terrorism, legislative initiatives and international cooperation and meeting of the Pacific working group on counter-terrorism | Pacific Islands Forum secretariat (PIFS) in coordination with United Nations Office on Drugs and Crime/Terrorism Prevention Branch and co-chaired by PIFS and the Government of New Zealand | 1-2, 3 June 2009 | Suva                        |
| Regional workshop on nuclear terrorism   | Argentina and United Nations Office on Drugs and Crime/Terrorism Prevention Branch  | 2-4 June 2009    | Buenos Aires                |
| Conference entitled "Making the difference: strengthening capacities to respond to crises and security threats"  | European Commission   | 3-4 June 2009    | Brussels                    |
| Domestic export controls and maritime security workshop in support of the implementation of resolution 1540 (2004)   | Henry L. Stimson Center, hosted by OAS and the Caribbean Community (CARICOM) and sponsored by Canada and the United States  | 15-17 June 2009  | Kingston                    |
| 8th meeting of heads of special services, security agencies and law enforcement organizations  | Russian Federation Federal Security Service   | 23-25 June 2009  | Irkutsk, Russian Federation |
| Regional workshop on the implementation of resolution 1540 (2004) in South Asia  | Sri Lanka and the United States in cooperation with the Office for Disarmament Affairs  | 23-25 June 2009  | Colombo                     |
| 10th International Export Control Conference   | Turkey and the United States  | 25-27 June 2009  | Istanbul                    |
| Subregional workshop on the preparation of responses by the Middle Eastern countries to the Security Council Committees dealing with counter-terrorism         | United Nations Office on Drugs and Crime/Terrorism Prevention Branch  | 28-30 June 2009  | Abu Dhabi                   |
| ASEAN Regional Forum intersessional meeting on non-proliferation and disarmament   | China, Singapore and the United States  | 1-3 July 2009    | Beijing                     |

| <i>Title</i>  | <i>Organizer/sponsor</i>  | <i>Date</i>          | <i>Location</i>                   |
|---|---|----------------------|-----------------------------------|
| Subregional workshop on the preparation of responses to the Committees  | United Nations Office on Drugs and Crime/Terrorism Prevention Branch in cooperation with the Committee experts, the 1267 Committee monitoring team and CTED   | 7-9 July 2009        | Basseterre, Saint Kitts and Nevis |
| FATF proliferation financing project team meeting   | FATF  | 10-11 September 2009 | Geneva                            |
| Legal-regulatory seminar on international trade and global security   | Chile and the Center for International Trade and Security at the University of Georgia (CITS/UGA), sponsored by the United States Department of State Export Control and Related Border Security (EXBS) Program | 23-25 September 2009 | Santiago and Valparaiso           |
| Workshop on a comprehensive approach to combating illicit trafficking   | Institute for Foreign Policy Analysis and the Geneva Centre for Security Policy, in cooperation with the Swiss Federal Department of Foreign Affairs and NATO   | 28-29 September 2009 | Geneva                            |
| Seminar on resolution 1540 (2004) in the Gulf region: challenges for the future   | Fondation pour la recherche strategique and the Emirates Center for Strategic Studies and Research, with the support of France  | 5-6 October 2009     | Abu Dhabi                         |
| International workshop of national counter-terrorism focal points focused on better linking national and global counter-terrorism efforts | Austria, Norway, Switzerland, Turkey and the United Nations Office on Drugs and Crime, co-sponsored by Costa Rica, Japan and Slovakia, in cooperation with CTITF and CTED                                       | 12-13 October 2009   | Vienna                            |
| CTITF retreat   | CTITF   | 13-15 October 2009   | Vienna                            |
| Arab regional workshop on "Measures to prevent terrorists from acquiring weapons of mass destruction"                                     | League of Arab States   | 20-21 October 2009   | Cairo                             |

| <i>Title</i>   | <i>Organizer/sponsor</i>  | <i>Date</i>         | <i>Location</i>          |
|--|---|---------------------|--------------------------|
| Exercise “161 Fahrenheit”, a discussion-based table-top exercise, simulated scenario of a biological attack  | OAS Inter-American Committee against Terrorism secretariat, in collaboration with Mexico  | 12-14 November 2009 | Cancun                   |
| Workshop for Central Asian States on non-proliferation and international legal cooperation against biological, chemical and nuclear terrorism                                      | United Nations Office on Drugs and Crime/Terrorism Prevention Branch and OSCE, jointly with the United Nations Centre for Preventive Diplomacy for Central Asia   | 1-3 December 2009   | Ashgabat                 |
| Round-table dialogue on controlling and securing nuclear materials: multilateral approach  | Stanley Foundation  | 2 December 2009     | Washington, D.C.         |
| Policy dialogue on building global capacity for preventing transnational proliferation of weapons of mass destruction: ongoing efforts under the mandate of resolution 1540 (2004) | Stanley Foundation  | 9 December 2009     | Washington, D.C.         |
| Thematic meeting of CIS experts on implementation of resolution 1540 (2004)  | Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation and the Executive Council of CIS  | 15-16 December 2009 | Moscow                   |
| Workshop on strategic trade control for Algerian Government officials  | United States Department of State EXBS Program and CITS/UGA   | 25-29 January 2010  | Washington, D.C.         |
| Workshop on legal framework for strengthening nuclear security and combating nuclear terrorism   | CITS/UGA and the Institute of World Economy and International Relations of the Russian Academy of Sciences with the NATO Science for Peace and Security Program, Swedish Radiation Safety Authority and the Nuclear Threat Initiative | 28-29 January 2010  | Vienna                   |
| Fourth annual workshop on reducing the risk from nuclear and radioactive materials   | Institute of Nuclear Materials Management and the United States National Nuclear Security Administration, Office of Nonproliferation and International Security   | 2-3 February 2010   | Arlington, United States |

| <i>Title</i>  | <i>Organizer/sponsor</i>  | <i>Date</i>         | <i>Location</i>                 |
|---|---|---------------------|---------------------------------|
| Africa regional workshop for biosafety and biosecurity  | Kenya and the United States, in cooperation with the 1540 Committee and the Office for Disarmament Affairs        | 2-5 February 2010   | Nairobi                         |
| Meeting on preparations for the Nuclear Security Summit   | United States National Security Council   | 9-11 February 2010  | The Hague                       |
| Meeting on support for implementation at the hemispheric level of resolution 1540 (2004)                                    | OAS Committee on Hemispheric Security   | 18 February 2010    | Washington, D.C.                |
| CTITF Retreat   | CTITF   | 24-26 February 2010 | Long Island, United States      |
| 29th Session of the Enforcement Committee of WCO  | WCO secretariat   | 2-5 March 2010      | Brussels                        |
| Conference on nuclear energy, disarmament and non-proliferation   | Centre for Energy and Security Studies, Moscow with 10 co-sponsors  | 4-6 March 2010      | Moscow                          |
| Crisis management exercise "bioshield" for Caribbean States   | Trinidad and Tobago and OAS Inter-American Committee against Terrorism  | 10-12 March 2010    | Port of Spain                   |
| 10th Export Control Academy   | United States Department of State EXBS Program and CITS/UGA   | 16 March 2010       | Athens, Georgia, United States  |
| Workshop on nuclear detection architecture  | United States Department of Homeland Security, Domestic Nuclear Detection Office                                  | 23-25 March 2010    | Garmisch-Partenkirchen, Germany |
| Workshop on international response and mitigation of a terrorist attack using nuclear and radiological weapons or materials | CTITF working group on weapons of mass destruction and IAEA   | 29-31 March 2010    | Vienna                          |
| Workshop on responding to resolution 1540 (2004) with development and capacity-building assistance in Central America       | Stanley Foundation and the Stimson Center with the secretariat of the Central American Integration System and OAS | 5 May 2010          | Panama City                     |

| <i>Title</i>  | <i>Organizer/sponsor</i>   | <i>Date</i>        | <i>Location</i>            |
|---|--|--------------------|----------------------------|
| Regional workshop on legal responses to fight against international terrorism   | United Nations Office on Drugs and Crime/Terrorism Prevention Branch, in coordination with the Regional Office for the Middle East and North Africa, in cooperation with the Organization of Islamic Cooperation (OIC) | 25-26 May 2010     | Jeddah, Saudi Arabia       |
| Subregional workshop on the implementation of Security Council resolution 1373 (2001) and other related counter-terrorism measures for representatives of the Democratic People's Republic of Korea, Lao People's Democratic Republic, Mongolia and Myanmar | CTED in cooperation with United Nations Office on Drugs and Crime/Terrorism Prevention Branch  | 26-28 May 2010     | Ulan Bator                 |
| Meetings of the Pacific working group on counter-terrorism and Forum Regional Security Committee  | Co-chaired by PIFS and New Zealand   | 2-4 June 2010      | Suva                       |
| Seminar on OPCW contribution to the international security dimension: achievements and challenges   | Germany and OPCW, with the European Union  | 7-8 June 2010      | Berlin                     |
| 11th International Export Conference  | United States, Ukraine and the European Union  | 8-10 June 2010     | Kiev                       |
| Briefing to Moroccan Justice Ministry officials attending a training programme on legal aspects of combating terrorism  | United States Defense Institute of International Legal Studies   | 30 June 2010       | New York                   |
| CTITF retreat   | CTITF  | 7-9 July 2010      | Long Island, United States |
| United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR) seminar on the theme of illicit brokering of weapons of mass destruction and related materials   | UNIDIR   | 5 October 2010     | New York                   |
| Regional workshop on nuclear law relevant to nuclear security for African countries   | IAEA   | 11-13 October 2010 | Vienna                     |

| <i>Title</i>  | <i>Organizer/sponsor</i>   | <i>Date</i>         | <i>Location</i> |
|---|--|---------------------|-----------------|
| G-8 Global Partnership working group meeting and G-8 1540 experts group meeting   | G-8 Presidency — Canada  | 19-20 October 2010  | Vancouver       |
| G-8 Non-proliferation Directors Group meeting   | G-8 Presidency — Canada  | 20-21 October 2010  | Vancouver       |
| Regional workshop on national implementation of the Biological Weapons Convention for West and Central Africa and consultations with Nigerian authorities on implementation of resolution 1540 (2004) | European Union and Nigeria (National Authority on the Chemical Weapons Convention and Biological Weapons Convention)   | 25-27 October 2010  | Abuja           |
| Panel discussion “Resolution 1540 implementation in the Americas: a model for success”  | Permanent Mission of Finland to the United Nations in collaboration with the Stimson Center and the Stanley Foundation | 28 October 2010     | New York        |
| Facilitation event for resolution 1540 (2004)   | United States in cooperation with Peru   | 9-11 November 2010  | Lima            |
| Workshop on the OPCW table-top exercise on the preparedness of States parties to prevent terrorist attacks involving chemicals  | Poland and OPCW  | 22-23 November 2010 | Warsaw          |
| Conference on disarmament and non-proliferation issues  | Republic of Korea and the Office of Disarmament Affairs  | 2-3 December 2010   | Jeju            |
| Regional workshop on resolution 1540 (2004): preventing terrorists from gaining access to weapons of mass destruction   | Saudi Arabia   | 11-12 December 2010 | Riyadh          |
| Nuclear security coordination meeting   | IAEA   | 14 December 2010    | Vienna          |
| Meeting of international, regional and subregional organizations on cooperation in promoting the implementation of resolution 1540 (2004)   | Austria, in cooperation with the Office for Disarmament Affairs  | 15-16 December 2010 | Vienna          |
| First meeting of CTITF working group on border management   | CTITF and WCO  | 11-12 January 2011  | Brussels        |

| <i>Title</i>  | <i>Organizer/sponsor</i>   | <i>Date</i>         | <i>Location</i>                 |
|---|--|---------------------|---------------------------------|
| Special event on building global capacity to prevent the proliferation of weapons of mass destruction | United States Department of State, Bureau of International Security and Nonproliferation, in cooperation with the Bureau of Public Affairs | 12 January 2011     | Washington, D.C.                |
| OSCE workshop on facilitation of implementation of resolution 1540                                    | OSCE in cooperation with the Office for Disarmament Affairs  | 27-28 January 2011  | Vienna                          |
| Seminar on the international aspects of Arms Trade Treaty implementation: exploring key issues        | Ministry of Foreign Affairs of Finland and Saferworld  | 8-9 February 2011   | Helsinki                        |
| 18th Asian export control seminar   | Center for Information on Security Trade Control (CISTEC) and Japan  | 15-17 February 2011 | Tokyo                           |
| Meeting on support for implementation at the hemispheric level of resolution 1540 (2004)              | OAS Committee on Hemispheric Security  | 17 February 2011    | Washington, D.C.                |
| Meeting of FATF working group on terrorism financing and money-laundering                             | FATF   | 21-22 February 2011 | Paris                           |
| Global transshipment seminar  | United States Department of State EXBS Program and the United Arab Emirates  | 7-9 March 2011      | Dubai                           |
| 9th CICTE national points of contact meeting  | OAS/CICTE  | 18 March 2011       | Washington, D.C.                |
| Expert meeting on implementing the United Nations Global Counter-Terrorism Strategy in Central Asia   | CTITF, European Union and the United Nations Regional Centre for Preventive Diplomacy for Central Asia                                     | 29-30 March 2011    | Dushanbe                        |
| Seminar on combating weapons of mass destruction and terrorism  | George C. Marshall European Center for Security Studies  | 11 April 2011       | Garmisch-Partenkirchen, Germany |
| Seminar on OPCW contribution to the security and non-proliferation of chemical weapons                | OPCW   | 11-12 April 2011    | The Hague                       |
| Workshop on the implementation of resolution 1540 (2004)  | Azerbaijan and NATO (Euro-Atlantic Partnership Council)  | 12-13 April 2011    | Baku                            |